بنـــك الـــسـلام
Al Salam Bank

أنتم مصدر إلهامنا

التقـريـر السنـوي 2021

خاضع ومرخص كبنك تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

التقرير الإستراتيجي

نبذة عن البنك 04
وعدنا المؤسسي وقيمنا 05
المبادئ التوجيهية 06
المؤشرات المالية 08
المؤشرات التشغيلية 09
أعضاء مجلس الإدارة 12
هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 16
أعضاء فريق الإدارة التنفيذية 17
تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين 26
كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة 30
تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي 33

حوكمة الشركات

تقرير حوكمة الشركات 42
الهيكل التنظيمي 58
سياسة المكافآت 59
إدارة المخاطر وإدارة الالتزام 65
المسئولية الاجتماعية 67
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين 70

البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين 73
بيان المركز المالي الموحد 78
بيان الدخل الموحد 79
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد 80
بيان التدفقات النقدية الموحد 81
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 82
اتفاقية بازل 3 الدعامة 3 الإفصاحات 141

نبذة عن البنك

منذ تأسيسه في مملكة البحرين عام 2006، رسّخ بنك السلام مكانته كأحد أسرع البنوك نموًا في المملكة، وأصبح قوة مؤثرة في قطاع الصيرفة الإسلامية على الصعيد الإقليمي. ومن خلال الاستفادة من مكانته المالية القوية في القطاع المصرفي، فإن البنك يتمتع بسجل حافل في التقليل من المخاطر والاستجابة بفعالية لتوجهات السوق وذلك كونه يتبنى استراتيجية نمو مرنة وقوية.

وقد اعتمد بنك السلام منهجية رقمية لتلبية احتياجات زبائنه العصرية والمتجددة، وتقديم حلول مالية فريدة وتجربة سلسة للزبائن. ويسعى البنك من خلال اعتماده على البيانات والتكنولوجيا الحديثة لتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي التابعة له، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والمعاملات المصرفية الدولية، وخدمات الخزينة.

إن الميزة التنافسية للبنك تتجسد في تبنيه لمنهج متميز وفريد من نوعه، يُعنى بترسيخ علاقات قوية مع الزبائن، وتعزيز تجربتهم التي تتميز بالتخصيص والسهولة والكفاءة، مما يُؤدي لتأصل الطابع الإنساني في جذورها. وعليه، يفخر بنك السلام بفلسفته المتمحورة حول الحلول المبتكرة والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الزبائن المالية التي تقع في قلب عملياته.

وبنسبة بحرنة تصل إلى 88%، يعتبر بنك السلام موظفيه أكثر الأصول قيمة له. ولذلك يحرص البنك على صحتهم وسلامتهم، وتزويدهم بالإمكانيات اللازمة للتميز في عملهم عبر منحهم فرصاً تدريبية من شأنها أن تُساهم بخلق قوة عاملة ملهمة ومُتفانية تحقق التميز. كما يُعزز بنك السلام ثقافة الابتكار عن طريق خلق بيئة عمل نشطة وتعاونية للغاية، تحتفي بالإنجازات الجماعية.

ومن منطلق إحداث تغييرات إيجابية عبر تشجيع ثقافة المسؤولية الاجتماعية الداخلية، يلتزم بنك السلام بدعم السلامة الاجتماعية والمالية للمجتمع، حيث يتم دعم هذه الجهود بالشغف المشترك بين البنك والموظفين لتأسيس علاقات عميقة مع الزبائن، لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم المالية بطريقة مستدامة.

وعدنا المؤسسي

- تجربة مميزة لعلاقة دائمة

قِيَمُنا

- رحلتنا نحو الأفضل ترتكز على قيمنا الإنسانية
- الحماس سِمَة عملنا
- منهجيتنا مبتكِرة للإبداع والحلول المتكاملة
- سَعْينا لا يتوقف نحو التميّز المبادئ التوجيهية

المبادئ التوجيهية

نتخطى الحدود لإبهار عملاءنا

نتحدى المألوف لنتمكن من إثراء تجربة عملاءنا عبر الخدمة الشخصية المميزة.

نحن حريصون على تنمية علاقاتنا مع عملاءنا بشكل دائم وتقديم حلول تُساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية بكل كفاءة ويُسر.

كما نلتزم دومًا بتوفير خدمة تضع عملاءنا في صميم كل ما نقوم به.

نلهم موظفينا للإبداع والتميُّز

يأتي استقرار موظفينا على قمة أولوياتنا ونسعى لتسليط الضوء على نقاط القوة التي نتميز بها والمتمثلة في روح الفريق، ثقافة التعاون، سعينا للتميز، واصرارنا على تحقيق الإنجازات.

نوفر بيئة عمل محفزة ذات أجواء تدعم النمو والتطوير وتقوم على مبادئ العمل الجماعي، والشفافية والاحترام المتبادل.

نمنح موظفينا الأدوات والموارد اللازمة ليتمكنوا من لعب دور حيوي في عملية تحقيق اهدافنا الجماعية وذلك عبر المشاركة والتواصل.

الرقمنة أساس عملنا

نؤمن بالخدمات المصرفية الذكية والفعّالة، لذا حرصنا على اعتماد عقلية رقمية سبّاقة لتلبية احتياجات عملائنا المصرفية ومنحهم تجربة شخصية تتميز بالراحة والبساطة والكفاءة.

التعامل القويم منهاجنا

نتمتع بالنزاهة والإنصاف والشفافية. كما إننا نولي اهتمامًا بكافة تفاصيل تجربة عملائنا ونلتزم بتقديم خدمات ملتزمة بقِيَم تتسم بالأمانة والموثوقية.

متضامنين مع مجتمعنا نمضي قدمًا

نلتزم بتحقيق الرفاهية المالية والاجتماعية لمجتمعنا. والاحساس بالمسؤولية المجتمعية جزء أصيل من ثقافتنا، مما ينعكس إيجابًا على محيطنا.

المؤشرات المالية

مجموع الإيرادات التشغيلية (مليون)

64 مليون دينار بحريني

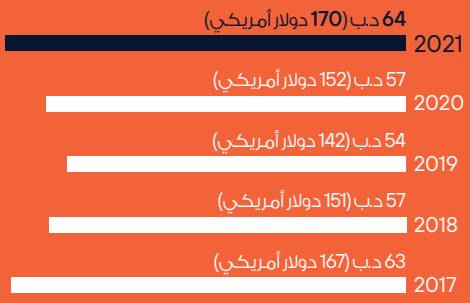

صافي الأرباح (مليون)

21 مليون دينار بحريني

مجموع الأصول (مليون)

2,685 مليون دينار بحريني

مجموع الحقوق (مليون)

297 مليون دينار بحريني

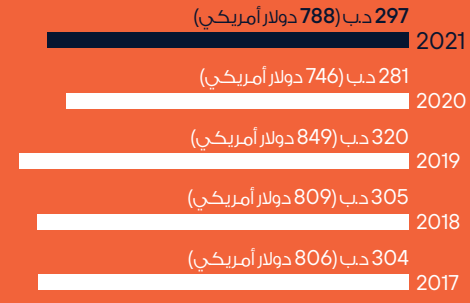

النصيب للسهم (فلس)

9 فلس

نسبة التكلفة إلى الدخل (نسبة مئوية)

53%

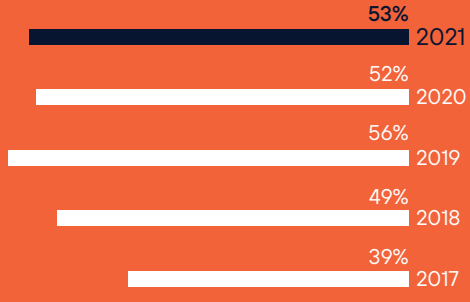

المؤشرات التشغيلية

واصل بنك السلام بتحقيق نموًا ملموسًا في خدماته المصرفية للأفراد عام 2021، حيث ارتفعت أصول الأفراد بنسبة 32% على أساس سنوي وزيادة قياسية في أداء أصول التمويلات الجديدة.

- احتفاظ البنك بمكانته الريادية في برنامج مزايا للسكن الاجتماعي وذلك نظير العروض الحصرية والشراكات الاستراتيجية مع المطورين الرئيسيين، والتي تمثل أكثر من 40% من إجمالي التمويلات.
- شهد معدل استخدام البطاقات والإنفاق زيادة كبيرة بنسبة 73% للبطاقات الائتمانية و123% للبطاقات مسبقة الدفع، مما نتج عنه تحسن في ربحية البطاقات ونمو بنسبة 600% في صافي الربح الناتج عنها.
- قدّمت دائرة الخدمات المصرفية الخاصة أداءً مميزًا، وتمكنت من تحقيق إنجازات عديدة في عام 2021. وتم التركيز على تعزيز العلاقات مع الزبائن، حيث تم طرح حلول مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم، ما نتج عنه انضمام 154 زبون جديد وتحقيق نمو قياسي بنسبة 49% في المديونيات حيث تجاوزت مليار دينار بحريني خلال 2021.
- سجلت الخدمات المصرفية الخاصة ارتفاعًا قياسيًا في الرسوم والعمولات، حيث نمت بنسبة 38% خلال 2021، كما سجلت نموًا مطردًا في دخل المعاملات.
- حققت الخدمات المصرفية للشركات تحسناً كبيراً في صافي الدخل، وقد تجاوز التوقعات المحددة. من ناحية أخرى، ارتفعت مطلوبات الخدمات المصرفية للشركات 11% على أساس سنوي.
- واصلت دائرة الخزينة والأسواق المالية جهودها لتنمية وتنويع محفظة أدوات الدخل الثابت وحققت زيادة في محفظة الصكوك بنسبة 56% مع تحسن مستوى العوائد من خلال إتباع أسلوب حذر في استخدام التمويل الخاص للمحفظة وهو ما ساهم بتعزيز مستوى الربحية والسيولة.
- تمكنت دائرة المعاملات المصرفية الدولية من زيادة إجمالي الأموال بنسبة 68% أو 102 مليون دينار بحريني خلال عام 2021 بمعدل تكلفة يقارب 1%.
- عمل قسم الابتكار بالبنك مع الإدارات الرئيسية لإطلاق أول منصة إلكترونية من نوعها مستندة على التقنية السحابية مع أفضل الميزات في فئتها والتي تلبي الاحتياجات المتقدمة للزبائن من قطاع الشركات.
- حصدت دائرة العمليات جائزة "تقدير النخبة للجودة الرفيعة" في مجال المُعالجة المُباشرة من بنك جي بي مورغان، وذلك للمرة الثانية على التوالي، ويأتي هذا نتيجةً لتميّزه في تقديم أداء وكفاءة تشغيلية استثنائية لا مثيل لها في المدفوعات بالدولار الأمريكي. وقد حصل البنك على نسبة استثنائية بالمُعالجة المُباشرة لفئة "MT103"، حيث بلغت 99.7%. ويتقدم هذه الجائزة لأقل من 1% من إجمالي زبائن تحويل الأموال حول العالم.
- وأطلق قسم الموارد البشرية منصة LinkedIn Learning والتي تتيح الوصول إلى عدد كبير من الدورات التدريبية المعنية بتحقيق التطور المهني والشخصي، كالأعمال والتكنولوجيا والتسويق وتعزيز ثقافة البيانات بالإضافة إلى تغطية المجالات الدراسية الأكثر إبداعًا مما يؤدي إلى تجربة تعليمية شاملة.

أحلامكم
مصدر إلهامنا

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 26 عاما

يمتلك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 26 عاماً، ويشغل مناصب إدارية هامة إذ أنه رئيس مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع. وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ورئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع.

يحمل سعادة الشيخ خالد البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

السيد مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 25 عاماً

يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد عبر أكثر من 25 عاماً في مجال القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992 حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزانة. ومن ثم انضم في العام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل مدير محفظة، لينضم بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيساً لقسم الخزانة والاستثمار، ثم انتقل إلى بنك أبوظبي الوطني في العام 2001 ليعمل رئيساً لقسم النقد الأجنبي والسلع. وفي فبراير 2005، أصبح السيد مطر البلوشي رئيساً لمجموعة "سوق رأس المال المحلية" ومديراً عاماً لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في "مجموعة إدارة الأصول" في أكتوبر 2006. ويعمل السيد مطر البلوشي حالياً رئيساً تنفيذياً للاستثمار في شركة داس القابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك السلام، وبنك الطاقة الأول في البحرين، وشركة اتصالات مصر، ورئيس مجلس إدارة شركة معالم القابضة في البحرين.

ويحمل السيد مطر البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد سلمان صالح المحميد
عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 15 فبراير 2010
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 35 عاماً

يعتبر السيد سلمان صالح المحميد من الشخصيات المرموقة في عالم المال والأعمال وذلك بفضل خبرته التي تمتد إلى أكثر من 35 عاماً. ويشغل السيد سلمان المحميد حالياً منصب رئيس لجنة التدقيق في بنك السلام، وكما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، وهو كذلك العضو المنتدب وممثل المالك في الشركة العالمية للفنادق، وجلوبال اكسبرس، وموفنبيك البحرين. وقد شغل السيد سلمان المحميد سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحريني السعودي فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات، كما شغل أيضاً منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة.

السيد سلمان المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق، وبكالوريوس في الإدارة العامة.

السيد سالم عبد الله العوادي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 33 عاماً

يشغل السيد سالم عبد الله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في سلطنة عمان، حيث يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع.)، كما إنه عضو مجلس إدارة في شركة المدينة للاستثمارات (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة شركة اعلاف ظفار (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة تلال للتطوير (ش.م.ع.م.) في سلطنة عمان، ورئيس مجلس إدارة شركة دواجن ظفار (ش.م.ع.ع.)، وعضو مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والإستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان. ويشغل السيد سالم العوادي منصب عضو في اللجنة المصرفية والمالية في غرفة تجارة وصناعة عمان.

السيد سالم العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.

أعضاء مجلس الإدارة (يتبع)

السيد خالد سالم الحليان
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 24 فبراير 2015
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 39 عاماً

يتمتع السيد خالد سالم الحليان بخبرة عالية المستوى تربو على 39 عاماً شملت مختلف قطاعات المال والأعمال، وهو يتقلد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. خلال مسيرته المهنية الحافلة، شغل السيد خالد الحليان عدد من المناصب القيادية في مصرف الإمارات المركزي، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، إلى جانب دوره المحوري في تأسيس المنطقة الحرة بمطار دبي، ورئاسة دائرة المالية، وتأسيس دائرة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. كما دعم السيد خالد الحليان تأسيس إدارة التنمية الاقتصادية، وشركة إعمار العقارية، وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية، وجمعية الجولف الإماراتية، وهيكلة المشاريع لشركة ألمنيوم دبي، والمركز التجاري العالمي بدبي، والطيران المدني بدبي، ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما أشرف السيد خالد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويتقلد السيد خالد الحليان عدداً من المناصب الهامة فهو نائب الرئيس لجمعية التدقيق الإماراتية، ورئيس مجلس إدارة مركز النور للاحتياجات الخاصة بدبي، ورئيس مجلس إدارة إعمار الجنوب بدبي، ومستشار شركة أملاك العقارية.

يحمل السيد خالد الحليان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد – المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات – إمارة العين.

السيد زايد علي الأمين
عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 23 عاماً

السيد زايد الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 23 عاماً في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي للاستثمارات في مجموعة علي راشد الأمين، كما أنه عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات بما في ذلك رئيس مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول، عضو مجلس إدارة بنك السلام، عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الأفريقي "كينيا"، كما كان في السابق عضو مجلس إدارة شركة مداد الخليج للطاقة، عضو مجلس إدارة راماكازا اللوجستية "قطر"، وعضو مجلس إدارة في شركة تخزين الأغذية المحدودة "السعودية". وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني، وتوري لو الدولية لإدارة الأصول.

السيد زايد الأمين حاصل على درجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن للإدارة والمالية، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

السيد الحر محمد السويدي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مايو 2018
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 18 عاما

السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي في الاستثمار يتمتع بخبرة تزيد عن 18 عاماً في مجال الاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. وهو يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في بنك السلام ومدير محفظة في هيئة أبوظبي للاستثمار (ADIA)، الإمارات العربية المتحدة. في بداية مسيرته المهنية في عام 2004، شغل السيد الحر السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار كمدير للصندوق ومدير للاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وآريس للإدارة، وشركة سيلفر ليك بارتنرز.

والسيد الحر السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة تشابمان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد هشام الساعي
عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 17 مارس 2021
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 23 عاما

يمتلك السيد هشام الساعي خبرة تزيد عن 23 عامًا في إدارة الاستثمارات (الاستثمارات المالية وإدارة الأصول العقارية وتمويل الشركات). ويشغل السيد هشام منصب عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك السلام.

حالياً يتولى السيد هشام منصب المدير العام للاستثمارات ودعم الأعمال لدى المجموعة الرئيسية، كما أنه يشغل منصب عضو مجلس إدارة و رئيس لجنة التدقيق والمخاطر بمجموعة مكلارين المحدودة، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة كل من شركة إنفستكورب القابضة (ش.م.ب)، شركة ديار المحرق (ذ.م.م)، وشركة خليج البحرين للتطوير (ذ.م.م) بالبحرين.

علاوة على أنه عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المكافآت وعضو لجنة التدقيق والمخاطر في شركة ناس (ش.م.ب) – البحرين. كما يشغل السيد هشام منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة لما العقارية (ذ.م.م) – البحرين.

يمتلك السيد هشام الساعي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وهو حاصل أيضًا على بكالوريوس المحاسبة من جامعة تكساس، وأكمل برنامج الإدارة التنفيذية للمدراء والتنفيذيين الشباب من جامعة "انسياد".

السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 17 مارس 2021
بدء الدورة: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 21 عاما

السيد طارق العجيلي هو عضو مجلس الإدارة في بنك السلام، وقد تولّى سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة الخدمات المالية (ش.م.ع.ع.). ويشغل السيد طارق حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة فندق جاردن مسقط – عمان، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.)، وظفار للتأمين (ش.م.ع.ع.) وشركة عمان للاستثمارات والتمويل (ش.م.ع.ع.). وبالإضافة لذلك، يشغل السيد طارق منصب عضو مجلس الإدارة في كل من بنك ظفار (ش.م.ع.ع.)، وشركة أوكتال القابضة (ش.م.ع.م.)، شركة الظاهرة لتوليد الكهرباء (ش.م.ع.م.)، وشركة واصل للصرافة (ش.م.ع.م.)، وشركة ظفار للتحلية (ش.م.ع.م.).

يحمل السيد طارق درجة البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ عدنان عبد الله القطان
رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية وهو قاضي محكمة الاستئناف الشرعية العليا. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

د. فريد يعقوب المفتاح
عضو الهيئة

يشغل الدكتور فريد المفتاح وهو يشغل منصب وكيل محكمة التمييز الشرعية– مملكة البحرين، وكيل وزارة الشئون الإسلامية سابقاً، في مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الإستئنافية. يرأس الدكتور فريد الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقًا بصفته محاضرًا في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة. الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

يعتبر الشيخ نظام محمد يعقوبي من أكبر وأهم علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، لديه إلمام بالعلوم الإسلامية والإقتصادية من خلال التقائه بكبار العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة من جامعة ويلز كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد ومقارنة الأديان من جامعة "ماك غيل" في كندا. قام الشيخ بتعليم الدراسات الشرعية في البحرين وحاضر في جميع أنحاء العالم. وهو عضو في العديد من المجالس الدولية: المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، المجلس الشرعي بمصرف البحرين المركزي، المجلس الشرعي للسوق المالية الإسلامية الدولية، وهو أيضا عضو في عديد من الهيئات الشرعية المحلية والدولية. كما قام الشيخ بتحقيق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله أكثر من 500 محاضرة مسموعة ومرئية باللغتين العربية الإنجليزية.

الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة

الشيخ أسامة محمد بحر من علماء الشريعة المتخصصين والمعروفين في التمويل الإسلامي، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال هيكلة المنتجات المالية والإسلامية والعقود الإسلامية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد العديد من الأبحاث حول التمويل والصيرفة الإسلامية. يحمل الشيخ أسامة بحر درجة البكالوريوس من جامعة الأمير عبد القادر للدراسات الإسلامية في الجزائر، وكذلك درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الإمام الأوزاعي في لبنان ودرجة دكتوراه في الهندسة المالية الإسلامية من جامعة أوروبا الإسلامية. وهو عضو في عدد من الهيئات الشرعية.

الإدارة التنفيذية

السيد رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الخبرة: أكثر من 29 عاماً

السيد رفيق النايض من المصرفيين المتمرسين بالمنطقة حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 29 عاماً في قطاع المصارف والخدمات المالية. وقد انضم إلى بنك السلام قادماً من دويتشه بنك حيث كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب عمله كرئيس إقليمي لدويتشه بنك بدولة الإمارات العربية المتحدة كما شغل منصب رئيس تنفيذي لفرع دويتشه بنك بمركز دبي المالي العالمي. وقبل انضمامه إلى دويتشه بنك شغل السيد النايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار. وقبل ذلك تولى العديد من المناصب العليا الدولية في قطاعي النفط والغاز والخدمات المالية.

السيد أنور محمد مراد
نائب الرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية

الخبرة: أكثر من 28 عاماً

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تربو على 28 عاماً في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع بنك السلام، شغل السيد مراد منصب نائب الرئيس التنفيذي رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالبنك منذ مايو 2006م. قبل انضمامه إلى بنك السلام، عمل السيد مراد في بنك مسقط – البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل أيضاً منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك البحرين. يمتلك السيد مراد معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءاً من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلة المنتجات.

السيد إيهاب عبداللطيف أحمد
نائب الرئيس التنفيذي - الشئون المؤسسية

الخبرة: أكثر من 26 عاماً

يمتلك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 26 عاماً في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، و قانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى بنك السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول – البحرين (First Energy Bank–Bahrain). وكان السيد أحمد نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين البنك والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الإرشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي – البحرين (IIB) وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 15 عاماً من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد أحمد كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان.

يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق – جامعة الخرطوم، السودان. وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والإلتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضا على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أمام مختلف محاكم القانون وهو موظف الإلتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية – دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد أحمد جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد يوسف أحمد إبراهيم
رئيس الشؤون المالية

الخبرة: أكثر من **28** عاماً

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من **28** عاماً من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبية للبنك والشركات التابعة لها ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الإستراتيجي للبنك وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافظة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل السيد إبراهيم منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من **9** سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كنائب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضاً في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز "PricewaterhouseCoopers". السيد إبراهيم هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.

السيد عبدالكريم تركي
الرئيس المسئول عن العمليات

الخبرة: أكثر من **41** عاماً

السيد عبدالكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تربو على **41** عاماً في مجال الخزانة، والعمليات، والتدقيق، والرقابة الداخلية، إدارة معالجة الأصول وإدارة المخاطر، وقد كان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكلة البنك، وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضواً رئيسياً في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية وكان له دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ وتحويل كافة أعمال بي ام اي بنك إلى بنك السلام بالإضافة إلى عضويته في لجان إدارية رئيسية أخرى. قبيل انضمامه للعمل مع البنك في عام **2006**م، شغل السيد تركي منصب نائب رئيس عمليات الخزانة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك تركي أيضاً في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك. السيد تركي حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.

السيد أحمد عبد الله سيف
رئيس الإستراتيجية والتخطيط

الخبرة: أكثر من **15** عاماً

يمتلك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز **15** عاماً في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه ببنك السلام في عام **2008**م كمدير ضمن فريق الاستثمار، عمل السيد سيف في مصرف "دي بي اس" بسنغافورة كمحلل استثماري. في عام **2012**م، تقلد السيد سيف منصب قسم رئيس إدارة الاستثمارات، ليتولى بعدها في عام **2016**م منصب رئيس االإستحواذات الإستراتيجية وإدارة الاستثمارات للمجموعة. السيد سيف عضو في مجالس الإدارة لعدد من الشركات التابعة لبنك السلام منها مصرف السلام–سيشيل، شركة "إن إس القابضة ذ.م.م"، وشركة ساما الاستثمارية، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة "سو أس" في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة "دي بول" الأمريكية.

السيد حسين علي عبدالحق
رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: أكثر من 21 عاماً

يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى اكثر من 21 عاماً حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكلة المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد عبدالحق إلى بنك السلام في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في بنك السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي ام اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل السيد عبدالحق سابقاً في دائرة الخزينة مع بنك التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد أحمد جاسم مراد
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة: أكثر من 25 عاماً

يمتلك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 25 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد مراد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد – أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية و ودبلوم في الدراسات التجارية من جامعة البحرين وشهادة الدبلوم من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين.

السيد علي حبيب قاسم
رئيس الخدمات المصرفية الخاصة

الخبرة: أكثر من 22 سنة

السيد علي حبيب قاسم هو مصرفي متمرس ومختص في إدارة علاقات الزبائن، وذلك بفضل خبرته التي تتجاوز 22 عاماً في العمل المصرفي الاستثماري الخاص والمؤسسي. قبيل التحاقه ببنك السلام في عام 2011 م، عمل في عدد من المصارف المحلية، إذ كان مسؤولاً عن العمليات المصرفية المؤسسية، وإدارة علاقات العمل مع المؤسسات المالية والحكومية. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم من جامعة إيمرسون ببوستن في الولايات المتحدة الأمريكية.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد محمد يعقوب بوحجي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: أكثر من 20 سنة

السيد صادق الشيخ
رئيس المعاملات المصرفية الدولية

الخبرة: أكثر من 24 عاماً

السيد كريشنان هاريهاران
رئيس إدارة المخاطر

الخبرة: أكثر من 37 عاماً

لدى السيد محمد بوحجي خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع بنك السلام حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر البنك خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد بوحجي في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسة للبنك. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها البنك على البنك البحريني السعودي وبي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة الاندماج، وفي عدد من اللجان الأخرى بما في ذلك لجنة تقنية المعلومات ولجنة أمن المعلومات. قبل التحاقه للعمل مع البنك، عمل السيد بوحجي مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر الأعمال، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات لمؤسسات مالية كبرى والعديد من الهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية آيفي للأعمال في كندا.

السيد صادق الشيخ هو مصرفي محترف يتمتع بخبرة تزيد عن 24 عاماً في القطاع المصرفي التجاري بمملكة البحرين. يدير السيد الشيخ الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، ورابطة الدول المستقلة (CIS)، حيث عمل على تطوير المنتجات التمويلية التي تشمل على التمويلات الدولية، والخدمات المصرفية المراسلة، وأدوات تمويل التجارة العالمية، وتأمين ائتمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى توليه مهام مراجعة الحد الائتماني للبلدان والمصارف. قبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2014، تقلد السيد الشيخ منصب رئيس المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في بي ام اي بنك لمدة 10 سنوات، كما شغل أيضاً العديد من المناصب العليا لمدة 7 سنوات في الشركة العربية للاستثمار في دائرة العمليات وإدارة المخاطر، ودائرة الخدمات المصرفية الدولية، والتي تغطي المؤسسات المالية، والشركات العاملة في الأسواق الدولية. السيد الشيخ حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المالية والتسويق من جامعة بنغالور.

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 37 عاماً في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار – البحرين كرئيس إدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءاً من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عُمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جامانالال باجاج للدراسات الإدارية في مومباي – الهند.

السيد عيسى عبدالله بوحجي
رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة: أكثر من **21** عاماً

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن **21** عاماً في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي، وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي هي من شأنها تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. شغل السيد بوحجي منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام– الجزائر، وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة)، وعضو مجلس إدارة في بي ام اي بنك، وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في البنك البحريني السعودي، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي ام اي أو بنك في سيشل. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.

السيدة منى البلوشي
رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية

الخبرة: أكثر من **22** عاماً

انضمت السيدة منى البلوشي إلى بنك السلام منذ التأسيس في العام **2006**م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز **22** عاماً في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها كإدارية في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. ولقد كان للسيدة البلوشي دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها البنك على البنك البحريني السعودي، وبي ام اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع البنك. وتحمل السيدة البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD). شاركت السيدة البلوشي في برنامج إعداد وتأهيل القياديين المنظم من صندوق الـ **WAQF** بالتعاون مع جامعة أيفي في هونغ كونغ وتورنتو.

السيد قاسم تقوي
المستشار العام

الخبرة: أكثر من **19** عاماً

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من **19** عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد تقوي بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للبنك في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة. وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتحصيل. السيد تقوي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية في مملكة البحرين.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

د. محمد برهان أربونا
رئيس الرقابة الشرعية

الخبرة: أكثر من 24 عاماً

السيد علي الخاجة
رئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال

الخبرة: أكثر من 13 عاماً

السيد أحمد بن عبدالرحيم آل محمود
رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة: أكثر من 15 عاماً

يمتلك الدكتور محمد أربونا خبرة تربو على 24 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه ببنك السلام عمل الدكتور أربونا كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا أيضاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية– البحرين (ايوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الإلتزام تمتد إلى 13 عاماً. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل مع بيت التمويل الكويتي–البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات الزبائن وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد الخاجة فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد الخاجة شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.

يتمتع السيد أحمد آل محمود بخبرة مهنية في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي تربو على 15 عاماً. قبل التحاقه بنك السلام، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي ام اي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى انضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها البنك على بي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة تحول بي ام اي بنك.

هو حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون – المملكة المتحدة، ويعمل حاليا على تحضير رسالة الدكتوراة في نفس الجامعة. كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ودبلوم عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF). قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.

محمود قنّاطي
رئيس التسويق والاتصالات

الخبرة: أكثر من **20** عاماً

يمتلك السيد محمود قنّاطي خبرة عريقة تتجاوز **20** عامًا في مجال التسويق والاتصالات والعلامات التجارية وذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي، والتي اكتسبها بفضل عمله في قطاعات مختلفة، من ضمنها: الخدمات المصرفية، الاتصالات، السيارات والطيران.

وخلال الفترة التي قضاها بدولة الإمارات العربية المتحدة، عمل السيد محمود في مؤسسات بارزة ومعروفة، حيث شغل منصب الرئيس الإقليمي للتسويق والعلامات التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان لدى بنك ستاندرد تشارترد، كما تقلد منصب المدير التسويقي لمنطقة الشرق الأوسط في شركة **Cigna Insurance** .

وتولى السيد قنّاطي كذلك العديد من المناصب العليا على الصعيد المحلي، فقد اكتسب خبرة في مجال التسويق والاتصالات من خلال عمله لدى كُل من: بنك **HSBC** ، ومطار البحرين الدولي، وشركة بتلكو. وشغل السيد محمود أيضًا منصب رئيس تنفيذي الاتصالات المؤسسية والتسويق في بنك البحرين الإسلامي (**BisB**)، وبعد ذلك انضم إلى بنك السلام ليتولى منصب رئيس التسويق والاتصالات.

يحمل السيد قنّاطي درجة الماجستير في نظم المعلومات التسويقية من جامعة ساندرلاند، وشهادة البكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين.

السيد هيمانثا ويجيسنج
الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا

الخبرة: أكثر من **21** عاماً

يتولى السيد هيمانثا ويجيسنج منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في بنك السلام، ويمتلك خبرة تزيد عن **21** عامًا في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي والمالي في الأسواق الدولية. وقبل توليه لمناصب رفيعة في المملكة المتحدة، عمل السيد هيمانثا في مناطق متعددة تشمل دول في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا.

ويحمل السيد هيمانثا العديد من المؤهلات الدولية، ومنها هندسة الأنظمة ومجالات أخرى من تخصص تكنولوجيا المعلومات، علاوة على دراساته العليا في تكنولوجيا المعلومات لدى منظمة "**NCC Education**" بالمملكة المتحدة.

يحمل السيد ويجيسنج درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات للأعمال الاستراتيجية من جامعة بورتسموث – المملكة المتحدة، بالإضافة لدراساته العليا في معهد تشارترد لتكنولوجيا المعلومات بالمملكة المتحدة.

السيد محمد الشهابي
رئيس الابتكار

الخبرة: أكثر من **16** عاماً

يمتلك محمد الشهابي خبرة تزيد عن **16** عامًا في القطاع المصرفي والتي تغطي مختلف المجالات مثل أسواق رأس المال والخدمات المصرفية للشركات والخزينة والخدمات التجارية. هو يشغل حالياً منصب رئيس الابتكار في بنك السلام، وهو مسؤول عن الاستراتيجية الرقمية للبنك ومبادرات التكنولوجيا المالية بهدف الحفاظ على الدور الرائد في تقديم منتجات وخدمات رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين.

وقبل انضمامه إلى بنك السلام في عام **2018**، كان جزءًا من فريق الخدمات المصرفية للشركات في سيتي بنك البحرين بعد أن أمضى عدة سنوات في دائرة الخزينة والحلول التجارية في سيتي بنك التي تغطي البحرين والمملكة العربية السعودية. بدأ حياته المهنية في المؤسسة العربية المصرفية كجزء من فريق أسواق رأس المال، بالإضافة إلى بنك **ABC** الإسلامي قبل أن ينتقل إلى فريق تطوير الأعمال في مجلس التنمية الاقتصادية – البحرين مع التركيز على الخدمات المالية.

يحمل السيد محمد شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة تكساس الأهلية في فورت وورث – تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

أفكاركم
مصدر إلهامنا

تقرير مجلس الإدارة إلى **السادة المساهمين**

ارتفع صافي الأرباح من 9.12 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 21.22 مليون دينار بحريني في عام 2021 ، مما يعكس زيادة ملحوظة على أساس سنوي بنسبة 133 %

صافي الدخل التشغيلي

↑12%

يسر أعضاء مجلس إدارة بنك السلام "البنك" تقديم التقرير السنوي مصحوبًا بالبيانات المالية الموحدة والشركات التابعة له "المجموعة" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لمساهمي البنك الكرام.

يتمحور تركيز العالم كله حول مكافحة جائحة كوفيد– 19 وذلك للحفاظ على ثبات الاقتصاد العالمي الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 4.9% في عام 2022 وذلك في أعقاب التوسع الذي شهده بنسبة 5.9% في عام 2021. وهو ما يدل على ازدهار الاقتصاد العالمي برغم استمرار بعض التحديات، مثل: اضطرابات واردات السلع وارتفاع معدلات التضخم، خلال العام 2022. أما على الصعيد المحلي، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني نموًا بنسبة 3.1% في عام 2022 مقارنة مع 2.5% في عام 2021، وهو ما يُعزى بشكل رئيسي لانتعاش القطاع غير النفطي، بالإضافة لارتفاع أسعار النفط. في حين يستمر القطاع المصرفي بإظهار مرونة مستدامة، برغم الصعوبات المتباينة والتحديات الناجمة عن معدل الربح المنخفض.

ولذلك، سارع بنك السلام بوضع استراتيجية قصيرة الأجل بأهداف محددة للتخفيف من تأثير تبعات الجائحة، للوصول لبر الأمان خلال هذه الفترة الصعبة، والتي – بفضل الله تعالى – شهدت نجاحًا وحققت نتائج باهرة، حيث تمكن البنك من إحراز تقدم استثنائي في استراتيجية النمو الشاملة لتنمية الأنشطة المصرفية الأساسية والاستحواذ بنجاح على حصة سوقية إضافية. وهو الآن يتمتع بمكانة قوية تُمكنه من اجتياز مختلف الصعوبات مع الاستمرار في اتخاذ خطوات واسعة نحو تنفيذ مبادرات النمو.

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي على أساس سنوي لبنك السلام 64.2 مليون دينار بحريني في العام 2021، بزيادة قدرها 12%، مقارنة مع 57.4 مليون دينار بحريني المسجلة في عام 2020. وشهد إجمالي النفقات التشغيلية على أساس سنوي زيادة طفيفة تماشت مع الأنشطة التشغيلية وذلك من 30 مليون دينار بحريني إلى 33.9 مليون دينار بحريني. ونظرًا لتحسن العوامل الكلية للاقتصاد العالمي في عام 2021 مقارنة بعام 2020، حرص البنك على اتباع نهج حذر في مستويات المخصصات مما نتج عنه انخفاض مخصصات انخفاض القيمة من 18.28 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 9.16 مليون دينار بحريني في عام 2021. بينما ارتفع صافي الأرباح من 9.12 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 21.22 مليون دينار بحريني في عام 2021، مما يعكس زيادة ملحوظة على أساس سنوي بنسبة 133%.

وسجل البنك أيضًا نموًا قويًا في جميع القطاعات محققًا مستويات قياسية في ودائع الزبائن بنهاية العام 2021 بلغت 1.8 مليار دينار بحريني مقارنة مع 1.3 مليار دينار بحريني في عام 2020، مما يعكس زيادة سنوية بنسبة 36%. كما زادت التمويلات بنسبة 6% في عام 2021، لتصل إلى 1.36 مليار دينار بحريني مقارنة مع 1.28 مليار دينار بحريني في عام 2020. وارتفع إجمالي أصول المجموعة من 2.3 مليار دينار بحريني في عام 2020 إلى 2.7 مليار دينار بحريني بنهاية شهر ديسمبر من العام 2021، مما يعكس نموًا قويًا بنسبة 19%. كما انخفض حجم التمويلات المتعثرة بشكل كبير من 5.1% في عام 2020 ليمثل فقط 2.1% في العام 2021. واستمر البنك بالنمو وتنويع محفظة الدخل الثابت بقيمة 640 مليون دينار بحريني والتي تمثل زيادة قوية بنسبة 56%. وكذلك بلغت نسبة التكلفة للدخل 52.7% في عام 2021 مقارنة مع 52.3% في عام 2020. وحفاظًا على مركز رأس المال القوي، بلغت نسبة كفاية رأس المال 28.5% في نهاية العام 2021 وهي أعلى من الحد الأدنى البالغ 12.5% والذي يحدده مصرف البحرين المركزي.

وبشكل عام، واصلت الخدمات المصرفية الأساسية ضمن الاستمرار التصاعدي مدفوعة بالنمو الداخلي القوي في جميع القطاعات. وقام بنك السلام بتبني عدة مبادرات للخروج من الاستثمارات التقليدية وتقليل التركيز على العقارات وذلك تماشيًا مع استراتيجيتنا للتركيز على الأصول المصرفية الأساسية، وهو ما ساعد بشكل كبير على خلق قاعدة رأس مال قوية مع إرساء مقاييس جيدة لمستوى السيولة، حيث تم تعزيز مرونة وضع البنك عن طريق دمج اختبار الضغط الأساسي مع السيناريوهات الاستراتيجية المستقبلية.

وفي إطار مساعي بنك السلام للاستمرار بالنمو، تم إطلاق العديد من المشاريع الاستراتيجية التي ساعدت في تعزيز مكانة المجموعة ومكانتها في السوق. كما ساهم كل من التوسع الحكيم والمدروس بعناية على الحصة السوقية للبنك، والنمو وتحسين جودة الأرباح، ومواصلة تطوير الكفاءة التشغيلية، ومبادرات الرقمنة سريعة التتبع، بالإضافة إلى الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية، بتشكيل أساس استراتيجيتنا.

وتماشيًا مع رؤية البنك الاستراتيجية للحفاظ على موقعه الريادي، وبهدف مواكبة تغيرات السوق وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في مرحلة ما بعد الجائحة، قام بنك السلام بتسريع عملية إطلاق مبادرات الرقمنة الشاملة مع التركيز على زيادة الدخل القائم على الرسوم وتوسيع عمليات التجارة الدولية والمعاملات المصرفية. كما أطلق البنك رؤية مؤسسية جديدة تضمنت قيم إرشادية ومبادئ توجيهية تهدف لتحقيق الوعد المؤسسي "تجربة مميزة لعلاقة دائمة".

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

وبناءً على ما سبق، تبنى بنك السلام عقلية رقمية حيث قام بطرح عدة مميزات حديثة عبر التطبيق الإلكتروني، أبرزها: التمويل الرقمي وعروض التوفير الجديدة مثل: "تحدي الفلس"، وخاصية التحليلات، مما يوفر منصة خدمة ذاتية متكاملة لمتابعة الأنشطة المصرفية. ويسعى مختبر الابتكار لدى البنك لتسريع عملياته مع الوضع بعين الاعتبار الخدمات المصرفية الخاصة وزبائن الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية الجديدة وعروض الأعمال.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات التقدير وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله على توجيهاتهم السديدة وقراراتهم الحكيمة في الحفاظ على استقرار الوطن والتي ساعدت مختلف هيئات ومؤسسات الدولة على تخطي التحديات والصعوبات التي صاحبت هذه الأوقات الحرجة. كما نود أن نتقدم بالشكر الجزيل لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وسوق دبي المالي والبنوك التابعة للمجموعة والزبائن والمساهمين والشركاء والموظفين لدعمهم المستمر وتعاونهم معنا.

ونتطلع بعون الله لعام مليء بالنجاحات والإنجازات مع الاستمرار بالنمو والتقدم والازدهار.

وفي الختام، تماشيًا مع قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستنادًا إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2022، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة						
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى*	راتب	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية Bonus	أخرى**	مكافأة نهاية الخدمة المجموع	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
اولاً: الأعضاء المستقلين:											
1 السيد الحر محمد السويدي	75,000	64,000	-	-	139,000	-	-	-	-	139,000	-
2 السيد خالد سالم الحليان	75,000	64,000	-	-	139,000	-	-	-	-	139,000	-
3 السيد سالم عبد الله العوادي	75,000	52,000	-	-	127,000	-	-	-	-	127,000	-
4 السيد طارق عبد الحافظ سالم العجيلي	75,000	48,000	-	-	123,000	-	-	-	-	123,000	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1 سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	90,000	66,000	-	-	156,000	-	-	-	-	156,000	-
2 السيد مطر محمد البلوشي	75,000	52,000	-	-	127,000	-	-	-	-	127,000	-
3 السيد سلمان صالح المحميد	75,000	52,000	-	-	127,000	-	-	-	-	127,000	-
4 السيد زايد علي الأمين	75,000	44,000	-	-	119,000	-	-	-	-	119,000	-
5 السيد هشام الساعي	75,000	36,000	-	-	111,000	-	-	-	-	111,000	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:											
1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**690,000**	**478,000**	**-**	**-**	**1,168,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,168,000**	**-**

ملاحظة: جميع المبالغ المذكورة بالدينار البحريني

ملاحظات:

1. ليس لدى البنك أي مدفوعات متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء المجلس.
2. ليس لدى البنك أي مديرين تنفيذيين في مجلس إدارته.
3. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المخصصات المقترحة لعام 2021 والتي تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح – الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,688,000	749,151	-	2,437,151

ملاحظة: جميع المبالغ المذكورة بالدينار البحريني

ملاحظات:

1. لا تشمل الرواتب والبدلات المدفوعة نفقات الموظفين غير المباشرة مثل اشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات ومستحقات التعويضات والتأمين الطبي وسداد تكاليف السفر بالطائرة.
2. تستثني تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة تكتسبها الإدارة التنفيذية من دورها في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة .
3. الرجوع إلى الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت في التقرير السنوي من أجل فهم أفضل لإطار المكافآت المتغيرة للبنك.

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM) ، العضو المنتدب (Managing Director) ...الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة
12 فبراير 2022
المنامة، مملكة البحرين

كلمة الرئيس **التنفيذي للمجموعة**

ازدادت المخصصات حتى بلغت أرباح قياسية وذلك بنسبة 133% أيّ ما يُعادل 21.2 مليون دينار بحريني في عام 2021 (2020 : 9.1 مليون دينار بحريني و 2019 : 21.1 مليون دينار بحريني)

صافي الربح

%133

شهد عام 2021 تعافي القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم، حيث تمحورت الجهود الدولية نحو مكافحة جائحة كوفيد-19 في محاولة للنهوض بالاقتصادات العالمية والتي من المتوقع أن تنمو بنسبة 4.9% في عام 2022 بعد توسعها بنسبة 5.9% في عام 2021. ومع انتعاش القطاع المالي العالمي واستمرار التعافي الاجتماعي والاقتصادي، حافظ بنك السلام على مرونته وظلت الميزانية العمومية قوية، وازدادت المخصصات حتى بلغت أرباح قياسية وذلك بنسبة 133% أيّ ما يُعادل 21.2 مليون دينار بحريني في عام 2021 (2020: 9.1 مليون دينار بحريني و 2019: 21.1 مليون دينار بحريني) علاوة على الاستمرار بتقديم خدمات متميزة لزبائننا ومنح الأولوية لصحة وسلامة أعضاء الفريق.

وعلى مدى العام المنصرم، عمل بنك السلام على استكمال صياغة استراتيجيته للثلاثة أعوام، حيث أسفرت الاستراتيجية قصيرة المدى التي تم تبنيها خلال عام 2020 – في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 – عن نتائج باهرة. كما أدى الانتعاش الاقتصادي اللاحق لتوفير فرص سانحة لإعادة النظر في تطلعاتنا الاستراتيجية والمضي قدمًا ضمن توجه طموح. وساهمت المساعي الناجحة التي شهدناها منذ عام 2018 وحتى الآن بتعزيز استراتيجيتنا الجديدة المعنية بزيادة التركيز على الأنشطة المصرفية الأساسية، والمسارعة بإطلاق مبادرات الرقمنة. وتُعنى الاستراتيجية أيضًا بزيادة الدخل القائم على الرسوم، وتوسيع عمليات المعاملات المصرفية الدولية، والتتبع السريع لقطاع إدارة الأصول.

لقد قطعنا أشواطًا طويلة خلال عام 2021، نتج عنها تحقيق البنك لنتائج إيجابية في جميع المجالات، وتعزيز النمو الذاتي بشكل كبير في جميع أنشطته الأساسية.

وشهد قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك أداءً إيجابيًا مع زيادة التسهيلات التمويلية وودائع الزبائن بنسبة 33.1% (110 مليون دينار بحريني) و 24.5% (52 مليون دينار بحريني) على التوالي، ويُعزى ذلك لإطلاق البنك لهويته الجديدة وطرح منتجات رقمية جديدة أبرزها: تطبيق مصرفي مُحدث ومحسّن للهاتف النقال، وإجراءات رقمية مبسطة للزبائن الحاليين والجدد.

وتحسن معدل كفاية رأس المال في بنك السلام بنسبة 28.5% (2020: 26.5%) مما ساهم في تعزيز قدرة البنك على الانتشار والتوسع. كما تحسنت جودة محفظتنا التمويلية والمدعومة من قبل حجوزات التسهيلات التمويلية عالية الجودة في عام 2021 مع انخفاض نسبة التمويلات المتعثرة بمقدار 58.8% وذلك من 5.1% إلى 2.1%، مدفوعًا بتلك الحجوزات عالية الجودة ومبادرات التطوير.

وكذلك سجلت الخدمات المصرفية للشركات نموًا بنسبة 15.4% رافقه ارتفاع أعمال الخدمات المصرفية الخاصة على نحو مماثل، والذي عكس نموًا بنسبة 49.1%، حيث جمعت أكثر من 4.5 مليون دينار بحريني من الرسوم مع الحفاظ على مكانتها كأكبر مزود للسيولة للبنك. وشهدت الودائع أيضًا زيادة كبيرة وذلك من 716.8 مليون دينار بحريني إلى 1.1 مليار دينار بحريني.

وخلال عام 2021، حرصنا على الاستمرار بالنمو عبر إيجاد طرق بديلة للتوسع، وذلك حفاظًا على مكانة البنك كلاعب رائد في القطاع المالي. وبعد إتمام الصفقات الرئيسية المرتقبة في القريب العاجل بإذن اللّه، لا سيما مع الإثمار القابضة ومصرف السلام الجزائر، سيتحول بنك السلام إلى مؤسسة مالية كبرى بأصول تتجاوز حاجز 10 مليار دولار أمريكي. ولازالت الجهود مستمرة وبقوة في عام 2022.

وشهدت محفظتنا العقارية في عام 2021 تحقيق الدخل لـ 14 أصلاً عقاريًا محليًا بقيمة 12.3 مليون دينار بحريني. كما واصلت المعاملات المصرفية الدولية توسيع نطاق عملياتها وإتمام معاملات صرف العملات الأجنبية وتنمية قاعدة التمويل منخفضة التكلفة. كما استمرت الاستثمارات الخارجية للبنك في الجزائر وكينيا بالعمل على أكمل وجه.

كما حققنا إنجازًا مهماً ضمن أنشطتنا المصرفية غير الأساسية، تمثل في توقيع اتفاقية بيع وشراء لصالح شركة ASB Biodiesel التي تقوم بتصنيع الديزل الحيوي مع إتمام الصفقة بالكامل خلال الربع الأول من عام 2022.

وعلى الصعيد الرقمي، شهدت مبادرات الرقمنة لبنك السلام تطورات كبيرة في عام 2021، حيث قمنا بتوسيع البنية التحتية السحابية عن طريق تقديم 10 خدمات إضافية متكاملة والتي كانت لها أصداء إيجابية مع قاعدة زبائننا الرقمية. وارتفع عدد المستخدمين المسجلين في تطبيق الخدمات المصرفية للهاتف النقال بنسبة 137% ليصل إلى 22.5 ألف زبون، مما أكمل عملية الإعداد الرقمي لحوالي 4.4 ألف زبون خلال العام، وزيادة سنوية بنسبة 77%.

كلمة الرئيس **التنفيذي للمجموعة** (يتبع)

كما أطلق البنك أيضًا العديد من المميزات الجديدة على التطبيق تضمنت: تحدي الفلس، الذي شهد اشتراك أكثر من 1,000 زبون خلال الأسبوع الأول من طرحه. وذكريات المعاملات، وهي مبادرتنا الأولى للذكاء الاصطناعي والتي حظيت بمشاركة 6,446 شهر في أقل من 6 أشهر. بالإضافة إلى التطبيق الرقمي للأصول والذي حقق 1.2 مليون دينار بحريني خلال شهرين. إلى جانب عدد من المميزات الأخرى مثل: فتح حساب السلام للتخطيط المستقبلي، وارسال هدية "دانات" الرقمية، وحسابات تعبئة الرصيد والمدفوعات عبر الحدود.

وتماشيًا مع رؤيتنا الاستراتيجية، خضع بنك السلام لعملية تغيير شاملة تميزت بالجرأة والتوجه المستقبلي، حيث تم الاستثمار في جهود تسويقية مكثفة لترسيخ الهوية الجديدة للبنك والتي عززت من وجودنا في الساحة الرقمية. وقد أدى ذلك إلى تحقيق إنجاز بارز ألا وهو تمتع منصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للبنك بإحدى أعلى نسب المتابعين بين المؤسسات المالية في مملكة البحرين.

وعلاوة على ما سبق، قمنا بتدشين مبادرات مختلفة على صعيد البنك بهدف تعريف الموظفين برؤية وثقافة العمل المُحدثتين، ومن ثم انتقلنا إلى المقر الرئيسي الجديد لبنك السلام وهو ما يمثل بداية جديدة.

وبالنسبة لعام 2022، فإننا واثقون من قدرة بنك السلام على الصمود في وجه التحديات والحد من المخاطر واقتناص فرص النمو لتعزيز محفظته، حيث يتمتع البنك بمكانة جيدة تُمكنه من تحمل الاضطرابات الاقتصادية وتحقيق أهدافه بفاعلية، ونحن نتطلع للاستفادة من مختلف المبادرات للحفاظ على مسار نمو قوي. ومن المتوقع أن نشهد نموًا في ميزانيتنا العمومية نظير عملية الاستحواذ على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد من بنك الإثمار والتي ستصب في صالح توسيع نطاق عملياتنا المصرفية الأساسية وتسريع الاستحواذ على حصة السوق ضمن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، مما يعزز من مكانة بنك السلام كأكبر مقدم للتمويل الإسلامي في مملكة البحرين. وتأتي هذه الصفقة التاريخية لتدعم خطط النمو، كونها ستُمكننا من الارتقاء بتجربة زبائننا المصرفية وتقديم خدمات ومنتجات محسّنة بما يتماشى مع الوعد المؤسسي. وتشمل مجالات التركيز الإضافية عمليات النشر الرقمي والجهود المتزايدة لتعزيز إدارة الأصول وأعمال التمويل التجاري الدولي مع الاستمرار بالتخلص من الأصول المصرفية والعقارية غير الأساسية بشكل تام حتى نقدم قيمة لمساهمينا.

وبالأصالة عن نفسي ونيابةً عن جميع منتسبي بنك السلام، أتقدم بخالص الشكر والامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وليّ العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه على دعمهم المتواصل.

كما أتقدم بالثناء والتقدير لكل من: مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وبورصة البحرين وسوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة على توجيههم المستمر.

وأتوجه بالشكر أيضًا لأعضاء مجلس الإدارة على مشورتهم الحكيمة، ولمساهمينا الكرام وللزبائن المخلصين المستمرين بوضع ثقتهم بنا، وإلى جميع أعضاء فريق الإدارة والموظفين الذين عملوا بلا كلل للحفاظ على المكانة المرموقة لبنك السلام.

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة
12 فبراير 2022
المنامة، مملكة البحرين

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي

البيئة التشغيلية

لا تزال الجهود العالمية قائمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 وذلك نظرًا لاستمرار بعض التحديات مثل: اضطرابات سلسلة التوريد وارتفاع معدلات التضخم. لذا، فإنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشًا بشكل عام، وكذلك أن ينمو الاقتصاد الوطني في عام 2022 مقابل عام 2021، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى ازدهار القطاع غير النفطي المدعوم أيضًا بارتفاع أسعار النفط. وقد أظهر القطاع المصرفي مرونة مستدامة عند مواجهة تحديات متقلبة نتج عنها صعوبات في الانتشار نتيجة لبيئة معدل الربح المنخفض، وفي عام 2021، ألقت الجائحة بظلالها على الاقتصادات العالمية، حيث واجهت الشركات والبنوك العديد من التحديات التشغيلية لتلبية احتياجات الزبائن والتوقعات التنظيمية، إلا أن صحة الموظفين وسلامتهم ظلت على رأس الأولويات. وتأثرت مطالب المستهلكين سلبًا نتيجة لتدهور السياحة وانخفاض تدفقات التحويلات، وهو ما تغير بحلول النصف الأخير من عام 2021، حيث شهدت ارتفاعًا بعد فتح الحدود وسعي الحكومة الموقرة لإتاحة اللقاحات لعامة الناس.

وساهمت الجائحة بتسريع عملية التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية، وهو ما شكل تحديًا للعمليات التجارية التقليدية، وأدى إلى تنامي الحاجة لاعتماد التقنيات الجديدة بشكل أسرع. وعزم بنك السلام على الالتحاق بركب التغيير والانتقال إلى المجال الرقمي كون الرقمنة هي الركيزة الأساسية لرؤيته المؤسسية. وقد أدت مبادرات البنك المصرفية الرقمية إلى خفض التكاليف وتعزيز خدمات الزبائن.

بيئة الأعمال

يرتبط اقتصاد البحرين بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مثل باقي اقتصادات المنطقة. ولكن يبدو تأثير تلك التقلبات أقل بكثير مقارنة بباقي دول الخليج بسبب الطبيعة المتنوعة نسبيًا للاقتصاد البحريني. وقد فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 كل التوقعات، مدعومًا بزيادة الإنفاق الرأسمالي والاستهلاك الخاص القوي ونمو الصادرات. وبرغم التحفظات، إلا أنه من المتوقع أن تُساهم كلٍ من: أسعار النفط المتقلبة وإجراءات التقشف المحتملة في موازنة الميزانية. وقد صدرت العديد من السياسات الرئيسية (تشمل سياسات نقدية ومالية ومالية كلية) للحد من تأثير التداعيات المالية على زبائن الخدمات المالية المتأثرين بالوباء العالمي، فضلاً عن المؤسسات المالية والتجار. وقد ساهمت هذه الإجراءات في حماية استقرار القطاع المالي بمملكة البحرين. واستهدفت تعزيز السيولة في البلاد، ومساعدة البنوك على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. ولا شك أن الطبيعة المتنوعة والراسخة للاقتصاد البحريني قد منحت البنك نقطة انطلاق سليمة تتيح له التوسع عبر مختلف خطوط الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها.

الأداء المالي

حققت المجموعة أرباحًا صافية عائدة إلى المساهمين بلغت 21.2 مليون دينار بحريني في عام 2021 مقابل 9.1 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020، بما يمثل زيادة بنسبة 133%. فقد تحسنت عوامل الاقتصاد الكلي العالمي في عام 2021 مقارنة بالعام السابق وهو ما صبّ لصالح البنك، حيث عمد لاتباع نهج حذر نتج عنه تحديد مخصصات إضافية لانخفاض القيمة من 18.28 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 9.16 مليون دينار بحريني في عام 2021.

وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 107.3 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ديسمبر 2021 أي بزيادة بنسبة 11% من 96.6 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ديسمبر 2020. وتحسن معدل التكلفة إلى الدخل من 52.3% في عام 2020 إلى 52.7% في عام 2021.

ومن ناحية أخرى، سجل إجمالي الموجودات نموًا قويًا في عام 2021، حيث ارتفع بنسبة 19% إلى 2,685 مليون دينار بحريني من أصل 2,261 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2020. وقد تزامن هذا النمو مع تحسن كبير في جودة الموجودات خلال عام 2021، مع انخفاض نسبة التمويلات المتعثرة إلى 2.1% في عام 2021 مقارنة مع 5.1% في عام 2020، بسبب تعزيز عمليات التحصيل والتركيز على الموجودات عالية الجودة. وبلغت ودائع الزبائن 1.80 مليار دينار بحريني مقابل 1.32 مليار دينار بحريني في عام 2020 أيّ بزيادة على أساس سنوي بنسبة 36%. وارتفعت التمويلات بنسبة 6.2% للعام، لتصل إلى 1.36 مليار دينار بحريني مقارنة مع 1.29 مليار دينار بحريني في عام 2020.

ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 5.5% من 280.8 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 296.3 مليون دينار بحريني في نهاية ديسمبر 2021 ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الأرباح المحققة خلال العام.

كفاية رأس المال

واصلت المجموعة التمتع بمستويات عالية من الملاءة والسيولة المالية في العام 2021. وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 28.54% وفقًا لإرشادات اتفاقية بازل 3، وتُعتبر هذه النسبة عالية جدًا مقارنة بالحد الأدنى الذي يُطبقه مصرف البحرين المركزي البالغ 12.5%.

جودة الموجودات

حافظ البنك على نهجه الحصيف والحذر فيما يتعلق بانتقاء الموجودات اللازمة للتمويل والاستثمار. وكما في 31 ديسمبر 2021، تم تصنيف 98% من محفظة التمويلات ضمن الفئة «الجيدة والمرضية» (2020: 98%) وبلغ إجمالي المخصصات لمحفظة التمويلات 41.4 مليون دينار بحريني (2020: 43.8 مليون دينار بحريني)، وهو ما يرجع إلى تأثير جائحة كوفيد-19. وواصلت وحدة تحصيل ومتابعة الموجودات تكثيف جهودها لمراقبة ومتابعة التسهيلات التي تأخر تسديدها بهدف تقليلها.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

استراتيجية الأعمال

بناءً على النجاح الذي تم تحققيه في الاستراتيجية السابقة التي استمرت 3 سنوات ابتداءً من عام 2018، تعمل الاستراتيجية الجديدة على مواصلة الزخم وذلك من خلال توسيع المنتجات المصرفية المعروضة، وتسريع عمليات الإطلاق الرقمية، وتحسين القدرة التنافسية للبنك.

وتتمحور الأهداف الرئيسية للاستراتيجية حول تطوير وتحسين مستوى العائدات، وتحقيق نمو في جودة الأصول، وضمان تنوع واستقرار قاعدة الودائع.

وقد قطع البنك خطوات ملحوظة في مجال تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، وتحديداً من خلال تكثيف جهود استقطاب الزبائن وتعزيز مكانة البنك في السوق. وقد اقترن ذلك بالتوسع في عروض المنتجات المصرفية التي تلبي احتياجات شرائح مختلفة من الزبائن.

بالإضافة إلى التركيز على الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، تُعنى الاستراتيجية الجديدة أيضًا بطرح عروض إدارة أصول حديثة وذلك بهدف تعزيز التجربة المصرفية لزبائننا من الأفراد وتوسيع نطاق معاملات خدماتنا المصرفية الدولية لزبائننا من قطاع الشركات والمؤسسات المالية.

وتستند هذه المبادرات إلى التزام متجدد لعملية التحول الرقمي بطريقة تخلق تجارب سلسة للزبائن وذلك من خلال استخدام تحليلات البيانات في اتخاذ القرارات.

كما شرع البنك في عملية تجديد هويته والعناصر المصاحبة للهوية، حيث أطلق المبادئ الإرشادية للعلامة التجارية التي تضم وعداً جديداً يتبنى عقلية رقمية أساسية.

واستمراراً للزخم الذي نتج عن الاستراتيجية السابقة، ينصب التركيز في الاستراتيجية الجديدة على تسريع طرح العروض بهدف تقديم خدمة أفضل لقاعدة أوسع من شرائح الزبائن من خلال قنواتنا الرقمية السلسة.

الخدمات المصرفية للأفراد

واصل بنك السلام بتحقيق نموًا ملموسًا في خدماته المصرفية للأفراد عام 2021، حيث ارتفعت أصول الأفراد بنسبة 32% على أساس سنوي وزيادة قياسية في أداء أصول التمويلات الجديدة، وهو ما يُعد أعلى نتائج في تاريخ البنك. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى احتفاظ البنك بمكانته الريادية في برنامج مزايا للسكن الاجتماعي وذلك نظير العروض الحصرية والشراكات الاستراتيجية مع المطورين الرئيسيين، والتي تمثل 41% من إجمالي التمويلات.

وشهدت المطلوبات نموًا استثنائيًا بنسبة 26% منذ بداية العام وحتى تاريخه، وبلغت المساهمة الإجمالية لخدمات الرواد للأعمال المصرفية 60% من إجمالي نمو المطلوبات، كما تم إطلاق النسخة الجديدة من برنامج دانات للتوفير والتي ساهمت باستقطاب 4,000 زبون جديد، وبلغ نمو المحفظة حوالي 25% بنهاية العام.

وأطلق بنك السلام برنامج مكافآت الولاء، الأول من نوعه في مملكة البحرين، كما طرح بطاقة الدفع المسبق بعملة الليرة التركية وبطاقة الإيداع للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولزبائن الخدمات المصرفية للشركات وحساب السلام للتخطيط المستقبلي الذي يتمتع بمعدلات ربح تنافسية على الادخارات المتوسطة وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى مميزات حماية تكافلية لتعليم الأبناء أو التأمين التكافلي على الحياة والتأمين الصحي ضد فيروس كورونا (كوفيد-19). وشملت المبادرات الرقمية الأخرى إنشاء الأرقام السرية بشكل غير ورقي من خلال شبكة أجهزة الصراف الآلي وتفعيل البطاقة أو إلغائها عن طريق الاستجابة الصوتية التفاعلية وتدشين منصة إلكترونية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولزبائن الخدمات المصرفية للشركات مع إمكانية تفعيل الحساب وإتمام المدفوعات عبر تطبيق الهاتف النقال، بالإضافة إلى إمكانية فتح الحساب دون الحاجة لاستخدام الورق وتوفر جداول متكاملة.

كما شهد معدل استخدام البطاقات والإنفاق زيادة استثنائية بنسبة 73% للبطاقات الائتمانية و123% للبطاقات مسبقة الدفع، مما نتج عنه تحسن في ربحية البطاقات ونمو بنسبة 600% في صافي الربح الناتج عنها.

وتُركز استراتيجية بنك السلام للخدمات المصرفية للأفراد على تعزيز تجربة الزبائن، مع التركيز على توسيع نطاق عروض المنتجات وتعزيز التمويل الآلي لتحسين الكفاءات. تمت أتمتة جميع قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد عبر كافة عروض المنتجات، مما ساهم في تقليل مدة تنفيذ الطلبات التمويلية الجديدة أو تجديدها.

وحرص بنك السلام على تنمية وتطوير شبكة فروعه بحسب حاجة السوق، حيث تم إغلاق فرعيّ سلماباد والمعارض وافتتاح فرع جديد متطور في الحد يضم مركز الروّاد للأعمال المصرفية، ويقدم الخدمات المصرفية على مدار الساعة من خلال منصة الخدمة الذاتية المصرفية وأجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع الفورية. كما تم افتتاح فرع آخر في المقر الرئيسي الجديد للبنك في السنابس في شهر ديسمبر الماضي.

الخدمات المصرفية الخاصة

قدّمت دائرة الخدمات المصرفية الخاصة أداءً مميزًا، وتمكنت من تحقيق إنجازات عديدة في عام 2021. وتم التركيز على تعزيز العلاقات مع الزبائن، حيث تم طرح حلول مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم، ما نتج عنه انضمام 154 زبون جديد وتحقيق نمو قياسي بنسبة 49% في المديونيات حيث تجاوزت مليار دينار بحريني خلال 2021. وكذلك أبرمت دائرة الخدمات المصرفية الخاصة صفقات أصول جديدة، مُسجّلة ما مجموعه 291 مليون دينار بحريني من الأصول في نهاية عام 2021. وتماشيًا مع استراتيجية البنك لزيادة الدخل على أساس الرسوم، سجلت الخدمات المصرفية الخاصة ارتفاعًا قياسيًا في الرسوم والعمولات، حيث نمت بنسبة 38% خلال 2021، كما سجلت نموًا مطردًا في دخل المعاملات.

في ضوء القيود التي فرضتها الجائحة واتباعًا لمعايير التباعد الاجتماعي، قام البنك بتطبيق مبادرات التحول الرقمي واستمر بتعزيز منصاته الرقمية للارتقاء بالتجربة المصرفية للزبائن ولمنحهم قنوات سلسة للتواصل. وبادر البنك أيضًا بإطلاق خدمة الفرع الإلكتروني لتلبية متطلبات زبائن الخدمات المصرفية الخاصة، بجانب الحفاظ على توفير الخدمات الخاصة الداخلية والتي تم تعديلها لتتماشى مع اشتراطات السلامة.

الخدمات المصرفية للشركات

على ضوء التحديات التي شهدتها الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، فإن قسم الخدمات المصرفية للشركات حرص على تنفيذ استراتيجيات الحد من المخاطر، مع الاستمرار بتعزيز سجل تمويل الخدمات المصرفية للشركات، مما أدى إلى انخفاض هامشي في إنجازات الأصول مقارنة مع ديسمبر 2020.

وساهمت الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المحافظ، بجانب اعتماد وضع مخصصات موزونة وإجراءات فعالة للتحكم في التكلفة، بتحقيق تحسن كبير في صافي الدخل، وقد تجاوز التوقعات المحددة. من ناحية أخرى، ارتفعت ودائع الخدمات المصرفية للشركات 11٪ على أساس سنوي.

وانطلاقًا من التزامه بتعزيز العلاقات مع الزبائن، كرّس فريق العمل في إدارة الخدمات المصرفية للشركات جهوده للاستمرار بتنويع محفظة المنتجات والخدمات. إن تدشين منصة الخدمات المصرفية الرقمية للشركات التي تتمتع بحلول ومزايا متطورة تساعد في إنجاز المعاملات التجارية بسهولة أكبر، علاوة على تمكين الشركات من تنفيذ مختلف المعاملات المصرفية عبر منصة رقمية سهلة الاستخدام، وهو ما شجع على انضمام أكثر من 200 شركة خلال العام.

وأطلق بنك السلام في 2021، بطاقة الإيداع الجديدة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولزبائن الخدمات المصرفية للشركات، حيث تتميز البطاقة بسهولة الاستخدام وتتمتع بأقصى درجات الأمان والحماية ويُمكن استخدامها يوميًا لإيداع مبالغ تصل إلى 6,000 دينار بحريني عبر شبكة البنك المتكاملة التي تتضمن أجهزة الإيداع والصراف الآلي الذكية المتواجدة في مختلف أنحاء مملكة البحرين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع دون الحاجة إلى الانتظار في الفروع.

والتزمت إدارة الخدمات المصرفية للشركات لتوجيهات مصرف البحرين المركزي المعنية ببدء تنفيذ المرحلة الرابعة من تأجيل الأقساط والذي يندرج تحت مظلة الإجراءات التنظيمية الموضوعة للحد من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. كما استمر بدعم الشركات الناشئة والمؤسسات المتضررة ضمن مختلف القطاعات، مع تقديم المشورة للزبائن من قطاع الشركات حول أكثر الطرق فاعلية لتوجيه عملياتهم التجارية خلال ظروف اقتصادية غير متوقعة ومتقلبة لتقليل التعرض للمخاطر والوصول لبر الأمان.

الخزينة والأسواق المالية

من خلال مسؤوليتها الأساسية في إدارة السيولة، قامت إدارة الخزينة والأسواق المالية بلعب دور كبير في دعم استراتيجية نمو بنك السلام خلال عام 2021. فقد ارتفعت الموجودات بنسبة 47% مع استمراره بتنمية محفظته الحالية.

وقدمت الدائرة مساهمات قيّمة لتمكين بنك السلام من التركيز على أنشطة التمويل المشترك الكبيرة. وبالرغم من تقلبات السوق بسبب تداعيات كوفيد-19، إلا أن الإدارة نفذت إجراءات استثنائية ورقابية صارمة لضمان استقرار السيولة وتعزيز إدارة العمليات بشكل اعتيادي بقدر الإمكان.

كما واصلت دائرة الخزينة والأسواق المالية جهودها لتنمية وتنويع محفظة أدوات الدخل الثابت وحققت زيادة في محفظة الصكوك بنسبة 56% مع تحسن مستوى العوائد من خلال إتباع أسلوب حذر في استخدام التمويل الخاص للمحفظة وهو ما ساهم بتعزيز مستوى الربحية والسيولة.

كما واصل بنك السلام بمساندة جهود مملكة البحرين التمويلية عبر توزيع الصكوك التي يصدرها مصرف البحرين المركزي لقاعدة كبيرة من زبائنه محليًا وإقليميًا. ونجحت دائرة الخزينة والأسواق المالية في تسويق مجموعة شرائح من صكوك مشروع بوابة الاستثمار-البحرين، وهو إصدار متميز لشركة محلية، حيث تم توكيل الدائرة بتسويق هذه الصكوك.

وبالإضافة إلى الإشراف على موجودات بنك السلام وإدارة مطلوباته، شهدت إدارة الخزينة والأسواق المالية توسعًا في علاقاتها المؤسسية مع مجموعة واسعة من المؤسسات المالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ويرجع هذا التوسع في شبكة المؤسسات المالية جزئيًا إلى المشاركة الناجحة مع أطراف مختلفة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا، فضلاً عن تطوير شبكة واسعة النطاق من العلاقات الوطيدة بين البنوك.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

وتماشيًا مع توجيهات الإدارة التنفيذية للبنك، نجحت الإدارة في هيكلة منتجات التحوط والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك منتج "وعد" وعمليات تبادل العملات المتعددة. كما قدمت المساندة لوحدات المجموعة الخارجية في جمهورية سيشل وكينيا من خلال توفير المنتجات المناسبة لدوائر الخزينة لديها.

على الرغم من أن عام 2021 كان مليئًا بالتحديات، إلا أن فريق العمل في دائرة الخزينة والأسواق المالية حقق المزيد من التنويع في مصادر السيولة. كما استخدمت الدائرة مجموعة متعددة من الأدوات المالية مثل: اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتمويل الطويل من مصادر مختلفة محلية ودولية.

ومع استمرار بنك السلام بتنفيذ استراتيجية النمو المتمثلة في التركيز على تكثيف التنويع في مصادر التمويل من مناطق جغرافية متعددة، وعلى هيكلة أدوات الدخل الثابت المبتكرة والمنتجات الأخرى التي يتم تمويل الاستثمار فيها بالتعاون مع البنوك الدولية. وستواصل دائرة الخزينة بلعب دور مركزي في مساعدة وحدات الأعمال بالمجموعة على توظيف السيولة بالطريقة الأمثل مع ضمان الالتزام في نفس الوقت بنسب السيولة التنظيمية.

المعاملات المصرفية الدولية

كان عام 2021 عامًا ناجحًا، فبرغم التحديات التي واجهتها الشركات الإقليمية والعالمية والقيود الصارمة المفروضة على الشركات الخارجية، إلا أن دائرة المعاملات المصرفية الدولية تمكنت من زيادة إجمالي الأموال بنسبة 68% أو 102 مليون دينار بحريني خلال عام 2021 بمعدل تكلفة يقارب 1%، وشهدت ارتفاعًا في قاعدة ودائعها إلى 252 مليون دينار بحريني مقسمة بين عناصر تمويلية مختلفة. كما سجل التوسع في المحفظة نشاطًا إجماليًا إضافيًا يزيد عن 2.2 مليار دولار أمريكي لا سيما في أحجام العملات الأجنبية للتداولات والمدفوعات النقدية الأخرى.

وبدعم من الإدارة العليا، حوّل بنك السلام تركيزه نحو الصناديق التمويلية منخفضة التكلفة، ووسع نطاق الخدمات المخصصة والعروض المتنوعة. كما اتخذ خطوات إضافية لتعزيز خدماته من خلال أتمتة إدارة النقد والخدمات التجارية الرئيسية مع توسيع نطاق تغطيته السوقية والانخراط في شراكات جديدة.

ويُعد بنك السلام أحد البنوك القادرة على إتمام التمويل التجاري المهيكل لدعم محفظته التجارية المالية، مما ساهم بتحقيق نمو صافي قدره 50 مليون دينار بحريني في عام 2021 وذلك مقارنة مع الأعوام الماضية. ويُعزى هذا النمو – بشكل كبير – إلى المركز المالي القوي للبنك وثقة المساهمين في جودة محفظته التجارية، مما يُعد مؤشرًا إيجابيًا للتوسع مستقبلاً.

وساهمت عوامل أخرى في نجاح علاقات البنك القوية مع مؤسسات بارزة مثل: مجموعة ABC والشركات التابعة لها في المملكة المتحدة والتي قام بنك السلام بتسهيل أول تمويل تجاري لها في البلاد، بالإضافة إلى بنك رأس الخيمة وبنك ستاندرد تشارترد وصندوق النقد العربي وغيرهم من المؤسسات المالية الرائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

دخل الرسوم

على الرغم من التحديات المستمرة للأسواق الخارجية التي تأثرت إلى حد كبير بالجائحة واضطرابات سلسلة التوريد، إلا أن فريق الخدمات المصرفية الدولية قد حقق دخلًا جيدًا من الرسوم بلغ حوالي مليون دينار بحريني في عام 2021، وذلك نتيجة للنمو في دفتر المعاملات الدولية. وشهدت محفظة التمويل التجاري أيضًا نموًا قويًا من حيث الحجم، مسجلة زيادة تزيد عن 40% على أساس سنوي. ويتوقع البنك أن يكون عام 2022 أكثر نجاحًا نظرًا لتخفيف القيود التنظيمية وتحسن القطاع بشكل عام.

المرونة

تعتبر أعمال بنك السلام الأكثر مرونة على الإطلاق في الوقت الحالي، حيث إنه قادر على التنقل والتأقلم مع بيئة الأعمال المتغيرة والعمل بنجاح رغم التحديات سواء الحالية أو حتى القادمة وذلك بما يتماشى مع المخاطر المحتملة، وهو ما جاء نتيجة لقدراته الائتمانية القوية والفهم المتعمق للمخاطر عبر المناطق المختلفة.

ويمتلك بنك السلام الخبرة المطلوبة لتطبيق نموذج أعمال يعتمد على ظروف القطاع. كما أن فريق العمل قادر على التكيف مع احتياجات الأعمال المختلفة من بناء الأصول وحتى تنمية محفظة التمويل التجاري للمطلوبات الطارئة بناءً على متطلبات السوق وتوسيع وحدات خدماته وزيادة الأموال على الهياكل القائمة على الوكالة و CASA والتمويل التجاري المهيكل.

علاوة على ذلك، فإن بنك السلام قادر على المناورة بسلاسة بين محافظ السوق المتنوعة، مما يقلل من اعتماده على سوق واحد، ويُمكنه من إدارة الائتمان والمخاطر الأخرى الخاصة بكل بلد.

ويبدو عام 2022 واعدًا، حيث بدأ بنك السلام باستقطاب زبائن جدد في مناطق ودول مختلفة. كما إنه يسعى لتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات والكشف عن احتمالية الولوج إلى أسواق جديدة.

الابتكار

استمرت إدارة الابتكار في دعم رحلة النمو كونها تعد ركيزة أساسية لاستراتيجية بنك السلام. وقد شهد عام 2021 خطوات كبيرة وإنجازات مهمة لتحقيق التحول الرقمي للبنك.

وتوجه تركيز بنك السلام – منذ العام 2019 – نحو الاستثمار في المبادرات الرقمية، حيث تم تعزيز وتحديث البنية التحتية الرقمية وقنوات ونقاط الاتصال للحصول على تجربة مطورة ذات كفاءة عالية ويسيرة للزبائن من الأفراد والشركات.

وتم تعزيز تجربة الزبائن بالكامل بعد دمج الأنظمة الأساسية للبنك والقنوات الرقمية وتطبيقات الهاتف النقال ضمن تقنية "تعرف على زبونك" الإلكترونية (e-KYC) في مملكة البحرين، مما أدى إلى تعزيز مستوى دقة البيانات بالإضافة إلى انخفاض وقت المعالجة إلى خمس دقائق فقط.

وعمل قسم الابتكار بالبنك مع الإدارات الرئيسية لإطلاق أول منصة إلكترونية من نوعها مستندة على التقنية السحابية مع أفضل الميزات في فئتها والتي تلبي الاحتياجات المتقدمة للزبائن من قطاع الشركات. كما تقدم المنصة مجموعة من الخدمات المتميزة منها: موقع إلكتروني لإدارة الأموال للخدمات المصرفية للشركات وإدارة الثروات رقميًا ومستودع البيانات وتحليل البيانات لتسهيل التواصل مع مدراء العلاقات بالبنك. وتم وضع الخطط لزيادة ترقية هذه المنصة بالخدمات التمويلية التجارية، بالإضافة إلى أدوات الفواتير الإلكترونية.

وتماشيًا مع التزام البنك بتصدر مشهد التكنولوجيا المالية عبر إبرام الشراكات الاستراتيجية، عمل فريق الابتكار مع العديد من رواد التكنولوجيا المالية ضمن بيئة sandbox السحابية، لتطوير واختبار ونشر الخدمات والمنتجات وذلك بدعم وتوجيه من فرق التكنولوجيا والأعمال من ذوي الخبرة في البنك.

العمليات

لعبت إدارة العمليات دورًا حيويًا في دفع عجلة التغيير خلال عام 2021 المليء بالتحديات، والتي ساهمت بتوليد كفاءات أعلى مع الاستفادة من نموذج العمل عن بُعد.

وفي أعقاب اتفاق العالم أجمع على اتباع مجموعة من التدابير الطارئة، شهد بنك السلام تحولاً كبيرًا في طريقة عمله وتواصله وتفاعله مع خط الأعمال والمشاريع التنموية وذلك بحسب توجيهات الجهات التنظيمية وإدارة البنك. ومن بعض الأمثلة الرئيسية على ذلك: النظام الآني للمدفوعات الخليجية (آفاق)؛ والنظام الآني للتسويات الإجمالية؛ نظام "آفاق" (نظام ربط لأنظمة المدفوعات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) لتمكين تسوية المدفوعات بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية والبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي بما يؤدي إلى اختصار الفترة الزمنية التي تستغرقها التحويلات المالية بين دول المجلس بأسعار تحويلات تفضيلية. علاوة على تحديثات التطبيق الإلكتروني، ونظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني وغيرها من التحسينات التنظيمية والداخلية التي تهدف إلى توفير تجربة متميزة للزبائن والمستخدمين، حيث لاقت جميعها نجاحا كبيرًا.

وحصدت دائرة العمليات جائزة "تقدير النخبة للجودة الرفيعة" في مجال المُعالجة المُباشرة من بنك جي بي مورغان، وذلك للمرة الثانية على التوالي، ويأتي هذا نتيجة لتميّزه في تقديم أداء وكفاءة تشغيلية استثنائية لا مثيل لها في المدفوعات بالدولار الأمريكي. وقد حصل البنك على نسبة استثنائية بالمُعالجة المُباشرة لفئة "MT103"، حيث بلغت 99.7%. ويتقدم هذه الجائزة لأقل من 1% من إجمالي زبائن تحويل الأموال حول العالم.

واستمرت الموارد البشرية بالعمل عن بُعد، في حين تم التركيز بشكل أكبر على تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين واعتماد ساعات عمل مرنة وتنفيذ الأفكار المبتكرة وإدارة التغيير عن طريق تنفيذ الحلول بسرعة وفاعلية لضمان استمرارية العمليات.

وعمد بنك السلام لإدارة تسهيلات الزبائن وتأجيل الأقساط بما يتماشى مع مبادرات البنك لدعم الزبائن المتضررين، والذي يأتي كجزء من استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية وحرصًا منه على تنفيذ توجيهات مصرف البحرين المركزي.

وحصل بنك السلام على دعم من أصحاب المصلحة خلال العملية برمتها، مما ضمن تطبيق المتطلبات التنظيمية على مدار العام دون انقطاع في خدمات الزبائن.

وقد انعكست مستويات الكفاءة العالية في إجراء تحسينات إضافية للعمليات في عام 2021، بما في ذلك خفض الوقت اللازم لحجز معاملات البنك، والحفاظ على الجودة، والالتزام بالتوجيهات التنظيمية، والالتزام بمعايير التشغيل القياسية للبنك.

وتحققت هذه الإنجازات بالرغم من ظروف العمل عن بُعد، وذلك من خلال تعزيز سُبل التعاون بين فرق العمل، ونشر روح العمل الجماعي والتي ساهمت بدورها في استمرارية العمليات بنجاح.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

تقنية المعلومات

منذ مطلع العام 2021، حرص فريق تكنولوجيا المعلومات على دعم وحدات الأعمال والعمليات بالبنك ومنح الأولوية لإتمام طلبات تأجيل سداد التمويلات للزبائن الذين تضرروا سلبًا بالوباء مع إطلاق مبادرات جديدة وإجراء عدة تحديثات للبنية التحتية على مدى 12 شهرًا، وذلك تماشيًا مع رحلة البنك للتحول الرقمي.

ونجح قسم تكنولوجيا المعلومات في تسليم أكثر من 30 مشروعًا خلال عام 2021، والتي تضمنت ترقية ونقل أنظمة تكنولوجيا المعلومات للبنك من مكاتبه السابقة بمركز البحرين التجاري العالمي إلى مقره الجديد في برج الخير 3. بالإضافة إلى تركيب نظام جديد وشبكة محددة بالبرمجيات مع الاستمرار بتطوير الأنظمة التعاونية وتركيب ميزات ووظائف جديدة لضمان استمرارية الأعمال، وتعزيزًا لقدرة البنك على مواجهة التحديات الناشئة.

كما أطلق فريق تقنية المعلومات مشروعًا بارزًا لتحديث النظام المصرفي الأساسي للبنك وتجهيزه للمستقبل عن طريق وضع أساس متين لتسهيل عملية دمج أحدث التقنيات مع الوظائف الرقمية المتطورة.

وعلاوة على ما سبق، تم تجديد مركز البيانات الرئيسي للبنك بالكامل، حيث عمل فريق تكنولوجيا المعلومات بشكل وثيق مع فريق أمن المعلومات لتنفيذ التحسينات الاستراتيجية لأنظمة الإدارة والمراقبة والبنية التحتية، لتعزيز أمن البيانات وبالإضافة إلى الحفاظ على أنظمة البنك باستخدام أحدث التقنيات. ونتج عن تعاون قسم تكنولوجيا المعلومات مع فريق الابتكار في تقديم تجربة مصرفية إلكترونية جديدة للزبائن من قطاع الشركات من خلال إطلاق منصة رقمية كاملة، بينما تم تحديث منصة الخدمات المصرفية للأفراد عبر الهاتف النقال بميزات ووظائف جديدة.

حوكمة الشركات وإدارة المخاطر

في عام 2021، قام البنك بمراقبة ومراجعة محفظته التمويلية عن كثب واتخذ خطوات تصحيحية للحفاظ على جودة الأصول وفي نفس الوقت دعم نمو الأعمال، وهو ما ينعكس في مستويات الأصول المتعثرة المنخفضة ونمو الأصول. حدد البنك قطاعات الاقتصاد الضعيفة لضمان مراقبة تعرض البنك للزبائن في القطاعات الضعيفة المذكورة عن كثب، والبدء في اتخاذ إجراءات مناسبة في الوقت المناسب لضمان عدم تأثر أعمال هؤلاء الزبائن بشدة بسبب حالة الوباء.

تضمن الوضع الوبائي للبنك الحفاظ على البنية التحتية لإدارة استمرارية الأعمال الخاصة به والتأكد من توافرها لدعم الموظفين للعمل من المنزل والمواقع الأخرى، حيث لم تحدث أي اضطرابات في عمليات البنك.

ونظرًا للزيادة في المخاطر الإلكترونية، عزز البنك معاييره في مجال الأمن السيبراني من خلال مراجعة سياسات وإجراءات الأمن السيبراني والاستثمارات في مشاريع تعزيز الأمن الجديدة. قدم البنك جلسات توعية لموظفيه حول الأمن السيبراني، وسيواصل البنك تعزيز إطار عمله في الأمن السيبراني من خلال الاستثمار في تقنيات جديدة لتحسين مرونته واستجابته للحوادث الأمنية، حيث يمتلك عملية فعالة لاكتشاف وإدارة الحوادث الأمنية.

وقد واصل البنك مراقبته المتعلقة بظروف السوق المتطورة فيما يتعلق بظروف السيولة النظامية والخاصة، وحافظ على احتياطي كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة أي حالات ضغوط غير متوقعة، وهو ما انعكس في نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الصحية.

وتواصل إدارة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في المجموعة اتخاذ تدابير استباقية للحفاظ على جودة الأصول، وانخفاض مستويات الأصول المتعثرة، وزيادة التركيز على إدارة السيولة وأمن المعلومات ومخاطر السوق. وسيواصل البنك الاستثمار في مشاريع جديدة للتوافق مع المشهد التنظيمي المتغير.

التعرف على الزبون

يعتبر تطبيق السياسات والإجراءات الصارمة لمعرفة الزبون جزءًا أساسيًا من جهود البنك لحماية أعماله ومصالح المساهمين من عمليات غسيل الأموال المحتملة. وتلتزم المجموعة بمتطلبات مكافحة الجرائم المالية لمصرف البحرين المركزي التي تعكس الإرشادات التي وضعتها مجموعة العمل المالي. كما نظم البنك جلسات تدريبية حول مكافحة غسيل الأموال طوال العام. وقد تم اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز وعي الموظفين بعمليات تقييم مخاطر تسجيل الزبائن الجدد ومتطلبات العناية الواجبة للخدمات الرقمية لفتح الحسابات.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن البنك سوف يواصل مراجعة سياساته وعملياته لضمان التزامه الكامل والارتقاء بمعاييره في ظل عمليات الرقمنة الحالية مع تعزيز أنظمته وآلياته الرقابية لمواكبة توجهات السوق العالمية.

الموارد البشرية

يستمر بنك السلام بتوفير خيار العمل عن بُعد لموظفيه ، وذلك كجزء من التزامه بتوفير بيئة عمل آمنة تتمتع بالمرونة، مع إعداد جداول تنسيق عمل الإدارة والموظفين وبالتالي الحد من تعطيل الخدمات والعمليات.

كما عملت الموارد البشرية مع قسم تكنولوجيا المعلومات لأتمتة وتحديث سجلات الموارد البشرية عبر توسيع نطاق الخدمات المقدمة للموظفين ضمن منصة الموارد البشرية الرقمية ذاتية الخدمة للحد من استخدام الورق مع توجه البنك نحو تبني مبادرات صديقة للبيئة.

وضمن إطار برنامج التدريب الصيفي السنوي، تم طرح مسابقة لتقديم أفضل تجربة مصرفية عن طريق "تعزيز تطبيقات الهاتف النقال"، حيث تم تطبيق فكرة الفريق الفائز لاحقًا.

تطوير مستمر

كان تمكين الموظفين من أهم أولويات بنك السلام، حيث تم توفير الأدوات والموارد وفرص التدريب عام 2021. وأطلق قسم الموارد البشرية منصة LinkedIn Learning والتي تتيح الوصول إلى عدد كبير من الدورات التدريبية المعنية بتحقيق التطور المهني والشخصي، كالأعمال والتكنولوجيا والتسويق وتعزيز ثقافة البيانات بالإضافة إلى تغطية المجالات الدراسية الأكثر إبداعًا مما يؤدي إلى تجربة تعليمية شاملة. وبإمكان الموظفين التسجيل في أيّ دورة لتطوير مهاراتهم الشخصية والتقنية في الوقت المناسب لهم وبالشكل الذي يُلائمهم.

الثقافة

لقد نتج عن إطلاق الرؤية المؤسسية لبنك السلام إلى تعزيز مشاركة الموظفين وتحفيز العمل الجماعي وتوليد الأفكار وذلك بدعم إطار عمل التخطيط الوظيفي للموارد البشرية، حيث يقوم البنك بتنفيذ خارطة طريق استراتيجية لتوفير بيئة عمل حيوية وداعمة تعزز العقلية التعاونية وتشجع الإنجاز الجماعي.

وتماشيًا مع التزامه بخلق ثقافة عمل فريدة من نوعها، قام بنك السلام بتحديث برنامج دانات للتوفير وجميع المكافآت والمزايا التابعة له لتشمل جميع الموظفين وأفراد عائلاتهم المباشرين، وذلك تقديرًا لجهودهم وإنجازاتهم.

الصحة والراحة

تأتي صحة وراحة الموظفين على قمة الأولويات، وقد حرص بنك السلام على تنظيم جلسات إرشادية وتوعوية افتراضية بشكل مستمر طوال العام، حيث قدم إرشادات ونصائح بشأن أفضل الممارسات واحتياطات السلامة أثناء الوباء. كما تم التنسيق مع وزارة الصحة الفريق الوطني لعمل فحوصات عشوائية، فضلاً عن استخدام أجهزة الفحص السريع لكوفيد-19 وتقديم تخفيضات على أسعار الفحوصات. كما حرص البنك على تعزيز برنامجه للتأمين الصحي الذي يُغطي الزيادات الحالية في حدود التأمين بدون تكاليف إضافية.

وتعاون بنك السلام مع Soza Health لإجراء فحوصات طبية متخصصة للموظفين، كونها تُشكل أداة وقائية تُمكنهم من معرفة وفهم أوضاعهم الصحية بشكل أفضل مع محاولة تقليل المخاطر المرتبطة بها. ويُعد بنك السلام الأول الذي يقوم بمثل هذه المبادرة بين دول المنطقة.

المجتمع

تم تنظيم الحملة الأولى لجمع التبرعات بعنوان "كن مقاتلاً" بالتعاون مع شاربونيل ووكر جنبًا إلى جنب مع الماركة البحرينية الندى بتاريخ 31 أكتوبر 2021 وذلك تزامنًا مع حلول شهر التوعية بسرطان الثدي. وقد تم التبرع بدينار واحد مقابل كل عملية شراء لأيّ من البضائع المعروضة والتبرع بالمبالغ لجمعية البحرين للسرطان.

العلامة التجارية والتسويق والاتصالات المؤسسية

تماشيًا مع رؤية بنك السلام المستقبلية وتوجهه الاستراتيجي الجديد، وضع الفريق أساسًا راسخًا لعلامة تجارية متكاملة، وهو ما ساهم بإطلاق الرؤية المؤسسية الجديدة، التي تم بنائها بناءً على ملاحظات وآراء موظفي البنك.

ومن منطلق تركيز بنك السلام على خلق تجربة غنية وتحويلية للزبائن من خلال تيسير رحلتهم وإضفاء الطابع الإنساني عليها من خلال التخصيص والسهولة والمكافآت. وتتضمن الرؤية المؤسسية مبادئ توجيهية تهدف لتحقيق الوعد المؤسسي. وعلاوة على ما سبق، نظم بنك السلام أول مبادرة تُعقد تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية "أيدي السلام" بالتعاون مع الفنان التشكيلي البحريني عباس الموسوي وقد تضمنت المبادرة إقامة عدة فعاليات فنية بمشاركة موظفي البنك وزبائنه وعامة أفراد المجتمع، والتي انطلقت من حفل تدشين الرؤية المصرفية الجديدة مرورًا بمجمع الأفنيوز ثم في مجمع سيتي سنتر البحرين لتنتهي في مجمع السيف. وقد تم التبرع بمبلغ دينار بحريني واحد للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية مقابل كل مشاركة، حيث بلغ المبلغ الإجمالي 10,000 دينار بحريني. وكشف بنك السلام النقاب عن لوحة مميزة للفنان عباس تضمنت جميع المشاركات الفنية في لوحة واحدة تم وضعها على واجهة المقر الرئيسي.

وحصد بنك السلام جائزة "أفضل بنك محلي في البحرين" لعام 2021، وذلك ضمن جوائز مجلة "آسيا موني" لأفضل بنوك ومصارف منطقة الشرق الأوسط. وتأتي هذه الجائزة تقديرًا للأداء المتميز للبنك ولمبادراته لتوفير منتجات وخدمات مصرفية متنوعة ومبتكَرة، حيث حقق إنجازات متعددة وشهد نجاحًا متميزًا في رحلته نحو التحول الرقمي. كما حرص البنك على توجيه تركيزه نحو توفير تجربة مميزة للزبائن مستفيدًا من عمق ومتانة العلاقات التي تجمعه بهم.

ثقتكم
مصدر إلهامنا

تقرير حوكمة الشركات

الالتزام بضوابط الحوكمة

يعمل البنك على تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج البنك بدقة وشفافية مع الحرص على الاستمرار في الامتثال الكامل بالقوانين واللوائح وفقا للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات البنك. كما يتبع البنك الوحدة HC من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي حيث يتم اختبار نفس الشيء بانتظام لضمان الامتثال. ومنذ قيام مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين بتطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد، فقد استمر البنك في تطبيق المعايير والإجراءات الضرورية لتعزيز وضمان التزامه بضوابط الحوكمة.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2021م

رقم التسلسل	الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	الحصة %
1	بنك مسقط ش.م.ع	سلطنة عمان	356,578,525	14.74
2	سایاکورب ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	151,883,594	6.28
3	بنك السلام	مملكة البحرين	146,300,000	6.05
4	شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و.	مملكة البحرين	145,542,249	6.01
5	شركة الرشد للاستثمار ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	118,673,100	4.90
6	شركة تصاميم العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	115,581,512	4.78
7	المتحدة العالمية لتمثيل الشركات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	87,558,143	3.62
8	شئون البلاط السلطاني	سلطنة عمان	80,048,235	3.31
9	شركة سلفر هيل للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	65,846,448	2.72
10	سيد حسين علي علوي القطري	مملكة البحرين	63,934,235	2.64
11	Global Express Co. W.L.L	مملكة البحرين	46,000,000	1.90
12	شركة بوند للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	43,287,426	1.79
13	شركة الاسوبان	مملكة البحرين	29,668,275	1.23
14	بنك الإمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	26,800,615	1.11
15	بنك السلام– السودان	السودان	23,734,620	0.98

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2021

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	942,020,389	22,598	38.93%
1% الى اقل من 5%	677,397,989	10	27.99%
5% الى اقل من 10%	443,725,843	3	18.34%
10% الى اقل من 20%	356,578,525	1	14.74%
20% الى اقل من 50%	–	–	–
50% فأكثر	–	–	–
المجموع	**2,419,722,746**	**22,612**	**100.00**

تتوزع ملكية أسهم البنك العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	–	–
المؤسسات	589,072,722	24.34%
الأفراد	253,604,546	10.48%
دول مجلس التعاون		
الحكومة	80,048,235	3.31%
المؤسسات	836,842,522	34.58%
الأفراد	397,131,532	16.41%
اخرى		
الحكومة	–	–
المؤسسات	189,462,670	7.83%
الأفراد	73,560,519	3.04%
المجموع	**2,419,722,746**	**100.00**

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات البنك بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطوّر الإستراتيجيات التي تنطلق نشاطات البنك على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه وأغراضه. كما يقرر المجلس مستقبل البنك من خلال حماية أصوله وصيانة سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء البنك أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون البنك حفاظاً على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين ومورّدين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة البنك ومساهميه وعملائه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة يتميزون بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة البنك بمراعاة اشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منسوبي البنك والجهات ذات العلاقة بالبنك. وفي إطار الالتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم المجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. ويخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و "المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات حيث يتوجب عليه بعد انقضائها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور اجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للبنك ومباشرة عملياته وفقا للهياكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية الموحدة للبنك وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية فضلا عن تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته عن تحديد توجهات البنك والتي تشمل على:

- مراجعة الخطة الإستراتيجية للبنك.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول؛
- الموافقة على النفقات الرأسمالية؛
- الموافقة على مستويات الصلاحيات؛
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة القوائم المالية وأنشطة التمويل؛
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات؛
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية؛
- تأمين الامتثال بالأنظمة والاشتراطات الرقابية؛
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية؛ و
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات البنك وممارسته لمهامه وأنشطته.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 25 من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة البنك مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن (5) أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة او ينتخبون لفترة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. والتصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عددا من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد او يوزع اصواته على المرشحين الذين يختارهم.

2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقي له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.

3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً واحداً او أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس اثناء غيابه او إذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه الى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والى مصرف البحرين المركزي.

4. يجب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق شروط وأحكام مصرف البحرين المركزي.

5. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضوا بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

تناولت المادة 27 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:

تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

1. إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته؛
2. إذا استقال من منصبه بطلب كتابي؛
3. إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 من النظام الأساسي؛
4. إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛ و
5. إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعليا بها؛

6. إذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة او الاختلاس أو النصب او التزوير او اصدار شيكات بدون رصيد او أي من الجرائم التي ينص عليه القانون؛
7. إذا أعلن افلاسه؛
8. إذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس كممثل له او إذا صوّت المساهمون في الجمعية العمومية على اقالته بموجب المادة رقم 44، او
9. إذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير مستحقا لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على استقلاليته في اتخاذ قراراته مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 قد استوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم اعتبارهم أعضاء مستقلين.

مجلس الإدارة يتكون من الأعضاء التالية أسمائهم كما في –31ديسمبر2021–:

الأعضاء غير التنفيذيين

الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس إدارة
السيد هشام صالح الساعي	عضو مجلس إدارة
السيد زايد علي الأمين	عضو مجلس إدارة

الأعضاء المستقلين

السيد سالم عبد الله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد سالم الحليان	عضو مجلس إدارة
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	عضو مجلس إدارة

أُنتخب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات بتاريخ 17 مارس 2021.

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاقاً يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة البنك. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2021م ويشمل معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسئوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس. وتتم مراجعة وتعديل الميثاق بشكل دوري وتعديله كلما تطلب الأمر.

تعارض المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تنطوي على "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداولات المجلس او اللجان المنبثقة عنه. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع البنك والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين – عند الطلب – بتقرير تفصيلي عن الامتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

يوضح ما يلي الحالات التي امتنع فيها أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب تضارب المصالح:

الأعضاء		حالات الامتناع عن التصويت	الحالة
1	السيد هشام الساعي	4 حالات	وافق عليها مجلس الإدارة
2	السيد زايد الأمين	حالتان	وافق عليها مجلس الإدارة
3	سعادة الشيخ خالد المعشني	حالتان	وافق عليها مجلس الإدارة

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتضمن الدليل إرشادات وضوابط حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات البنك وضوابطها هي من مسئولية مجلس الإدارة.

قواعد السلوك

- أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بها وهي كالتالي:
- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصلحة.
- أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسئولياتهم.
- أن يكون لديهما فهما مناسبا بشئون البنك وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم.
- أن يحافظوا على سرية مناقشات ومداولات المجلس.
- أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال منصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
- أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة.
- أن يتأكد العضو من أن اموره/امورها المالية الشخصية سوف لن تؤدي الى خسارة سمعة البنك.
- أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات البنك وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذا قرارات مبنية على معلومات صحيحة.
- أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس.
- أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعا لذلك.
- أن لا يوافقوا على أن يتحمل البنك التزامات ما لم يكن/تكن تعتقد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن البنك قادر على الوفاء بتلك الالتزامات عندما يتطلب منه ذلك.
- أن لا يوافقوا على اتمام أعمال البنك او التسبب او السماح بإتمام اعمال البنك بطريقة تؤدي الى احتمالية تحمل البنك مخاطر كبيرة او حدوث خسارة خطيرة لدائني البنك.
- أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وباحترام مع موظفي البنك وعملائه الذين يتعاملون معهم.
- أن لا يدخلوا في منافسة مع البنك.
- أن لا يطلب العضو او يقبل هدايا كبيرة من البنك لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيها.
- أن لا يستغل البنك فرص الأعمال المتاحة للبنك لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيها.
- أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح.
- أن يتغيبوا عن أي مناقشات او اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع لا يكونون مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية او تتألف من موضوع يؤدي الى حدوث تعارض في المصالح.

تقييم أداء المجلس

أعتمد المجلس "إطار تقييم الأداء" والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاث تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة؛
- تقييم أداء اللجان كوحدة؛ و
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.

وسيتم إبلاغ المساهمين بنتائج التقييم السنوي في اجتماع الجمعية العمومية العادية. والنتيجة لهذه السنة كانت مرضية.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 34 من النظام الأساسي ما يلي:

"تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين، كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التى لاتحقق فيها الشركة أرباحا أو السنوات التى لاتوزع الشركة فيها أرباحا على المساهمين على أن يوافق على ذلك وزير الصناعة والتجارة والسياحة، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية. وفقاً لما هو وارد بنص المادة (188) من القانون."

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية متوقفة على النتائج المالية السنوية للبنك وبما يحددها القانون.
2. اجمالي المبلغ المستحق الدفع الى كل عضو بالمجلس كبدل حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال السنة.

ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي البنك لن يحصلوا على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في البنك فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع البنك دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، بنكية استثمارية أو مالية للبنك.

اجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع اجتماعات في السنة. ويكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصيا. يمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2021 لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا اجتماع الجمعية المذكور.

أما تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2021 فهي كالتالي.

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2021 – أربع اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	9 فبراير	17مارس	7 يونيو	5 اغسطس	9 سبتمبر	2 نوفمبر	9 ديسمبر
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	*
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	*	*	*	*	*	*
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سالم عبد اللّه العوادي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سلمان صالح المحميد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق عبدالحفيظ العجيلي**	*	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد هشام صالح الساعي**	*	✓	✓	✓	✓	✓	✓

*انتهت عضوية السيد خالد شهاب الدين ماضي في مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2021

**تم انتخاب وبدء عضوية كلاً من السيد هشام صالح الساعي و السيد طارق العجيلي بتاريخ 17 مارس 2021

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

حصص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأعضاء	عدد الأسهم	
	2021	2020
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	0	0
السيد مطر محمد البلوشي	0	0
السيد سالم عبد اللّه العوادي	0	0
السيد الحر محمد السويدي	0	0
السيد خالد سالم الحليان	11,302	10,764
السيد زايد علي الأمين*	5,000,000	520,000
السيد سلمان صالح المحميد	0	0
السيد خالد شهاب الدين ماضي	0	0
السيد طارق عبدالحفيظ العجيلي	0	0
السيد هشام صالح الساعي**	735,000	0

*اشترى السيد زايد 4,480,000 سهم

**قام السيد هشام بشراء 735,000 سهم (غير مباشر)

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع البنك عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. وطبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 28 الأطراف ذات العلاقة.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار بحريني ولغاية 15 ملايين دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 15 ملايين دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة البنك. إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من شركة ما يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة الى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتعامل البنك مع أعضاء مجلس إدارته ومدراءه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها واعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات. وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2021.

- تمويل بقيمة 1.6 مليون دينار بحريني مقدم الى شركة علي راشد الأمين، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تسهيلات تمويلية مقدمة الى أعضاء معينين في مجلس الإدارة بمبلغ اجمالي قدره 834 ألف دينار بحريني.
- اجمالي التسهيلات القائمة لشركة كوالتي واير برودكتس ذ.م.م تبلغ 712 ألف دينار بحريني، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء الإدارة العليا.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى الإدارة العليا بمبلغ إجمالي قدره 766 ألف دينار بحريني.

إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد استوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب وأصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسئوليات محددة، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2021، وملخص لتواريخ اجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل البنك، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن اجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

لا توجد مشكلة كبيرة للإبلاغ عنها.

فيما يلي أعضاء اللجنة التنفيذية:

	الأعضاء	الحالة
1	السيد مطر محمد البلوشي (الرئيس)	غير تنفيذي
2	السيد هشام الساعي	غير تنفيذي
3	السيد سالم عبدالله العوادي	مستقل
4	السيد زايد علي الأمين	غير تنفيذي

اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2021 – أربع اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال عام 2021 كالتالي:

الأعضاء	2 فبراير	23 يونيو	2 سبتمبر	5 ديسمبر
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓
السيد هشام الساعي*	*	✓	✓	✓
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي**	✓	*	*	*

* تم انتخاب السيد هشام صالح الساعي و بدء عضويته بتاريخ 17 مارس 2021

** السيد الحر محمد السويدي كان عضوا في اللجنه حسب تكوين لجان مجلس الإدارة السابق

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المخاطر والالتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للبنك، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجنة كنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

لا توجد مشكلة كبيرة للإبلاغ عنها.

فيما يلي أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر:

	الأعضاء	الحالة
1	السيد سلمان صالح المحميد (الرئيس)	غير تنفيذي
2	سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	غير تنفيذي
3	السيد طارق عبدالحفيظ العجيلي	مستقل
4	السيد خالد سالم الحليان	مستقل
5	السيد الحر محمد السويدي	مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر لعام 2021 – أربع اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

تم عقد ست اجتماعات خلال عام 2021 كالتالي:

الأعضاء	3 فبراير	2 يونيو	3 اغسطس	1 سبتمبر	28 اكتوبر	2 ديسمبر
السيد سلمان صالح المحميد (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي*	✓	*	*	*	*	*
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	*	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي**	*	✓	✓	✓	✓	✓

* انتهت عضوية السيد خالد شهاب الدين ماضي في مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2021

** تم انتخاب وبدء عضوية السيد طارق العجيلي بتاريخ 17 مارس 2021 و وأصبح عضواً في اللجنة حسب تكوين لجان مجلس الإدارة الحالي الموافق عليه بتاريخ 26 ابريل 2021

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية)؛ ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤوليات المسندة إلى الموظف. وبالإضافة إلى ذلك، تقر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونس) والحوافز القصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

لا توجد مشكلة كبيرة للإبلاغ عنها.

فيما يلي أعضاء لجنة المكافآت:

	الأعضاء	الحالة
1	سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	غير تنفيذي
2	السيد الحر محمد السويدي	مستقل
3	السيد خالد سالم الحليان	مستقل

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2021 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد ثلاث اجتماعات خلال عام 2021 كالتالي:

الأعضاء	3 فبراير	20 يونيو	2 ديسمبر
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي*	*	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي**	✓	*	*

* اصبح السيد الحر محمد السويدي عضوا في اللجنة حسب تكوين لجان مجلس الإدارة الحالي الموافق عليه بتاريخ 26 ابريل 2021

** انتهت عضوية السيد خالد شهاب الدين ماضي في مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2021

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال السنة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من فيها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك كافياً ويمتثل للوائح السائدة. وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالبنك لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

لا توجد مشكلة كبيرة للإبلاغ عنها.

فيما يلي أعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة:

	الأعضاء	الحالة
1	السيد سالم عبدالله العوادي (الرئيس)	مستقل
2	السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	مستقل
3	السيد مطر محمد البلوشي	غير تنفيذي
4	الدكتور فريد مفتاح (عضو هيئة الرقابة الشرعية)	–

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2021 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد اجتماعين خلال عام 2021 كالتالي:

الأعضاء	2 فبراير	2 سبتمبر
السيد سالم عبد الله العوادي (رئيس اللجنة)	✓	✓
السيد مطر عبد الله البلوشي	✓	✓
السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي*	*	✓
السيد الحر محمد السويدي*	✓	*
د. فريد يعقوب المفتاح	✓	✓

* أصبح السيد طارق عبد الحفيظ العجيلي عضواً في اللجنة بدلاً من السيد الحر محمد السويدي حسب تكوين لجان مجلس الإدارة الحالي الموافق عليه بتاريخ 26 أبريل 2021.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يعمل البنك بمقتضى تعليمات هيئة الرقابة الشرعية التي تتألف من خمسة من رجال العلم البارزين. وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة البنك لضمان مطابقة جميع المنتجات والاستثمارات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وفحص معايير الفرز للتبرعات والرعاية الخيرية بالإضافة إلى عقود الرعاية.

كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من وجود وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وبأنها تقوم بأداء واجباتها كما هو منصوص عليه في نموذج هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

بالإضافة إلى ذلك، يشكل عضو معين من هيئة الرقابة الشرعية جزءاً من لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات لضمان توافق المسائل المتعلقة بإدارة الشركات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربع مرات سنوياً، ويتم مكافأة أعضاءها في شكل رسوم استخدام سنوية وبدل لكل اجتماع يتم حضوره، مع التعويض المناسب عن تكاليف السفر. ولا يتم دفع أية مكافآت متعلقة بالأداء لأعضاء الهيئة. ويتم تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية على أساس التقييم الذاتي وتقديمها إلى المجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الجمعية العمومية السنوية

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء البنك عبر اجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي ينعقد بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويُعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للبنك.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رؤساء المجلس واللجان، وعضواً واحداً على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحرصوا على حضور هذا الاجتماع للرد على أسئلة المساهمين بشأن الأمور التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

يقدم مجلس الإدارة كحد أدنى ما يلي للمساهمين، لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للبنك.
- معاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- تقرير حوكمة الشركات؛
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة البنك، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأعضاء	الأسهم	
	2021	2020
الدكتور محمد برهان اربونا	378	360
السيد عيسى عبد اللّه بوحجي	134,489	128,085
السيد كريم تركي	187	179
السيد أنور محمد مراد*	750,000	0
المجموع	885,054	128,624

*تمثل الأسهم الواقعة تحت وصاية السيد أنور.

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسئوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
الهيئة الإدارية التنفيذية	تشرف على اللجان الإدارية الأخرى ومساعدة الرئيس التنفيذي في مختلف الأمور او المواضيع حيثما وعندما يتطلب ذلك.
لجنة الائتمان والخطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. ويتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.

لجنة الموجودات والمطلوبات	تتألف المسئوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للبنك.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة التوجيه لتقنية المعلومات	تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالبنك، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية البنك المعتمدة الى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها الى مجلس الإدارة للاعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.
لجنة المعالجة	يتمثل دور لجنة المعالجة في تقييم ومتابعة الأصول المتعثرة للبنك بهدف مضاعفة المبالغ المستردة للبنك.
لجنة الموارد البشرية	تتولى اللجنة مهمة تمكين موظفي البنك من تلبية أهدافهم المهنية والشخصية بموازاة نمو البنك بالتركيز على تعزيز المهارات والتطوير الوظيفي وتقديم الحوافز مقابل الأداء والعمل بقية الحياة.
لجنة أمن المعلومات	يعتبر دور لجنة أمن المعلومات استشاريا بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالبنك. ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات ايضا.
لجنة المسؤولية الاجتماعية	تشرف هذه اللجنة على الأمور ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في البنك، وإدارة عملية التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للأغراض التي يلتزم البنك بدعمها، بما يتماشى مع خطة المسؤولية الاجتماعية السنوية للبنك وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتم مراجعة أي استثناءات للخطة المعتمدة وتقديم توصية الى المجلس للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضاً في إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، والذي يشرح بالتفصيل التبرعات ومبادرات الرعاية خلال السنة. الأغراض الاجتماعية التي يدعمها البنك هي: • المساعدة الطبية؛ • رعاية الناس المحتاجين، • المبادرات الثقافية التي تركز على الحفاظ على التقاليد البحرينية وتعزيزها في المستقبل.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

التعويضات للإدارة التنفيذية

يخضع دفع مكافأة الأداء (البونس) للرئيس التنفيذي للمجموعة الى توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. أما مكافأة الأداء (البونس) للإدارة العليا فإنها تدفع بتوصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة الى لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها على أن يعتمدها مجلس الإدارة فيما بعد. تم تعديل سياسة المكافآت لسنة 2022 لتشمل مايلي (خاضعة لموافقة المساهمين والجهات الرقابية):

Item	Changes
Approved Persons	1. Additions: • Chief Risk Officer • Chief Technology Officer • Head of Internal Shari'a Audit • Head of Shari'a Compliance
RNC	2. Definition Name changed to Remuneration Committee (RC)
CEO	3. Definition changed to Group Chief Executive Officer (GCEO)
HRC	4. Newly added (Human Resources Committee)
The Remuneration Committee	5. Point 3.1.1.: • The GCEO and the HRC can only provide inputs regarding remuneration as and when requested by RC and RC will be responsible for finalizing the remuneration policy
Internal Audit Department	6. Point 3.12.: • Certain aspects of the Audit will be covered by the external auditor as per the Module AU of the CBB rulebook, furthermore, the Bank, subject to the Board's approval, may engage the external auditor or an independent third-party consultant to conduct an independent audit on sensitive items.
Board of Directors' Remuneration	7. Point 4.3.: • Board Remuneration (Up to 10% of the net profit after deducting the legal reserves and distributing the profit above) article 188
Approvals	8. Point 5.4.: • The compensation for the relevant heads reporting to the Audit & Risk Committee shall be approved by the Audit & Risk Committee.
Variable Pay Scheme	9. Point 6.3.1.: • Calculation Basis for the GCEO & His Deputies 10. Point 6.3.2 & 6.3.3 Combined 11. Point 6.4. Addition of: • The remuneration system must link the size of the bonus pool to the overall performance of the bank 12. Section 7 added on Variable non-cash reward components* 13. Section 9 on LTIP (Long Term Incentive Plan) Share Awards introduced
Classification of Employees	14. Point 6.6.2 • Addition of Chief Risk Officer • Chief Technology Officer • Head of Internal Shari'a Audit • Head of Shari'a Compliance

Item	Changes
Performance Management and Annual Increment	15. Point 9.6.: • The Bank shall carry out the performance management process once a year for all employees
Promotion	16. Point 11.2.: • Promotion of employees reporting to the GCEO shall be approved by the Board based on the recommendation of the GCEO & RC.
Effective Date and Changes	17. Point 12.1.: • The policy will be approved in the next Annual General Meeting, after the recommendation of the RC and Board.

الامتثال

لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لضمان الامتثال التام بأنظمة ولوائح السلطات الرقابية والتشريعية. ويحرص البنك على مراجعة أنشطة العملاء المالية بصورة دورية وذلك للتأكد من مطابقتها لمتطلبات التشريعات الرقابية والقانونية.

ويحرص البنك على بذل العناية الواجبة لضمان أن نشاطات عملاء البنك تتم بموجب التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية.

ويبذل البنك باستمرار قصارى جهده لتعزيز أنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال. وعلى هذا الصعيد، قام البنك بتحديث عملياته في متابعة غسل الأموال باستخدام نظام معروف جدا.

ويلتزم البنك بنماذج الجرائم المالية المذكورة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والذي يحوي تشريعات مكافحة غسل الأموال الحالية في مملكة البحرين والمطورة بموجب توجيهات وحدة مكافحة الجرائم المالية، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسيل الأموال حول العالم. وقد التزم البنك بمتطلبات قانون الالتزام بالضريبة على الحسابات الأجنبية (FACTA) ومعايير التقارير المعروفة (CRS) حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 17 مارس 2021على تعيين شركة كي بي ام جي (KPMG) مدققاً خارجياً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صلاحية تحديد أتعابهم.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في البنك. وقد أرسى البنك ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة. ويشارك كل موظف في البنك في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكون الأشخاص الرئيسيون على علم بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع البنك على الإنترنت.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

علاقات الموظفين

يلتزم بنك السلام بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه الى البنك. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشياً مع سياسة البنك، والتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص البنك على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. يتوجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة وعلاقة مع الموظفين الآخرين او المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لإجراءات تأديبية وفقاً للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للبنك.

سياسة الاتصال

يدرك بنك أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزءاً لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهدافها العامة في مجال الاتصال، يتبع البنك مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم البنك تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة والمساهمين. ويقوم البنك بالرد ودونما إبطاء، على طلبات المعلومات من الجهات الإعلامية والجمهور مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالبنك مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر البنك بصورة سباقة الى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص البنك في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والالتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للبنك باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية ربع السنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص البنك على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة البنك المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات التي يتوجب على الراغب في الإبلاغ عن المخالفات اتباعها للمسئولين المعينين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التدقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

حدود التفويض بالصلاحيات

إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيق حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأنشطة المالية والتشغيلية.

الإفصاح

يحتفظ البنك بسياسة إفصاح تشتمل على تفاصيل اتصالات البنك الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

توضيحات بشأن الاستثمارات من قواعد الالتزام:

الرقم التسلسل	القاعدة	الوضع الحالي
1	HC–1.4.6 يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا مستقلا لكي يكون هناك توازن مناسب للصلاحيات وقدرات أكبر للمجلس لاتخاذ قرارات مستقلة.	نظرًا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة، رأى مجلس الإدارة أنه من المناسب له أن يصبح رئيسًا وقادرًا على تمثيل جميع فئات المساهمين بطريقة عادلة. ليس لدى مصرف البحرين المركزي أي اعتراض على هيكل مجلس الإدارة.
2	HC–5.3.2 (لجنة المكافآت) يجب أن تضم اللجنة الأعضاء المستقلين فقط، او بدال عن ذلك فقط الأعضاء غير التنفيذيين الذين أغلبيتهم هم من المستقلين ورئيس المجلس هو عضو مستقل. وهذا يتوافق مع أفضل الأعراف الدولية لضمان أن لجنة المكافآت يجب أن تمارس حكمها بعيدا عن تعارض المصالح المهنية الشخصية.	نظرًا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة ووقته مع البنك، فقد تقرر أنه الأكثر ملاءمة لرئاسة اللجنة المذكورة. لا اعتراض لمصرف البحرين المركزي على هيكل اللجنة.
3	HC–6.6.15 و HC–3.2.1 يجب ان يترأس لجنة التدقيق والمخاطر عضو مستقل .	نظرًا لخبرة الرئيس الحالي في لجنة التدقيق ودوره خلال الفترات الانتقالية المتعددة التي تم اختبارها من قبل البنك كرئيس للتدقيق، فقد رأينا أنه الأكثر ملاءمة لرئاسة اللجنة. تمت الموافقة على ذلك من قبل مصرف البحرين المركزي.
4	HC–7.2.2 يتوجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة حضور اجتماعات المساهمين للجواب على أسئلتهم، وبالخصوص، يجب استعداد رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت للإجابة على استفسارات المساهمين بخصوص الأمور المتعلقة بلجانهم.	حضر اعضاء مجلس الإدارة الذين تمكنوا من حضور اجتماع المساهمين وذلك بسبب جائحة كورونا.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الهيكل التنظيمي

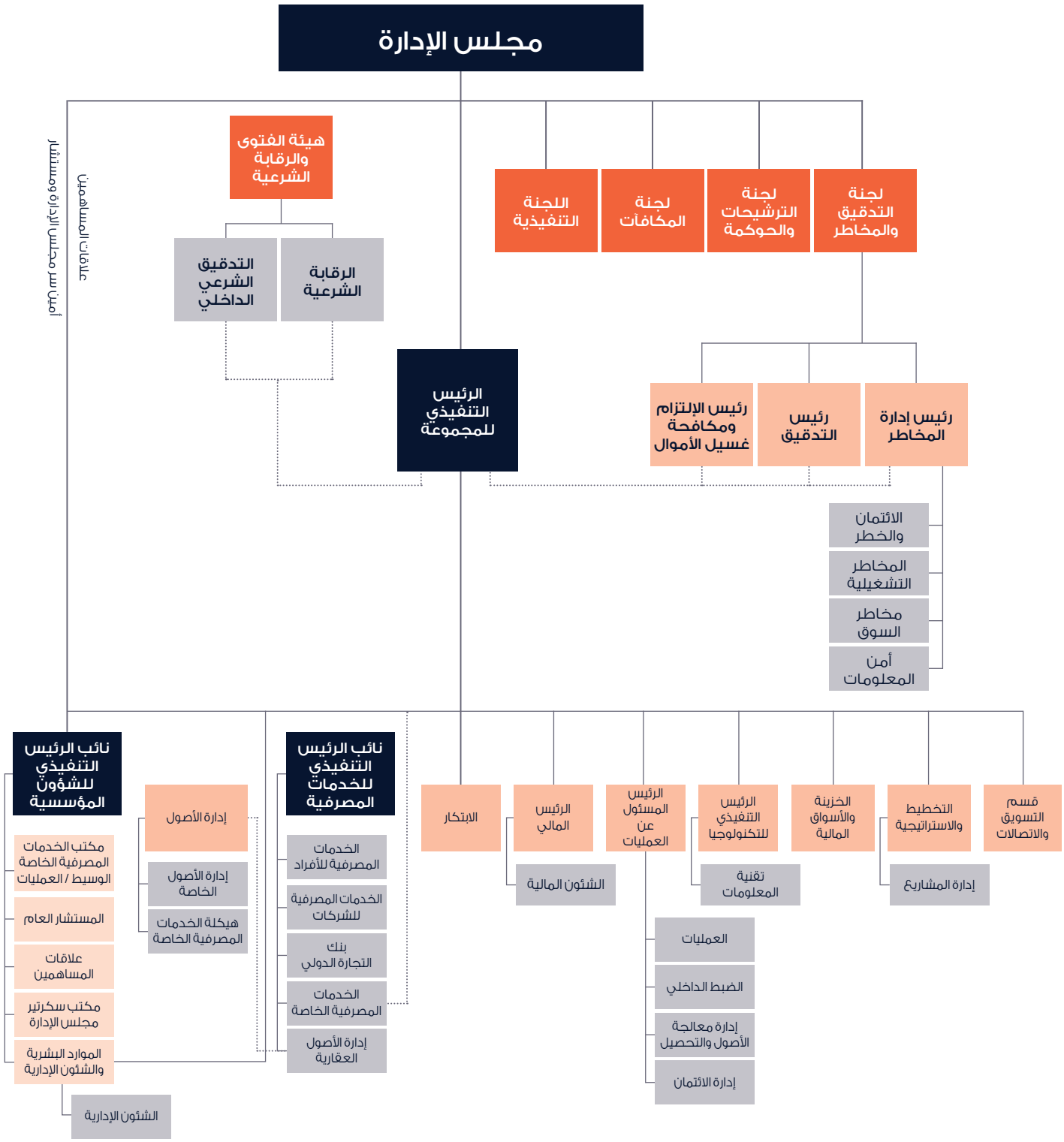

سياسة المكافآت

سياسة المكافآت الأساسية

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستنا للمكافآت، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة ومساهمي البنك هي:

- يتم تحديد مكونات الرواتب، والمزايا، والحوافز لتأخذ في اعتبارها مصالح الموظفين والمساهمين على حد سواء؛
- يأخذ تحديد المكافآت في الاعتبار العوامل المالية وغير المالية على المديين القصير والطويل؛
- يتم تحديد إجمالي المكافأة لكل منصب بناء على التركيز على تقييم الأداء الذي يعكس أداء الفرد والتزامه بسياسات البنك الخاصة بالمخاطر والإلتزام؛
- حدد البنك مستوى من المكافآت الثابتة للموظفين بما يتناسب مع مستوى متفق عليه من الأداء. وسوف يتم تحديد التعويضات المتغيرة، ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، بناء على قرار لجنة المكافآت لتعبّر عن التقدير للأداء المتميز للموظف خلال أي فترة أداء يتم تحديدها؛
- في حالة إقرار توزيع تعويضات متغيّرة، أو مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) لأي فترة أداء؛ يجب أن يكون لدى البنك نظام واضح للتعويض المتغير، لدعم لجنة المكافآت في هذا الخصوص؛
- يتم تحديد التعويضات المتغيرة بناءً على الإنجازات في تحقيق الأهداف على مستوى البنك، والوحدة، والمستوى الفردي؛
- يتم تحديد نظام التعويضات المتغيرة بما يدعم الإدارة الجيدة للمخاطر والالتزام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من:
    - تعديل مقاييس الأداء الخاصة بوحدات الأعمال بالبنك بما يتناسب مع درجة المخاطرة أينما كان مناسبا؛
    - عند تحديد المكافأة الفردية، يؤخذ في الاعتبار مدى الحرص على تحقيق الأهداف المرتبطة بضوابط الإلتزام.
- يتم تحديد حزمة المزايا التي يحصل عليها الموظفون في الوظائف الرقابية والمساندة بحيث تمكنهم من العمل بشكل مستقل عن وحدات الأعمال التي يساندونها. ويتم ضمان استقلاليتهم من خلال:
    - تحديد حجم المكافأة الكلية، لضمان بقاء التعويضات المتغيرة بمستوى أقل من أن يشجع على السلوكيات غير الملائمة، ولكن في الوقت ذاته مع المحافظة على المستوى التنافسي في السوق؛
    - قرارات المكافآت مبنية على حسب الوظائف التي يؤدونها لا على وحدات الأعمال التي يساندونها؛
    - أن تكون مقاييس الأداء والأهداف متماشية مع أهداف البنك وأهداف الموظف الخاصة بالوظيفة؛
    - يكون أداء الفرد حسب وظيفته في مقابل أداء وحدات الأعمال الأخرى العنصر الرئيسي لحساب مكافأة تحفيز الموظف.
- سيتم استخدام المعايير الكمية والنوعية لتقييم أداء الفرد في جميع إدارات البنك.
- يقوم البنك بمراجعة الرواتب والمزايا بشكل دوري، بهدف المحافظة على قدرته التنافسية في السوق، معتمدا على التقارير المتعلقة بالرواتب ومعلومات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية.
- لا يقدم البنك أي نوع من المستقطعات أو المكافآت للتوقيف عن العمل لموظفيه، سوى تلك التي ينص عليها قانون العمل للقطاع الخاص (القانون رقم (36) للعام 2012 لمملكة البحرين).

سياسة المكافآت (يتبع)

قام البنك بمراجعة وتنقيح سياسة المكافآت خصوصاً المتعلقة بالتعويض المتغير من أجل تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإرشاداته فيما يتعلق بالمكافآت، وذلك بمساعدة استشاريين خارجيين. وفيما يلي ملخصاً للجوانب التنظيمية وردود البنك عليها:

المجال التنظيمي	ممارسات البنك
الحوكمة	تم تشكيل لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة بحسب متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي الخاصة بالمكافآت، ويترأسها عضو مجلس إدارة مستقل. وقد تمت مراجعة ميثاق اللجنة بما يتماشى مع متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، وسوف تكون اللجنة مسؤولة عن صياغة سياسة المكافآت، وتطبيقها، والإشراف عليها. وبلغت الأجور والتعويضات المدفوعة إلى أعضاء اللجنة للعام 2021 ما إجماله 36,000 دينار (2020: 22,500 دينار بحريني). وقامت اللجنة بتعيين استشاري خارجي لإعادة صياغة سياسة المكافآت المعدّلة، وتطبيقها بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي، في ما يتعلق بالمكافآت.
سياسة للمكافآت تركز على المخاطر	قام البنك بوضع المكافآت الثابتة للموظفين في مستوى بحيث تتم مكافأتهم على مستوى محدد من الأداء، فيما سيكون دفع التعويضات المتغيرة ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) راجعا بشكل تام إلى لجنة المكافآت وذلك تقديراً للأداء المتميز للموظفين في أي فترة محددة من الأداء. وإذا ما قررت اللجنة منح التعويض المتغير، فسيتم تحديدها بناء على الأهداف المعدَّلة على أساس المخاطرة التي يتم وضعها على مستوى وحدة الأعمال، ويتم رفعه إلى المستوى العام للبنك. وسوف يكون التعويض المتغير أعلى بالنسبة للرئيس التنفيذي، والإدارة العليا في وحدات الأعمال والمسؤولين عن المخاطر المادية، مقارنةً بالأجر الثابت، متوقف على تحقيق الأهداف المعدلة المرتبطة بالمخاطر، وذلك على مستويي وحدة الأعمال والبنك على حد سواء. أما بالنسبة للموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة؛ فإن مكوّن الأجر يشتمل على نسبة ثابتة أكبر، ونسبة متغيرة أقل، كما أن التعويض المتغير للعاملين في الوظائف الرقابية والمساندة، يعتمد على أهداف الوحدة التي يعملون بها، وعلى أدائهم الفردي ولا يُربط بأداء البنك.
رأس المال والسيولة	تتم عملية احتساب مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، والتعويض المتغير، بطريقة تضمن عدم تأثُر رأس المال والسيولة، ويتم التحقق من صحتها قبل الحصول على موافقة لجنة المكافآت وتشمل عملية التحقق من الصحة مقارنة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) بالأرباح المتحققة، والتأثير على الملائمة المالية وفق ارشادات بازل 3 وأيضا بالمقارنة بإجمالي الأجور الثابتة.
الإرجاء والأدوات المرتبطة بالأسهم	إن مكافآة الرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، والمسؤولين عن المخاطر، والأشخاص المعتمدين حسب أنظمة مصرف البحرين المركزي، وكذلك جميع من يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى بحسب الأنظمة، تخضع لعنصر الإرجاء والمكافأة المرتبطة بالأسهم، فمن الممكن تقديم أسهم صورية لهذه الفئة من الموظفين. وتتم ترتيبات الإرجاء كما يلي: للرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، وأعلى خمسة أعضاء من الإدارة التنفيذية (بحسب إجمالي المكافآت التي يتسلمونها) في وحدات الأعمال: • يتم دفع 40% من التعويض المتغير، نقداً، في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم إرجاء الـ 60% المتبقية لدفعها على مدى 3 سنوات، على أن يتم احتساب 10% منها كمؤجلات نقدية، والـ 50% المتبقية كأسهم صورية. أما بالنسبة للتعويض المتغير المرجأ فيستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات. أما بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين من العاملين في وحدات الأعمال، والأشخاص المعتمدين في الوظائف الرقابية والمساندة ممن يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى حسب الأنظمة: • يتم دفع 50% من التعويض المتغيّر نقداً في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم دفع 10% في صورة أسهم صورية في نهاية فترة الأداء، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق؛ • يتم إرجاء 40% المتبقية على مدى 3 سنوات ويتم دفعها في صورة أسهم صورية، وتستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق.
استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة	قام البنك بوضع بنود استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة والتي تمنح لجنة المكافآت الحق في استخدام هذه البنود تحت بعض الظروف المعرّفة سلفاً والتي يستطيع البنك تبعا لها استرجاع المكافآت المستحقة أو غير المستحقة سواء المدفوعة أو القابلة للدفع للموظفين.

مكونات المكافآت

إن للبنك الرغبة في أن تكون لديه سياسة مكافآت شفافة، ومنظمة وشاملة لتغطي كافة أنواع التعويضات والمزايا المقدمة للموظفين.

فسياسة المكافآت توفر اطاراً للمكافآت محدد المقاييس، ويغطي جميع الموظفين على مختلف المستويات في البنك.

ويجب على المكافآت التي يقدمها البنك أن تعكس أهدافه في جذب والمحافظة على المستوى المرغوب من المهارات في القطاع المصرفي.

وسوف تكون المكافآت في مستوى متساو مع البنوك الأخرى ذات النشاط المشابه في البحرين، مع مرونتها للتغيير في مؤشر كلفة المعيشة. وسوف تشمل حزمة التعويضات الراتب الأساسي والمزايا والتعويضات المتغيرة المتروكة للتقدير.

والجدول التالي يلخص إجمالي المكافآت:

عناصر التعويضات	الأجر والمزايا
المبررات	لجذب المواهب من المستوى المطلوب والمحافظة عليها.
الملخّص	*تتم مراجعتها سنوياً.* يتم قياسها بحسب السوق المحلية، وتقدم حزمة التعويضات للموظف بناءً على مكوِّنات الوظيفة ومستوى تعقيداتها. يعرض البنك أجراً ثابتاً مركّباً، أي أن لا يكون موزعاً على الأجر الأساسي والعلاوات، وإنما يصرف كدفعة واحدة، وتحدد المزايا بشكل متوائم مع ما يطبق في السوق المحلية.

سياسة المكافآت (يتبع)

عناصر التعويضات	التعويض المتغير ومكافأة نهاية العام (البونس)
المبررات	للتحفيز على تحقيق الأهداف السنوية على مستوى البنك ووحدات الأعمال، وبالتالي كذلك للتأكد من حصول الإدارة العليا على حصة كبيرة كتعويض متغير مرتبط بالأداء. ويتم إرجاء التعويض المتغير للتأكد من أن مصالح الإدارة متوائمة مع مصالح المساهمين. ولأخذ البُعد الزمني للمخاطر، في الإعتبار.
الملخّص	يتم تحديد القيمة الإجمالية للمكافأة السنوية على أساس نموذج الأسفل إلى الأعلى،بمعنى أن يتم حساب مضاعفات الراتب الشهري لكل مستوى، كأساس، ومن ثم جمع ناتج المضاعفات لكل وحدة ومن ثم على مستوى البنك. يكون أساس دفع مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، كما يلي:

الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا	المضاعفات الأساس *درجة البنك *درجة الشخص
وحدات الأعمال	المضاعفات الأساس *درجة البنك *درجة الوحدة *درجة الشخص
الوحدات الرقابية والمساندة	المضاعفات الأساس *درجة الوحدة *درجة الشخص

احتساب التعويضات المتغيرة - وحدات الأعمال

بداية السنة المالية:

يتم وضع الأهداف لوحدات الأعمال، ثم يتم تجميعها إلى مستوى أهداف البنك. وعند وضع الأهداف لا بد أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المتغيرة المخاطرة على مستوى البنك. وهذه العوامل تشمل رأس المال والسيولة والأرباح ومعايير نوعية مثل مخاطرة السمعة. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار مؤشرات الأداء الأساسية للبنك والوحدات. ولتحقيق هذا الهدف؛ يتم تحديد مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) على أساس مضاعفات الأجر الشهري في البنك. وأبرز ما يميز مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) أنها ذاتية التمويل، وأن الأهداف على مختلف المستويات ليست مجرد ارتفاع في الأرباح بنسبة مئوية، وإنما هي الأرباح المعدّلة لمكافأة نهاية عام للأداء الوظيفي (بونس) إضافية. وتخضع مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) لفحوصات إضافية لقياس تأثيرها على الملائمة المالية، كنسبة من صافي الأرباح، والأرباح المحققة، ونسبة من التعويض الثابت في أي سنة مالية.

بنهاية السنة المالية

يتم تقييم النتائج الفعلية في مقابل الأهداف، أخذاً في الاعتبار جدول العوامل المتغيرة للمخاطر والتعديلات، إنْ وجدت، على أساس درجة الوحدة أو درجة البنك بما هو مناسب، إذ تتم مراجعة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) بناءً على ذلك.

ويتم إقرار مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) من قبل لجنة المكافآت فيما تحدد مكافآت نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) للأفراد بناءً على جدول الدرجات.

احتساب التعويضات المتغيرة - الوحدات الرقابية والمساندة

تعتبر أهداف الوحدة التي تحدد ويتم الاتفاق عليها مع لجنة المكافآت في بداية كل فترة تقييم، هي الأساس للتعويض المتغير الذي يتم دفعه. فيما عدا الحالات التي يحقق البنك فيها خسائر، فإن التعويض المتغير لموظفي الوحدات الرقابية والمساندة، يتم دفعه على أساس أهداف الوحدة والأداء الفردي.

ويتم تحديد مضاعفات الأساس لكل موظف في كل وحدة من الوحدات الرقابية والمساندة.

ويتم تحديد وزن بقيمة (1) لإنجازات أهداف الوحدة، ويتم تقييمها على أساس مستوى النتائج المتحققة.

وتعتمد درجة أداء الفرد على أساس تقييم الفرد، ووضعت الدرجة لتتراوح مابين (0) و (1) كحد أقصى.

وتُلخّص عملية التعويض المتغير كما يلي:

تربط المكافأة بأداء البنك ووحدة الأعمال والفرد.

تأخذ عملية تحديد الأهداف في اعتبارها العوامل المتغيرة للمخاطر على النحو الكمي والنوعي على حد سواء، مثل: السمعة.

وبأخذ البعد الزمني للمخاطر في الاعتبار، فإن مكافأة نهاية العام تُربط بعامل إرجاء، وأيضاً بالأسهم، من أجل مواءمة مصلحة الموظف مع مصلحة المساهمين.

في حال عدم تحقيق البنك أو وحدات الأعمال للأهداف المعدلة وفق المخاطر أو في حال تحقيقه لخسائر؛ فإن مستوى مكافأة نهاية العام قد تصبح أقل أو تلغى. تجرى عملية تقييم لما بعد المخاطر للتأكد من أنه في حال تحقق خسائر كبيرة، أو تحقق دخل أقل من المتوقع والتي يمكن نسبتها إلى تصرفات الموظفين؛ فإنه يتم تفعيل بنود استرجاع أو تعديل التعويضات بما هو مناسب.

تفاصيل المكافآت

أ) مجلس الإدارة

المبالغ بالدينار البحريني	2021	2020
رسوم الحضور وتكاليف السفر	478,000	344,111
المكافآت المدفوعة	690,000	615,000
مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للبنك، رسوم الحضور والنفقات	18,665	18,850

ب) الموظفون

		بآلاف الدنانير البحرينية					
			التعويضات المتغيرة المقدمة		التعويضات المتغيرة المرجأة		
31 ديسمبر 2021	عدد الموظفين	الثابتة*	نقدية	غير نقدية	نقدية	غير نقدية	المجموع
مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين	10	2,508	610	-	148	718	3,984
الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين	22	1,762	264	-	33	134	2,193
المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى	39	1,718	447	-	2	9	2,176
الموظفون الآخرون – عمليات البحرين	305	7,602	1,659	-	-	-	9,261
الموظفون الآخرين – الفروع الخارجية	27	236	-	-	-	-	236
	403	**13,826**	**2,980**	**-**	**183**	**861**	**17,850**

31 ديسمبر 2020							
مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين	9	1,990	343	-	83	403	2,819
الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين	19	1,236	154	-	12	53	1,455
المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى	39	1,390	279	-	2	9	1,680
الموظفون الآخرون – عمليات البحرين	296	6,647	1,159	-	-	-	7,806
الموظفون الآخرين – الفروع الخارجية	28	186	-	-	-	-	186
	391	**11,449**	**1,935**	**-**	**97**	**465**	**13,946**

* تشمل المكافآت الثابتة جميع التعويضات والمزايا المستحقة للموظفين بناء على الترتيبات التعاقدية (التأمينات الاجتماعية، والتعويضات، وتذاكر السفر والتأمين الطبي). لا توجد هناك أي تعويضات نهاية الخدمة خلال العام.

سياسة المكافآت (يتبع)

إرجاء مكافأة الأداء (البونس)

31 ديسمبر 2021	نقدية ألف دينار بحريني	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد كما في 1 يناير	355	13,448,921	1,889	-	2,244
المكافآت خلال العام	183	6,606,156	861	-	1,044
تعديل أسهم منحة	-	489,482	-	-	-
الممارسة/ المباعة / المدفوعة خلال العام	(141)	(4,675,202)	(689)	-	(830)
إعادة تقييم الأسهم	-	-	44	-	44
الرصيد كما في 31 ديسمبر	397	15,869,357	2,105	-	2,502

31 ديسمبر 2020					
الرصيد كما في 1 يناير	321	13,353,495	2,020	-	2,341
المكافآت خلال العام	97	3,686,254	466	-	563
تعديل أسهم منحة	-	534,140	-	-	-
الممارسة/ المباعة / المدفوعة خلال العام	(63)	(4,124,968)	(605)	-	(668)
إعادة تقييم الأسهم	-	-	8	-	8
تعديل المخاطر	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	355	13,448,921	1,889	-	2,244

إدارة المخاطر وإدارة الالتزام

إننا في بنك السلام ("البنك"، "المجموعة")، ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها .ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسيا من وجهة النظر الإستراتيجية. إن أحكام إتفاقية بازل تشكل حافزاً للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر، وذلك تماشيا مع أفضل الممارسات المتبعة.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده البنك لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المجموعة تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر و إدارة الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها محليا ودولياً، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى البنك وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات البنك بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسئوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، وإجراءات وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المجموعة في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل المعايير وممارسات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي المناسبة لتلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين دوائر البنك وأهداف إدارة المخاطر.

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشئون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة الإدارية في الصفحات 42 – 58.

المسئولية عن المخاطر

تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر. يتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المجموعة، كونهم خط الدفاع الأمامي، مسئولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقا لإطار عمل إدارة المخاطر. تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر.

وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسئولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر وإدارة الالتزام (يتبع)

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ البنك إدارة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الالتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن البنك من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول الزبائن والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF ووثائق لجنة بازل.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية–مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الالتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وقد وضع البنك السياسات الملائمة واتخذ الخطوات اللازمة في تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية للالتزام بمتطلبات قانون الالتزام لقواعد الضرائب على الحسابات الأجنبية (FATCA) وفقاً بمتطلبات الجهات التنظيمية.

إطار عمل إدارة المخاطر وحوكمة الشركات

المسئولية الاجتماعية

انطلاقًا من الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة وتوجيهات الحكومة الموقرة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام، يقدم بنك السلام مسؤوليته المجتمع بكل جدية بهدف المساهمة في تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي للأجيال القادمة.

هذا العام، وبعد طرح الهوية المؤسسية الجديدة بنجاح، والتزامًا بالوعد المؤسسي: "تجربة مميزة لعلاقة دائمة"، قام البنك بإطلاق منصة المسؤولية الاجتماعية "أيدي السلام"، وذلك للتأكيد على التزامه بالمساهمة بشكل فعّال في نهضة مملكة البحرين وشعبها.

وقد نظم بنك السلام أول مبادرة تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية "أيدي السلام" بالتعاون مع الفنان التشكيلي البحريني عباس الموسوي والتي تضمنت إقامة عدة فعاليات فنية بمشاركة موظفي البنك وزبائنه وعامة أفراد المجتمع من مختلف الفئات والأعمار، نتج عنها جمع تبرعات لصالح المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية.

ويلعب بنك السلام دورًا حيويًا للارتقاء بمملكة البحرين عبر كافة الأصعدة – كالتعليم والصحة وغيرها – علاوة على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

شغفكم
مصدر إلهامنا

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2021/12/31م

أولا: النظام الأساسي

إن بنك السلام ش.م.ب. يعمل بصفته بنكًا إسلاميًا بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: أنشطة البنك وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة البنك ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة أربعة اجتماعات عن بُعد بسبب جائحة كورونا خلال هذه السنة مع المسئولين بالبنك.

ثالثًا: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات البنك المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعًا: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة البنك بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من سجلات البنك وبيانات ومعلومات يقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامسا: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على الملاحظات التي أبداها المدقق الشرعي الخارجي وأخذت ذلك في الاعتبار.

سادسا: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة البنك باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعا: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

وترى الهيئة أن الأرقام الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة البنك وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة، وأن الدخل المحرم قد تم التخلص منه، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

ثامنا: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للبنك لا يلزم البنك بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية، أو بأي آلية أخرى. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقا لما ورد في معيار الزكاة الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة وفقا لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام، سواء بالإفصاح عن الزكاة الواجبة في الميزانية، أو بأي آلية أخرى.

تاسعا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة إلى صندوق الخيرات بالبنك، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج بنوك تقليدية محولة إلى بنك السلام أو لأي سبب آخر.

قرار الهيئة

وتؤكد الهيئة أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، كما تقرر أنَّ معاملات البنك المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. كما تؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات والأرقام وصحة الأرباح الموزعة من مسؤولية الإدارة. واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل للبنك دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.

وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد اللّه القطان
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

د. محمد برهان عربونة التوقيع
رئيس الرقابة الشرعية

المحتويات

البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين 73

بيان المركز المالي الموحد 78

بيان الدخل الموحد 79

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد 80

بيان التدفقات النقدية الموحد 81

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 82

اتفاقية بازل 3 الدعامة 3 الإفصاحات 141

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك السلام ش.م.ب (مصرف السلام – البحرين ش.م.ب. سابقا) («البنك») وشركاته التابعة (المشار إليها معاً بـ «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة » من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وموجودات الإيجارات التمويلية

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.5(د)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم31.2).

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: ■ أهمية الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير والتي تمثل 51% من مجموع الموجودات؛ ■ يتضمن انخفاض قيمة موجودات التمويل وموجودات الإيجارات التمويلية ما يلي: ➢ تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، ➢ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية؛ ➢ متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: ■ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ ■ تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة. **اختبار أنظمة الرقابة** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي: ■ اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ ■ إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل غير المتعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ ■ اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. ■ اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
▪ الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. ➢ يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة. أن الفرضيات المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي غير مؤكدة بدرجة كبيرة، نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19) والتي، و بجانب استجابة الحكومة (مثل برامج التأجيل وحزمة الحوافز الحكومية)، تزيد من مستوى الأحكام التقديرية من قبل المجموعة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	**اختبارات التفاصيل** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: ▪ اختبار عينة من ملفات الائتمان للحسابات المنتجة وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المؤهلة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ ▪ اختبار عينة من المدخلات الرئيسية المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ ▪ اختبار الدقة المحاسبية لحساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ ▪ مراجعة الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19)، مع تركيز محدد على إعادة تقييم عوامل الاقتصاد الكلي، وأوزان الاحتمالات، وأثر الضغط المالي على القطاعات المختلفة والنظر في الإرشادات التنظيمية؛ ▪ اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ ▪ واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. ▪ تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير اعداد التقارير المالية الواجب تطبيقها. **الاستعانة بالمتخصصين** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: ▪ لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ▪ لقد قمنا بإشراك اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: ▪ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ▪ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد– 19). **الإفصاحات** قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل و موجودات الايجارات التمويلية بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقييم الاستثمارات في أوراق مالية غير مدرجة

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (ي) واستخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 41.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تشمل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة استثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة يتم احتسابها بالقيمة العادلة. تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي تم التركيز عليها لأن تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة (المستوى 3 من الأدوات المالية) المحتفظ بها بالقيمة العادلة يتطلب تطبيق تقنيات تقييم غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مُدخلات جوهرية غير قابلة للرصد.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: ■ مقارنة مدخلات المعلومات المالية الرئيسية مع المصادر الخارجية والمعلومات المالية الإدارية للشركة المستثمر فيها، حسب الاقتضاء؛ ■ تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو قامت بالحد من نطاق عملهم. ■ لقد قمنا بإشراك اخصائي تقييم تابعين لنا، تم القيام بالتالي: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل المجموعة ومقيميها المعينين من خلال المقارنة مع ممارسة القطاع المرصودة؛ ➢ بالنسبة للأصول المقيمة باستخدام طريقة البواقي، فيتم تقييم معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة من خلال استخدام لمعرفتنا بالقطاعات التي تعمل فيها الشركات المستثمر فيها، وأعراف القطاع؛ ➢ تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات العقارية

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (م) و استخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 13.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية: ■ حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ ■ تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: ■ لقد قمنا بإشراك اخصائي تقييم العقارات الخاصين بنا للاستعانة بمعرفتهم بالقطاع والمعلومات التاريخية المتوفرة في الآتي: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات المستقل الذي عينته المجموعة؛ ➢ للأصول المقيمة باستخدام طريقة البواقي، اختبار المُدخلات والفرضيات المستخدمة في التقييم؛ ■ تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو حدت من نطاق عملهم؛ ■ تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
12 فبراير 2022

بيان المركز المالي الموحد

كما في31 ديسمبر 2021

	إيضاح	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	309,149	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	5	133,860	37,965
صكوك سيادية	6	613,403	393,108
صكوك الشركات	6	26,285	16,395
موجودات التمويلات	7	806,968	814,449
موجودات الإيجارات التمويلية	8	555,909	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	10	91,591	98,034
عقارات استثمارية	11	57,961	67,586
عقارات للتطوير	12	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	13	14,533	12,036
موجودات أخرى	14	45,998	35,237
الشهرة	15	25,971	25,971
مجموع الموجودات		2,684,571	2,261,353
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	5	126,891	116,883
حسابات جارية للعملاء		482,739	363,970
تمويل مرابحة لأجل	16	100,216	221,671
مطلوبات أخرى	17	53,789	52,282
مجموع المطلوبات		763,635	754,806
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
عقود وكالة من مؤسسات مالية	18	299,607	264,784
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	18	1,324,570	960,596
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار		1,624,177	1,225,380
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	19	241,972	230,450
أسهم الخزينة	19	(12,473)	(7,530)
علاوة إصدار أسهم		209	12,209
أرباح مستبقاة / خسائر متراكمة		19,531	(5,549)
احتياطيات		47,012	51,186
مجموع حقوق ملكية المساهمين		296,251	280,766
حصة غير مسيطرة		508	401
مجموع حقوق الملكية		296,759	281,167
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، و حصة غير مسيطرة		2,684,571	2,261,353

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	إيضاح	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الدخل التشغيلي			
دخل التمويل	22	76,357	74,863
دخل من الصكوك		22,421	19,481
(خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	23	**(2,981)**	(8,964)
دخل / (خسارة) من العقارات	24	56	(1,825)
الرسوم والعمولات، صافي	25	8,239	7,406
حصة الربح من شركات زميلة	13	2,697	1,953
إيرادات أخرى	26	462	3,665
مجموع الدخل التشغيلي		107,251	96,579
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية		**(4,154)**	(4,265)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		**(2,876)**	(5,559)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب ووكيل		**(68,425)**	(60,186)
حصة المجموعة كمضارب		552	925
رسوم وكالة للمجموعة		31,896	29,926
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	18	**(35,977)**	(29,335)
صافي الدخل التشغيلي		64,244	57,420
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين	27.1	17,033	14,759
تكلفة المباني		1,866	2,293
استهلاك		1,283	1,882
مصروفات تشغيلية أخرى	27.2	13,675	11,091
مجموع المصروفات التشغيلية		33,857	30,025
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة		30,387	27,395
صافي مخصص انخفاض القيمة	9	**(9,163)**	(18,277)
صافي ربح السنة		21,224	9,118
العائد إلى:			
– مساهمي البنك		21,367	9,142
– حصة غير مسيطرة		**(143)**	(24)
		21,224	9,118
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	21	9.1	3.9

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك									
			الاحتياطيات							
	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي علاوة إصدار أسهم	أرباح مستبقاة	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق ملكية المساهمين	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2021	**230,450**	**(7,530)**	**12,209**	**(5,549)**	**21,778**	**9,844**	**23,348**	**(3,784)**	**51,186**	**401**	**280,766**	**281,167**
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32												
(إيضاح 2.6)	-	-	-	**57**	-	-	-	-	-	-	**57**	**57**
الرصيد في 1 يناير 2021 (المعدل)	**230,450**	**(7,530)**	**12,209**	**(5,492)**	**21,778**	**9,844**	**23,348**	**(3,784)**	**51,186**	**401**	**280,823**	**281,224**
صافي ربح السنة	-	-	-	**21,367**	-	-	-	-	-	**(143)**	**21,367**	**21,224**
الحركة في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	**(312)**	-	-	**(312)**	-	**(312)**	**(312)**
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	**(483)**	-	**(483)**	-	**(483)**	**(483)**
إعادة تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	**(201)**	**(201)**	-	**(201)**	**(201)**
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	**21,367**	-	**(312)**	**(483)**	**(201)**	**(996)**	**(143)**	**20,371**	**20,228**
أسهم منحة صادرة	**11,522**	-	-	**(11,522)**	-	-	-	-	-	-	-	-
المحول للأرباح المستبقاة (إيضاح 19.2)	-	-	**(12,000)**	**17,315**	**(5,315)**	-	-	-	**(5,315)**	-	-	-
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	**(2,137)**	**2,137**	-	-	-	**2,137**	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	**(4,943)**	-	-	-	-	-	-	-	-	**(4,943)**	**(4,943)**
الحركة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**250**	-	**250**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**241,972**	**(12,473)**	**209**	**19,531**	**18,600**	**9,532**	**22,865**	**(3,985)**	**47,012**	**508**	**296,251**	**296,759**
الرصيد في 1 يناير 2020	221,586	(6,758)	12,209	42,608	21,107	8,257	23,589	(3,223)	49,730	699	319,375	320,074
صافي ربح السنة	–	–	–	9,142	–	–	–	–	–	(24)	9,142	9,118
الحركة في القيمة العادلة	–	–	–	–	–	1,587	–	–	1,587	–	1,587	1,587
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	–	–	–	–	–	–	(241)	–	(241)	–	(241)	(241)
إعادة تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–	–	–	(561)	(561)	–	(561)	(561)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	–	–	–	9,142	–	1,587	(241)	(561)	785	(24)	9,927	9,903
أسهم منحة صادرة	8,864	–	–	(8,864)	–	–	–	–	–	–	–	–
أرباح أسهم نقدية لسنة 2019	–	–	–	(8,551)	–	–	–	–	–	–	(8,551)	(8,551)
خسارة التعديل (إيضاح 2.2)	–	–	–	(24,768)	–	–	–	–	–	–	(24,768)	(24,768)
دعم من الحكومة	–	–	–	2,143	–	–	–	–	–	–	2,143	2,143
شراء أسهم خزينة	–	(772)	–	–	–	–	–	–	–	–	(772)	(772)
الحركة في حصة غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(274)	–	(274)
معاملات مع حصة غير مسيطرة	–	–	–	(16,588)	–	–	–	–	–	–	(16,588)	(16,588)
المحول للاحتياطي القانوني	–	–	–	(671)	671	–	–	671	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	230,450	(7,530)	12,209	(5,549)	21,778	9,844	23,348	(3,784)	51,186	401	280,766	281,167

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة	21,224	9,118
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	1,283	1,882
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	3,506	10,616
صافي مخصص انخفاض القيمة	9,163	18,277
إطفاء علاوة إصدار صكوك – صافي	1,016	–
أثر خسارة التعديل	-	(23,170)
حصة الربح من شركات زميلة	(2,697)	(1,953)
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	33,495	14,770
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	(10,530)	10,093
أرصدة لدى بنوك أخرى	-	(9,955)
ذمم مدينة لعقود مرابحات ووكالة من بنوك فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أكثر	(2,019)	–
موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية	(86,520)	(224,612)
موجودات أخرى	(10,990)	(7,109)
إيداعات من مؤسسات مالية	10,100	(94,576)
حسابات جارية للعملاء	118,769	74,514
مطلوبات أخرى	2,864	14,912
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	398,797	190,637
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	453,966	(31,326)
الأنشطة الاستثمارية		
صكوك سيادية	(221,487)	(46,440)
صكوك الشركات	(9,904)	5,743
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	12,079	4,147
شراء مباني ومعدات	(2,815)	(2,304)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(222,127)	(38,854)
الأنشطة التمويلية		
تمويل مرابحة لأجل	(121,455)	76,081
أرباح أسهم مدفوعة	(1,139)	(12,993)
شراء أسهم الخزينة	(4,943)	(772)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية	(127,537)	62,316
صافي التغير في النقد وما في حكمه	104,302	(7,864)
النقد وما في حكمه في 1 يناير	291,645	299,509
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	395,947	291,645
يتكون النقد وما في حكمه من: *		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	79,458	82,286
أرصدة لدى بنوك أخرى**	184,648	171,253
إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً	131,841	38,106
	395,947	291,645

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2021 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 87 ألف دينار بحريني (2020: 217 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 9,746 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2021

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. («البنك») في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 21/2001 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي، ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. حصل البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادية الذي عقد بتاريخ 30 سبتمبر 2021، على موافقة المساهمين لتغيير إسم البنك من مصرف السلام – البحرين ش.م.ب إلى بنك السلام ش.م.ب. تم الانتهاء من الإجراءات القانونية في هذا الصدد بتاريخ 28 أكتوبر 2021.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %	
			2021	2020
إيه إس بي – سيشل ("ASBS")	سيشل	تقديم خدمات مصرفية	70%	70%
إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة هونج كونج		إنتاج الديزل الحيوي	36%	36%

يعمل البنك وشركته البنكية التابعة الرئيسية من خلال تسعة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

لقد تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 فبراير 2022.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية وبعض أدوات التحوط التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. باستثناء تغييرات السياسات المحاسبية المذكورة أدناه والتي تم تطبيقها باثر رجعي، والتغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة كما هو مشروح في إيضاح رقم (2.3) أدناه، فإن جميع السياسات المحاسبية الأخرى لم تتغير، وتم تطبيقها بثبات على هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي والمعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي أي أثر على المعلومات المالية لسنة المقارنة.

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن البنك حول الإجراءات التنظيمية الميسرة استجابة لتطورات جائحة كورونا (كوفيد – 19). هذه القواعد واللوائح تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كورونا (كوفيد – 19)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلا من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية . الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) للتفاصيل الإضافية؛

ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بجائحة كورونا (كوفيد – 19) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد – 19) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في بيان الدخل. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

الإطار المستخدم أعلاه في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم «معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي».

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية (يتبع)

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2.2 أثر جائحة كورونا

في 11 مارس 2021 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضًا كبيرًا في الأسعار. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، وما غير ذلك. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب الأثر المحتمل لتطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) على عمليات المجموعة ومركزها المالي ؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، واتفاقيات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضًا إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تم اتخاذها من قبل الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتمثل هذه الأحكام أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في 31 ديسمبر 2021، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال التنظيمي، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

أثر الإجراءات الميسرة لجائحة كورونا

تعديل الموجودات المالية

خلال السنة السابقة، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي، كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة كورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة 24,768 ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة 6 أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل بالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. خلال 2020، قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ 896,279 الف دينار بحريني، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

2.3 أسس التوحيد

1) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذة تعريف العمل. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.5 (ف)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ في بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الدخل الموحد.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2021. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، ما عدا شركة تابعة واحدة. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 36 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

3) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4) فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسبها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية

أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقديرالمدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.5 (د)، و31.2.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 15.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

يحتوي تقييم السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على بند «عدم يقينية جوهرية للتقييم» نتيجة لاضطراب السوق الناتج عن جائحة الكورونا، والذي أدى لانخفاض في أدلة المعاملات وعوائد السوق. هذا البند لا يبطل التقييم ولكن يشير لوجود حالة أكبر من عدم اليقينية بشكل جوهري، مقارنة بأوضاع السوق العادية. بالتالي، فإن المقيم لا يستطيع أن يربط وزناً كالمعتاد على ادلة السوق السابقة لأغراض المقارنة، وهناك مخاطر متزايدة من أن السعر المحقق في معاملة فعلية سيختلف عن نتيجة القيمة. نتيجة للزيادة في عدم اليقينية هذه، قد يتم تعديل الفرضيات بصورة جوهرية في 2022.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الحالية الغير متيقنة والاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترات الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغامضة نتيجة لجائحة كورونا؛
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لقيم السوق خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/ أو
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2021

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، ومشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ومشتقات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الصكوك، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمشتقات التي تستخدم لإدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ترحّل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل «النقد وما في حكمه» على النقد في اليد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو اقل من تاريخ شرائها.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في الدخل الموحد.

تطبق السياسة أعلاه على جميع فترات إعداد التقارير المالية، باستثناء العقود التي كانت خاضعة لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التساهلية المتعلقة بجائحة الكورونا (راجع إيضاح 2.2)

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف («البائع») ببيع أصل لطرف آخر («المشتري») بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إمّا كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

و3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة («المؤجر») بتأجير أحد الموجودات للعميل («المستأجر») بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

ز. موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

يحتفظ المؤجر بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات لإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإيجارات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي موجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. الصكوك التي تحدد بأنها أدوات دين يتم تصنيفها كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة من خلال حقوق الملكية. سيتم احتساب أي تغير في القيمة العادلة للصكوك كحركة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة. عند إلغاء احتساب الصكوك نتيجة لاستبعادها، سيتم تدوير الرصيد في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

ي. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات ومطلوبات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.5 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2021

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.5. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المتوقع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للانجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

– معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
– مركبات	4 إلى 5 سنوات
– تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنى عشر شهراً «كمحتفظ بها لغرض البيع» عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد «كموجودات محتفظ بها لغرض البيع» و«مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع» على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ف) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة («المضارب») حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بغرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة» بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية

يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

أأ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناء على الحصة التناسبية للزكاة. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

أب) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

أج) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول

تطبيق المعايير الجديدة في السنة الحالية

معيار المحاسبة المالي رقم (32) الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (32) – «الإجارة» في 2020. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي الحالي رقم (8) – «الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك».

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الصيغ المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر وكمستأجر. يهدف هذا المعيارالجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تحتسب المجموعة أصل حق الانتفاع والتزام الإيجار بتاريخ بدأ الإيجار. يتم قياس أصل حق الانتفاع مبدئياً بالتكلفة، والذي يتكون من المبلغ الابتدائي لالتزام الإيجار ، معدلاً لأي دفعات إيجار مدفوعة في أو قبل تاريخ البدء، زائداً أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة، وتقديراً لتكلفة تفكيك وإزالة الأصل المعني، أو تأهيل الأصل المعني أو الموقع الذي يقع فيه، مطروحاً أي حوافز إيجار مستلمة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول (يتبع)

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك على أصول حق الانتفاع بطريقة القسط السنوي الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الافتراضي لأصول حق الانتفاع أو نهاية فترة الإيجار، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الافتراضي لأصل حق الانتفاع على نفس أساس تحديد العمر الافتراضي للممتلكات والمعدات. بالإضافة لذلك، يتم تخفيض أصل حق الانتفاع دورياً من خلال خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويعدل لبعض حالات إعادة قياس التزام الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة بتاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة بسهولة، باستخدام معدل التمويل الإضافي للمجموعة. بشكل عام، فإن المجموعة معدل التمويل الإضافي كمعدل الخصم.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجة من تغير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع ان يستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها لما إذا كانت ستمارس خيار الشراء، أو التمديد، أو الإنهاء.

عندما يتم قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم عمل تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع، أو تسجيلها في بيان الدخل الموحد إذا كانت القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع قد تم تخفيضها للصفر.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم احتساب أصول حق الانتفاع ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل لأقل من 12 شهراً، وإيجارات الأصول منخفضة القيمة، بما في ذلك أصول تقنية المعلومات. تحتسب المجموعة دفعات الإيجار المتعلقة بهذه الأصول كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

السياسة المحاسبية قبل 1 يناير 2021

الأصول المحتفظ بها بموجب الإيجار تم تصنيفها كإيجارات تشغيلية، ولم يتم احتسابها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة. تم احتساب المدفوعات بموجب الإيجارات التشغيلية في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الأثر عند الانتقال

كما هو مسموح وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (1)، قام البنك بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (32) باستخدام منهجية الأثر الرجعي المعدل، حيث يتم عكس الأثر المتراكم لتطبيق المعيار في الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة وبيان المركز المالي الموحد للفترة الحالية.

حق الانتفاع بالأصول والتزام الإيجار بمبلغ 2,094 الف دينار بحريني و 2,036 الف دينار بحريني الناتجة من التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم (32) تم تصنيفها ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 14) ومطلوبات أخرى (إيضاح 17) على التوالي، وأثر اليوم الأول من التطبيق والبالغ 57 ألف دينار بحريني تم تحميله على الأرباح المستبقاة.

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (38) – الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 38 – الوعد، والخيار، والتحوط في 2020. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) «الوعد أو الخيار التابع للمنتج» والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادىء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2021

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

2) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 39 – إعداد التقارير المالية للزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم 35 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

3) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 1 يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛

ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛

د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛

و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛

ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛

ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛

ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛

ي. تحسين إعداد التقارير بشان العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛

ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2021			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	309,149	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	133,860	133,860
صكوك سيادية	-	613,403	-	613,403
صكوك الشركات	-	26,285	-	26,285
موجودات التمويلات	-	-	806,968	806,968
موجودات الإيجارات التمويلية	-	-	555,909	555,909
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,241	350	-	91,591
عقارات استثمارية	-	57,961	-	57,961
عقارات قيد التطوير	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	619	192	45,187	45,998
الشهرة	-	-	25,971	25,971
	91,860	698,191	1,894,520	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	126,891	126,891
حسابات جارية للعملاء	-	-	482,739	482,739
تمويل مرابحة لأجل	-	-	100,216	100,216
مطلوبات أخرى	402	-	53,387	53,789
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	1,624,177	1,624,177
	402	-	2,387,410	2,387,812

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

	2020			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	–	288,266	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	37,965	37,965
صكوك سيادية	–	393,108	–	393,108
صكوك الشركات	–	16,395	–	16,395
موجودات التمويلات	–	–	814,449	814,449
موجودات الإيجارات التمويلية	–	–	469,363	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	97,684	350	–	98,034
عقارات استثمارية	–	67,586	–	67,586
عقارات قيد التطوير	–	–	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	–	–	12,036	12,036
موجودات أخرى	299	900	34,038	35,237
الشهرة	–	–	25,971	25,971
	97,983	478,339	1,685,031	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	–	–	116,883	116,883
حسابات جارية للعملاء	–	–	363,970	363,970
تمويل مرابحة لأجل	–	–	221,671	221,671
مطلوبات أخرى	194	–	52,088	52,282
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	–	1,225,380	1,225,380
	194	–	1,979,992	1,980,186

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	**35,378**	24,848
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**79,458**	82,286
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**194,313**	181,132
	309,149	288,266

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 81 ألف دينار بحريني (2020: 76 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
وكالة	93,584	27,432
مرابحات السلع	40,282	10,674
مخصص الخسائر الائتمانية	**(6)**	(141)
	133,860	37,965
إيداعات من مؤسسات مالية		
مرابحات السلع	126,891	116,883
	126,891	116,883

6 صكوك سيادية وصكوك الشركات

أ. صكوك سيادية

تشمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 128,220 ألف دينار بحريني (2020: 271,361 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

ب. صكوك الشركات

تصنيف صكوك الشركات هو كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
درجة استثمارية (AAA - BBB+)	10,756	3,980
صكوك غير مصنفة	15,543	12,446
مخصص الخسائر الائتمانية	**(14)**	(31)
	26,285	16,395

تشتمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 3,942 ألف دينار بحريني (2020: 3,977 ألف دينار بحريني)، مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

7 موجودات التمويلات

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
تمويل مرابحة	359,470	27,008	5,588	392,066
تمويل مضاربة	382,005	15,525	6,264	403,794
تمويل مشاركة	32,950	-	277	33,227
بطاقات ائتمان	3,566	34	571	4,171
مجموع موجودات التمويل	777,991	42,567	12,700	833,258
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(11,743)	(6,955)	(7,592)	(26,290)
	766,248	35,612	5,108	806,968

7 موجودات التمويلات (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
تمويل مرابحة	346,904	10,375	43,913	401,192
تمويل مضاربة	375,803	29,782	4,852	410,437
تمويل مشاركة	32,262	65	278	32,605
بطاقات ائتمان	2,749	157	566	3,472
مجموع موجودات التمويل	757,718	40,379	49,609	847,706
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(10,184)	(5,499)	(17,574)	(33,257)
	747,534	34,880	32,035	814,449

تم إدراج تمويل المرابحة صافي من أرباح مؤجلة بمبلغ 29,007 ألف دينار بحريني (2020: 41,687 ألف دينار بحريني).

8 موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية مع عملاء البنك. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	565,383	476,137
مخصص انخفاض القيمة	(9,474)	(6,774)
في 31 ديسمبر	555,909	469,363

فيما يلي التغيرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	469,363	389,742
إضافات خلال السنة – صافي	170,163	141,285
استهلاك موجودات الإجارة التمويلية	(32,109)	(40,994)
مخصص انخفاض القيمة خلال السنة، صافي	(2,700)	(2,332)
سداد/تسويات خلال السنة	(48,808)	(18,338)
في 31 ديسمبر	555,909	469,363

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	54,045	59,939
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	129,023	154,565
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	372,841	254,859
	555,909	469,363

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 75,914 ألف دينار بحريني (2020: 54,988 ألف دينار بحريني).

8 موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	522,917	33,178	9,288	565,383
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 9)	(3,285)	(324)	(5,865)	(9,474)
	519,632	32,854	3,423	555,909

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	445,656	20,594	9,887	476,137
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 9)	(3,355)	(350)	(3,069)	(6,774)
	442,301	20,244	6,818	469,363

9 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	14,546	6,035	26,719	47,300
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	2,420	(2,365)	(55)	-
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(449)	3,856	(3,407)	-
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(87)	(696)	783	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(803)	660	10,866	10,723
عكس / استردادات	-	(158)	(1,402)	(1,560)
مخصص الخسائر الائتمانية	1,081	1,297	6,785	9,163
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	-	-	(18)	(18)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(11,961)	(11,961)
الرصيد في نهاية السنة	15,627	7,332	21,525	44,484

9 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	81	-	-	81
إيداعات لدى مؤسسات مالية	6	-	-	6
صكوك سيادية	143	-	-	143
صكوك الشركات	14	-	-	14
موجودات التمويلات	11,743	6,955	7,592	26,290
موجودات الإيجارات التمويلية	3,285	324	5,865	9,474
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل (إيضاح 14)	20	1	5,606	5,627
ذمم مدينة أخرى	44	-	2,183	2,227
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	291	52	279	622
	15,627	7,332	21,525	44,484

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	7,191	7,295	19,042	33,528
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,464	(1,128)	(336)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(317)	810	(493)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(49)	(1,815)	1,864	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	6,257	935	10,439	17,631
عكس / استردادات	–	(62)	(433)	(495)
مخصص الخسائر الائتمانية	7,355	(1,260)	11,041	17,136
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	–	–	(125)	(125)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(3,239)	(3,239)
الرصيد في نهاية السنة	14,546	6,035	26,719	47,300

الحركة في مخصص انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية وأخرى هي لا شئ دينار بحريني (2020: 1,141 ألف دينار بحريني).

9 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	76	–	–	76
إيداعات لدى مؤسسات مالية	141	–	–	141
صكوك سيادية	248	–	–	248
صكوك الشركات	31	–	–	31
موجودات التمويلات	10,184	5,499	17,574	33,257
موجودات الإيجارات التمويلية	3,355	350	3,069	6,774
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل	17	145	3,602	3,764
ذمم مدينة أخرى	45	–	2,181	2,226
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	449	41	293	783
	14,546	6,035	26,719	47,300

10 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
– أدوات حقوق ملكية	90,939	94,371
– صناديق	302	3,313
– بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	350	350
الرصيد في نهاية السنة	91,591	98,034

تملك المجموعة نسبة 40% (2020: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويلها إلى شركة بريق، وذلك بانتظار الإجراءات القانونية.

11 عقارات استثمارية

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
أراضي	57,351	64,466
مباني	610	3,120
	57,961	67,586

11 عقارات استثمارية (يتبع)

الحركة في الاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	67,586	72,774
تغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(109)	(1,991)
إضافات خلال السنة *	2,669	902
استبعادات خلال السنة	(12,136)	(4,033)
أخرى	(49)	(66)
في 31 ديسمبر	57,961	67,586

* حصل البنك خلال السنة على ملكية عقارات كضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

يتم اشتقاق القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين باستخدام طريقة المقارنة المعدلة.

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية، ستؤثر زيادة أو نقصان 5٪ في قيمة العقارات على بيان الدخل بمبلغ 2,898 ألف دينار بحريني.

12 عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

13 استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة نسبة 14.42% (2020: 14.42%) من بنك السلام الجزائر، وهو بنك تجاري إسلامي مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة نسبة 20.94% (2020: 20.94%) من بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك إسلامي تجاري مرخص من قبل المصرف المركزي في كينيا، وتأسس في سنة 2006 كأول بنك إسلامي في كينيا.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	631,468	463,738
مجموع المطلوبات	571,119	409,843
صافي الموجودات	60,349	53,895
مجموع الإيرادات	25,082	21,960
مجموع المصروفات	15,914	13,208
صافي الربح للسنة	9,168	8,752
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	2,178	1,823

13 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	124,734	129,946
مجموع المطلوبات	106,490	112,664
صافي الموجودات	18,244	17,282
مجموع الإيرادات	9,815	9,867
مجموع المصروفات	8,326	8,586
صافي الربح للسنة	1,489	1,281
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	519	130

14 موجودات أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	3,749	6,434
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)	192	900
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – دين	-	8
	3,941	7,342
ذمم مدينة أخرى وسلفيات	31,408	24,635
مصروفات مدفوعة مقدماً	1,682	1,299
مباني ومعدات	3,609	1,961
موجودات محتفظ بها لغرض البيع (ج)	5,358	–
	45,998	35,237

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 291 ألف دينار بحريني إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (17).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	900	964
المباع خلال السنة	(708)	–
المخفض خلال السنة	-	(64)
في 31 ديسمبر	192	900

14 موجودات أخرى (يتبع)

قروض وسلفيات للعملاء – موجودات قيد التحويل

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	1,125	138	8,113	9,376
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(20)	(1)	(5,606)	(5,627)
	1,105	137	2,507	3,749

(ج) خلال السنة، استلمت المجموعة عرضاً ملزماً لبيع استثمارها في الشركة التابعة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة. المجموعة ملتزمة ببيع استثمارها، وهي بصدد الانتهاء من الإجراءات القانونية والإدارية. وفقاً لذلك، فقد تم تصنيف موجودات ومطلوبات الشركة التابعة «كمحتفظ بها لغرض البيع». إن الخسارة المتوقعة من بيع الاستثمار متضمنة في بيان الدخل الموحد تحت بند إيرادات أخرى.

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	1,806	485	7,907	10,198
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

15 الشهرة

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ وقدره 25,971 ألف دينار بحريني (2020: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة، بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14.4%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2021، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تم النظر في عاملين متغيرين في التحليل، إن زيادة بنسبة 1% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.50% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة ستكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية، ولم تؤدي لأي انخفاض في القيمة.

16 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 132,162 ألف دينار بحريني (2020: 275,338 ألف دينار بحريني). المعدلات على هذه التسهيلات تتراوح من 1.09% إلى 2.50% (2020: 1.32% إلى 3.9%).

17 مطلوبات أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	46,529	48,767
أرباح أسهم مستحقة الدفع	-	1,139
ذمم مشاريع دائنة	69	69
منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين	2,088	1,524
مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية	622	783
مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع	4,481	–
	53,789	52,282

18 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
عقود وكالة من مؤسسات مالية	299,607	264,784
عقود وكالة من العملاء	888,906	714,465
	1,188,513	979,249
مضاربة من العملاء	435,664	246,131
	1,624,177	1,225,380

تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الموجودات		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	35,378	24,848
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	154,025	82,286
إيداعات لدى المؤسسات المالية	133,866	38,106
موجودات التمويلات	777,991	757,718
موجودات الإيجارات التمويلية	522,917	322,422
	1,624,177	1,225,380

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. خلال السنة، ضحى البنك بجزء من حصته كمضارب، في سبيل الحفاظ على توزيع ارباح تنافسية لحاملي حسابات الاستثمار. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 نسبة 2.46% (2020: 2.83%).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2021

19 رأس المال

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
المصرح به: 2,500,000,000 سهم عادي (2020: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	250,000	250,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم) 2,419,722,746 سهم (2020: 2,304,497,853 سهم)	241,972	230,450

كما في 31 ديسمبر 2021، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 146,300,000 سهماً (2020: 81,304,080 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	356,578,525	14.74
سایاکورب ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	151,883,594	6.28
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	145,542,249	6.01

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	942,020,389	22,598	38.93
من 1% إلى أقل من 5%	677,397,989	10	27.99
من 5% إلى أقل من 10%	443,725,843	3	18.34
من 10% إلى أقل من 20%	356,578,525	1	14.74
المجموع	2,419,722,746	22,612	100

19.1 توزيعات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 4 فلس لكل سهم أو 4% للسهم (2020: لا شيء) من القيمة الإسمية بواقع 0.100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و3% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم (1) لكل 33.3 سهم مملوك)، بمبلغ وقدره 16,353 ألف دينار بحريني (2020: 11,523 ألف دينار بحريني).

19.2 يمثل هذا تحويلاً جزئياً من أرصدة احتياطي علاوة إصدار الأسهم والاحتياطي القانوني إلى الأرباح المستبقاة، بغرض مقاصة الخسائر المتراكمة.

20 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. راجع إيضاح (19.2) استخدام الاحتياطي القانوني.

21 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

	2021	2020
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بآلاف الدنانير البحرينية)	21,367	9,142
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	2,346,812	2,337,096
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	9.1	3.9

22 دخل التمويل

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
تمويلات مرابحة	19,305	18,033
تمويلات مضاربة	23,386	27,960
دخل الإيجارات التمويلية، صافي	30,359	24,608
مشاركات	1,994	2,858
إيداعات لدى مؤسسات مالية	1,313	1,404
	76,357	74,863

23 (خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
ربح / (خسارة) من بيع استثمارات	346	(252)
تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات	(3,397)	(8,866)
دخل أرباح الأسهم	70	154
	(2,981)	(8,964)

24 دخل / (خسارة) من العقارات

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
ربح / (خسارة) من بيع عقارات استثمارية	165	(75)
خسارة القيمة العادلة لعقارات استثمارية	(109)	(1,750)
	56	(1,825)

25 الرسوم والعمولات، صافي

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات	2,237	2,213
رسوم ترتيبات	1,524	1,959
عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان	1,318	867
دخل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان	1,061	733
أخرى	2,099	1,634
	8,239	7,406

26 إيرادات أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
استردادات	946	1,392
أرباح تحويل العملات الأجنبية	144	377
أخرى	(628)	1,896
	462	3,665

27.1 تكاليف الموظفين

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	15,638	13,617
مصروفات التأمين الاجتماعي	1,289	1,047
مصروفات الموظفين الأخرى	106	95
	17,033	14,759

27.2 مصروفات تشغيلية أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
مصروفات متعلقة بالأعمال	5,186	3,208
مصروفات تقنية المعلومات	2,253	1,783
مصروفات مهنية	1,687	1,634
مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة	1,307	1,058
مصروفات أخرى	3,242	3,408
	13,675	11,091

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020:

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	-	76	-	-	76
موجودات التمويلات	12,828	7,413	3,166	1,618	25,025
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	74,352	-	612	-	74,964
استثمارات في شركات زميلة	14,533	-	-	-	14,533
موجودات أخرى	16,187	-	-	-	16,187
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	-	6,400	-	-	6,400
حسابات جارية للعملاء	2,150	978	2,776	707	6,611
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	4,459	12,660	12,978	2,498	32,595
مطلوبات أخرى	10	-	26	8	44
ارتباطات محتملة والتزامات	-	-	151	-	151

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

	2020				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	–	194	–	–	194
صكوك الشركات	–	–	3,977	–	3,977
موجودات التمويلات	18,330	6,460	6,797	1,107	32,694
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	79,715	–	1,574	–	81,289
استثمارات في شركات زميلة	12,036	–	–	–	12,036
موجودات أخرى	7,996	–	–	–	7,996
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من المؤسسات المالية	–	23,455	–	–	23,455
حسابات جارية للعملاء	2,588	2,984	3,175	496	9,243
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	9,286	31,672	59,367	2,041	102,366
مطلوبات أخرى	13	–	30	5	48
ارتباطات محتملة والتزامات	9,117	119	101	–	9,337

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	927	217	198	77	1,419
دخل رسوم وعمولات، صافي	31	49	12	10	102
(خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	(2,010)	-	(612)	-	(2,622)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	2,697	-	-	-	2,697
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	-	232	-	-	232
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	140	109	237	66	552
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	1,215	-	1,215

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

	2020			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	1,070	89	313	18	1,490
دخل من الصكوك	–	–	123	–	123
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	(8,989)	–	(612)	–	(9,601)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	1,953	–	–	–	1,953
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	–	1,858	–	–	1,858
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	86	125	1,313	61	1,585
مصروفات تشغيلية أخرى	–	–	1,058	–	1,058

مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 690 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 787 ألف دينار بحريني)، وبلغت رسوم حضور جلسات لجان مجلس الإدارة 478 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 270 ألف دينار بحريني) .

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 44 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 43 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في البنك من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 3,090 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 2,769 ألف دينار بحريني).

29 ارتباطات والتزامات محتملة

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
التزامات محتملة نيابةً عن العملاء		
ضمانات	44,749	34,575
خطابات اعتماد	13,117	9,190
خطابات قبول	1,862	855
	59,728	44,620
ارتباطات غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	121,501	55,051
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	7,384	9,097
	128,885	64,148

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

30 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

	2021		2020	
	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية				
وضع الموجودات	57,163	619	27,584	299
وضع المطلوبات	19,488	402	9,404	194

31 إدارة مخاطر

31.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسئولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة مخاطر الائتمان

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بتحديد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي يجب ان تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. إن اللجنة مسئولة عن تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2021

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.1 المقدمة (يتبع)

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية، وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة عملية وسياسة المخاطرالشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2021 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2020 ألف دينار بحريني
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	194,313	181,132
إيداعات لدى مؤسسات مالية	133,860	37,965
صكوك الشركات	26,285	16,395
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	1,362,877	1,283,812
استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة – دين	-	8
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	3,749	6,434
المجموع	1,721,084	1,525,746
ارتباطات والتزامات محتملة	187,991	107,985
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	1,909,075	1,633,731

أينما تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وبطاقات ائتمان مدينة وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشتمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً ، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة مثل ستاندرد وبورز وغيرها، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

عدم اليقينية المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات المالية للمجموعة، كما يتوقع ان تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، وتجار التجزئة. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. على الرغم من أن أسعار النفط قد عكست اتجاهاً متزايداً في سنة 2021، إلا أنها كانت متقلبة، حيث شهدت انخفاضاً على فترات غير منتظمة، ولا زالت ذات تأثير اقليمي بسبب مساهمتها في الاقتصادات الاقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

كما عزز قسم إدارة المخاطر من مراقبته لمحفظة التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تضرر بجائحة الكورونا (كوفيد – 19) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نوعي.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعامِلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ،بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية،بشكل سنوي.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السِداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من «المرحلة 1» إلى «المرحلة 2».

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعياريتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال ، يكون الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19)، أو لفترة أطول.

خلال السنة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لفترة إثني عشر شهراً. تعتبر هذه التأجيلات على نطاق السوق كسيولة قصيرة الأجل للتخفيض على العميل لمعالجة أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد فترات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد – 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. في هذه المرحلة، لا يوجد معلومات كافية تمكن المجموعة من التفريق بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للعملاء، والتغيير في مخاطر الائتمان لمدى الحياة. ومع ذلك ، فقد قامت المجموعة بإجراء تقييمات على أساس المخاطر على المحفظة المتأثرة لتحديد مجموعة من النتائج المحتملة لعملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيل السداد بسبب الأجراءات الميسرة المتعلقة بـكوفيد – 19 لمصرف البحرين المركزي لا يؤدي تلقائيًا لزيادة مخاطر الأئتمان وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الانتقال العكسي

نموذج التدريج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

الظروف الاقتصادية الغير مؤكدة الناجمة عن جائحة كورونا، تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات، ويسلط الضوء على التغييرات الجوهرية خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنموذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الترابط التاريخي لإجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط، ومعدل البطالة، ونسبة المدخرات الوطنية من إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، وحجم صادرات السلع والخدمات.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تتوافق الخسارة بسبب التعثر في السداد غير المضمونة بنسبة 65% مع تلك المستخدمة في سنة 2020، والتي تم زيادتها بنسبة 10% عند مقارنتها بسنة 2019.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجحيات الأحتمال. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم في تاريخ إعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (Probability of Default "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد (Exposure at Default "EAD") يختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أي تغييرات تتم على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد الأثر الكلي لجائحة كورونا تخضع لمستويات عالية من عدم اليقينية، كون المعلومات التطلعية المتوفرة حالياً والتي تستند عليها هذه التغييرات هي محدودة. تم اتخاذ الأحكام والفرضيات ضمن نطاق تأثير جائحة الكورونا، وتعكس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى ذات الصلة ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يتعلق بـجائحة الكورونا، تشمل القرارات التقديرية والفرضيات مدى ومدة الوباء، وآثار إجراءات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابات الشركات والمستهلكين في مختلف القطاعات، إلى جانب التأثير المرتبط بذلك على الاقتصاد العالمي. وفقا لذلك، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة غير مؤكدة بطبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	230,380	-	-	230,380
مرضية (درجة 5 إلى 7)	97,880	-	-	97,880
مخصص الخسائر الائتمانية	(87)	-	-	(87)
	328,173	-	-	328,173

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	211,392	–	–	211,392
مرضية (درجة 5 إلى 7)	7,922	–	–	7,922
مخصص الخسائر الائتمانية	(217)	–	–	(217)
	219,097	–	–	219,097

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

1) صكوك الشركات

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	10,759	-	-	10,759
مرضية (درجة 5 إلى 7)	15,540			15,540
مخصص الخسائر الائتمانية	(14)	-	-	(14)
	26,285	-	-	26,285

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	16,426	–	–	16,426
مخصص الخسائر الائتمانية	(31)	–	–	(31)
	16,395	–	–	16,395

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,223,636	37,622	-	1,261,258
مرضية (درجة 5 إلى 7)	77,272	38,123	-	115,395
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	21,988	21,988
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(15,028)	(7,279)	(13,457)	(35,764)
	1,285,880	68,466	8,531	1,362,877

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,122,092	43,207	14,483	1,179,782
مرضية (درجة 5 إلى 7)	81,282	17,486	29,939	128,707
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	280	15,074	15,354
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(13,539)	(5,849)	(20,643)	(40,031)
	1,189,835	55,124	38,853	1,283,812

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ الربح المعلق 41,799 ألف دينار بحريني (2020: 42,209 ألف دينار بحريني).

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

3) عقود مالية تحت موجودات أخرى

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,105	138	-	1,243
مرضية (درجة 5 إلى 7)	20	-	-	20
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	8,113	8,113
مخصص الخسائر الائتمانية	(20)	(1)	(5,606)	(5,627)
	1,105	137	2,507	3,749

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,132	–	30	1,162
مرضية (درجة 5 إلى 7)	674	485	–	1,159
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	7,877	7,877
مخصص الخسائر الائتمانية	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	169,063	1	-	169,064
مرضية (درجة 5 إلى 7)	14,910	1,946	-	16,856
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	2,693	2,693
مخصص الخسائر الائتمانية	(291)	(52)	(279)	(622)
	183,682	1,895	2,414	187,991

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	89,774	1,985	–	91,759
مرضية (درجة 5 إلى 7)	11,201	3,437	–	14,638
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	2,371	2,371
مخصص الخسائر الائتمانية	(449)	(41)	(293)	(783)
	100,526	5,381	2,078	107,985

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحليل أعمار الموجودات التمويلية:

	2021			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
متداول	1,262,354	73,462	1,938	1,337,754
أقل من 30 يوماً	36,336	542	-	36,878
30-90 يوماً	3,343	1,879	111	5,333
أكثر من 90 يوماً	-	-	28,052	28,052
	1,302,033	75,883	30,101	1,408,017

	2020			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
متداول	1,161,275	59,306	31,029	1,251,610
أقل من 30 يوماً	22,195	546	43	22,784
30-90 يوماً	21,710	1,606	9	23,325
أكثر من 90 يوماً	–	–	36,322	36,322
	1,205,180	61,458	67,403	1,334,041

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في ايضاح رقم 29، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 41,889 ألف دينار بحريني (2020: 46,896 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 11,961 ألف دينار بحريني (2020: 3,239 ألف دينار بحريني) والتي كانت لها مخصص انخفاض القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وأسهم، وصكوك	986,300	864,158
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	785,478	624,657

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
أقل من 50%	615,849	605,305
51–70%	165,835	161,212
71–90%	217,989	205,527
91–100%	114,812	96,049
أكثر من 100%	289,361	262,476
	1,403,846	1,330,569

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية او طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً «بالأطراف المقابلة»). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

31.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو عقود غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 3,203 ألف دينار بحريني (2020: 2,379 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.4 إدارة المخاطر التشغيلية

استجابة لتفشي جائحة كورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع وبالنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز عمليات الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية في أسلوب العمل المعدل.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرضٍ.

كما في 31 ديسمبر 2021، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

32 التمركز

يظهر التمركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2021			2020		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	2,524,872	2,092,615	178,700	2,104,951	1,720,695	101,105
العالم العربي	17,423	154,736	9,129	30,578	82,175	6,920
أوروبا	31,101	81,350	45	31,482	105,984	–
آسيا	10,453	31,514	739	12,194	44,059	743
أمريكا الشمالية	82,420	6,980	-	61,608	3,449	–
أخرى	18,302	20,617	-	20,540	23,824	–
	2,684,571	2,387,812	188,613	2,261,353	1,980,186	108,768

	2021			2020		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	620,052	136,382	17,603	513,933	165,716	1,015
بنوك ومؤسسات مالية	719,341	689,120	14,018	535,514	663,899	18,510
عقاري	350,537	165,382	42,395	360,618	157,207	20,257
تجاري وصناعي	296,316	320,734	102,159	268,417	282,882	53,487
أفراد	629,780	718,962	6,752	506,080	570,893	7,501
أخرى	68,545	357,232	5,686	76,791	139,589	7,998
	2,684,571	2,387,812	188,613	2,261,353	1,980,186	108,768

33 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

33.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2021			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:	412	-	(412)	-

	2020			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:	416	–	(416)	–

33.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2021			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.10	560	(0.10)	(560)
دولار أمريكي	0.10	466	(0.10)	(466)

	2020			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.10	447	(0.10)	(447)
دولار أمريكي	0.10	242	(0.10)	242

33 مخاطر السوق (يتبع)

إصلاح مؤشر معدل الربح

معدل LIBOR هو معدل مقياسي ويتم على أساسه تقدير إذا ما كانت البنوك بإمكانها تقديم تسهيلات التمويل لبنوك أخرى على أساس غير مضمون. تم نشر معدل LIBOR لخمس عملات مختلفة، ولسبع استحقاقات مختلفة. بعد سنة 2021، لن يكون المشاركة في نشر معدل LIBOR إلزامياً من قبل البنوك، وذلك وفقاً لهيئة السلوك المالي، وهي الجهة المنظمة لمعدل LIBOR. بدلاً من ذلك، سيتم نشر معايير جديدة، والذي يكون معدلاً خالياً من المخاطر لعملات مختلفة والتي سيتم مراقبتها من قبل الجهات التنظيمية المعنية. تملك المجموعة عقود ذات معدلات ربح متغيرة بناء على معدل LIBOR. قيمت المجموعة الأثر المحتمل للانتقال على الأنظمة والعمليات، وهي في طور تحديث بنيتها التحتية للتعامل مع المتطلبات. علاوة على ذلك، ستتبع المجموعة توصية لجنة المعدل المرجعي البديل، والمصرف المركزي، والاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM، لاعتماد الاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدل الربح للتعرضات الجديدة و / أو العقود القديمة، بما يتماشى مع ممارسة السوق. تعمل المجموعة حالياً على نقل العقود القديمة، وفقاً لتسويات إيقاف الهامش الموصى بها، للحفاظ على التكافؤ الاقتصادي ووفقاً للغة الاحتياطية و / أو البروتوكول، حسب الاقتضاء.

إلى المعدل الخالي من المخاطر لمحفظة التمويل الخاصة بها.

33.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2021 و2020.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	2021 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	2020 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية
جنيه إسترليني	(33)	4,051
شيلينغ كيني	-	109
يورو	(36,175)	(10,496)
دينار جزائري	10,676	8,773
أخرى	199	(3,445)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2021 ألف دينار بحريني	الأثر على حقوق الملكية 2021 ألف دينار بحريني	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2020 ألف دينار بحريني	الأثر على حقوق الملكية 2020 ألف دينار بحريني
جنيه إسترليني	10	(3)	-	10	405	–
شيلينغ كيني	10	-	-	10	11	–
يورو	10	(3,618)	-	10	(1,050)	–
دينار جزائري	10	-	1,068	10	–	877
أخرى	10	20	-	10	(345)	–
المجموع		(3,601)	1,068		(979)	877

34 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

34 مخاطر السيولة (يتبع)

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 322.93%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 343.93%. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 117.75%.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاع المصرفي في مملكة البحرين. وكانت هذه الإجراءات تهدف لتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد، بالإضافة لمساعدة البنوك على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. ولقد اشتملت هذه الإجراءات على ما يلي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%

بيان الاستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الأصول والخصوم اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2021 في إيضاح 43 من البيانات المالية الموحدة.

	2021				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	-	-	-	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	129,189	4,671	-	-	133,860
صكوك سيادية	15,293	66,725	294,905	236,480	613,403
صكوك الشركات	8,687	1,875	12,574	3,149	26,285
موجودات تمويلات	172,812	170,283	372,765	91,108	806,968
موجودات إيجارات تمويلية	6,836	47,209	129,023	372,841	555,909
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	91,591	91,591
استثمارات عقارية	-	-	-	57,961	57,961
عقارات قيد التطوير	-	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	10,145	135	535	35,183	45,998
الشهرة	-	-	-	25,971	25,971
	652,111	290,898	809,802	931,760	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	69,763	56,726	402	-	126,891
حسابات جارية للعملاء	482,739	-	-	-	482,739
تمويل مرابحة لأجل	55,240	27,518	2,211	15,247	100,216
مطلوبات أخرى	24,976	-	-	28,813	53,789
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	977,655	538,919	101,411	6,192	1,624,177
	1,610,373	623,163	104,024	50,252	2,387,812

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2020				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	288,266	–	–	–	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	32,670	5,295	–	–	37,965
صكوك سيادية	18,035	39,157	268,005	67,911	393,108
صكوك الشركات	1,285	8,974	6,136	–	16,395
موجودات تمويلات	119,917	185,121	398,566	110,845	814,449
موجودات إيجارات تمويلية	31,293	28,646	154,565	254,859	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	–	98,034	98,034
استثمارات عقارية	–	–	–	67,586	67,586
عقارات قيد التطوير	–	–	–	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	–	–	–	12,036	12,036
موجودات أخرى	12,032	397	1,166	21,642	35,237
الشهرة	–	–	–	25,971	25,971
	503,498	267,590	828,438	661,827	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	59,283	57,298	302	–	116,883
حسابات جارية للعملاء	363,970	–	–	–	363,970
تمويل مرابحة لأجل	137,461	66,752	2,211	15,247	221,671
مطلوبات أخرى	41,404	68	4,673	6,137	52,282
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	734,904	407,881	82,272	323	1,225,380
	1,337,022	531,999	89,458	21,707	1,980,186

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020:

	2021				
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	69,955	57,552	419	-	127,926
حسابات جارية للعملاء	482,739	-	-	-	-	482,739
تمويل مرابحة لأجل	-	55,722	28,136	3,685	15,418	102,961
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	435,663	543,223	546,893	109,188	7,476	1,642,443
ارتباطات والتزامات محتملة	-	35,431	58,904	13,113	81,165	188,613
مطلوبات مالية أخرى	13,654	-	-	-	-	13,654
	932,056	704,331	691,485	126,405	104,059	2,558,336

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2020					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	59,512	58,207	327	–	118,046
حسابات جارية للعملاء	363,970	–	–	–	–	363,970
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	139,085	68,223	3,733	15,761	226,802
تمويل مرابحة لأجل	246,131	489,823	416,664	88,801	428	1,241,847
ارتباطات والتزامات محتملة	–	25,617	43,948	18,003	21,200	108,768
مطلوبات مالية أخرى	12,353	16,965	–	–	–	29,318
	622,454	731,002	587,042	110,864	37,389	2,088,751

35 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.
الخزينة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الاستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر:

	2021				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي الدخل	55,414	11,229	(2,399)	-	64,244
نتيجة القطاع	16,823	8,763	(4,362)	-	21,224
موجودات القطاع	1,419,859	1,075,488	185,799	3,425	2,684,571
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	1,899,701	480,239	7,617	297,014	2,684,571

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2020				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي الدخل	55,661	10,726	(8,967)	–	57,420
نتيجة القطاع	12,473	7,764	(11,119)	–	9,118
موجودات القطاع	1,338,978	727,651	192,012	2,712	2,261,353
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	1,311,031	660,947	7,469	281,906	2,261,353

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

36 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 141,004 ألف دينار بحريني (2020: 158,458 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات الصادرة عن عملائها.

37 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

38 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 291 ألف دينار بحريني (2020: 209 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي وإيه إس بي سيشل والبنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

39 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 554 ألف دينار بحريني (2020: 920 ألف دينار بحريني)، منها 271 ألف دينار بحريني (2020: 745 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

40 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2021 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.6 فلس (2020: بواقع 2.3 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2021 بنسبة 2.577% من قاعدة الزكاة بمبلغ 233.146 ألف دينار بحريني (2020: 187,369 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

41 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

41 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظة الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2021	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	455,723	157,680	-	613,403
صكوك الشركات	14,132	379	11,774	26,285
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,116	302	86,823	91,241
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	350	350
	473,971	158,361	98,947	731,279

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	67,704	325,404	–	393,108
صكوك الشركات	1,866	3,978	10,551	16,395
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,162	3,313	90,209	97,684
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	350	350
	73,732	332,695	101,110	507,537

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	90,559	98,933
تغيرات القيمة العادلة	(3,386)	(10,434)
التسديدات خلال السنة	-	(231)
إضافات خلال السنة	-	2,291
في 31 ديسمبر	87,173	90,559

ما يلي ملخص لتحليل الحساسية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض عدا المتاجرة من المستوى الثالث

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2021 بآلاف الدنانير البحرينية	الحركة المحتملة المعقولة +/- (في متوسط المدخلات)	الزيادة / (النقص) في التقييم
العقار المعني	تقييم الموجودات	117,065	+/-5%	5,853 /(5,853)
التدفقات النقدية المخصومة	معدل الإشغال والخصم	15,109	+/-5% و+/-1%	1,095 /(1,197)

41 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

تحركات القيمة العادلة لمحفظة لصكوك مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد، كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	10,551	11,320
إضافات	10,994	13,411
تغيرات القيمة العادلة	-	(3,426)
استبعادات	(9,771)	(10,754)
كما في نهاية السنة	11,774	10,551

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

42 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء البنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام «الأشخاص الإعتياديين» (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

43 النسب التنظيمية

1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، كما يلي:

	مجموع القيمة المرجحة	
	31 ديسمبر 2021 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2020 ألف دينار بحريني
مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة	579,523	195,494
صافي التدفقات النقدية	180,147	157,730
نسبة تغطية السيولة %	343.93%	126.41%
الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي	80%	80%

43 النسب التنظيمية (يتبع)

2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	كما في	
	31 ديسمبر 2021 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2020 ألف دينار بحريني
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال قبل التسويات التنظيمية	295,333	277,655
مطروحاً: التسويات التنظيمية	25,971	25,971
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال بعد التسويات التنظيمية	269,362	251,684
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	36	26
تسويات رأس المال من الفئة الثانية	34,596	35,745
رأس المال التنظيمي	303,994	287,455
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان	934,629	988,982
الموجودات الموزونة لمخاطر السوق	27,314	250
الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية	103,250	97,200
مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر	1,065,193	1,086,432
مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر	1,065,193	1,086,432
نسبة كفاية رأس المال	28.54%	26.46%
نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى	25.29%	23.17%
الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي	12.50%	12.50%

كما في 31 ديسمبر 2021، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى.

وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/106/2020 المؤرخ 17 مارس 2020 وتعميم رقم OG/296/2021 المؤرخ 26 أغسطس 2020 و OG/431/2020 المؤرخ 29 ديسمبر 2020، فقد تم تخفيض الحد الأدنى إلى 80% حتى يونيو 2022، بغرض احتواء تداعيات جائحة الكورونا.

43 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	272,744	-	-	34,596	307,340
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	85,820	3,048	6,445	90,869
ودائع أقل استقراراً	-	501,988	113,787	80,423	634,621
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,322,106	149,710	56,041	522,229
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	67,695	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	272,744	1,977,609	266,545	177,505	1,555,059
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	29,612
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	-	366,087	6,367	5,878	63,974
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	-	227,810	153,681	756,908	812,050
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	110,335	71,718
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	-	-	-	188,086	122,256
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	188,086	122,256
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	-	12,743	-	3,151	9,050
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	241,383	5,809	-	30,018	274,306
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	188,333	-	-	9,417
مجموع التمويل المستقر المطلوب	241,383	800,782	160,048	984,041	1,320,665
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	117.75%

43 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	255,056	–	–	35,745	290,801
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع أقل استقراراً	–	442,336	125,503	66,951	578,006
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	–	1,032,384	189,353	58,126	374,683
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	–	64,101	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	255,056	1,538,821	314,856	160,822	1,243,490
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	–	–	–	–	17,604
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	–	245,585	416	4,911	41,956
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	–	225,592	133,368	740,303	775,213
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	167,627	108,958
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	–	–	–	131,367	85,388
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	131,367	85,388
الأوراق المالية/الصكوك غير					
المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	–	7,386	6,567	780	3,337
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	292,513	3,980	–	24,007	308,941
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	–	145,464	–	–	7,273
مجموع التمويل المستقر المطلوب	292,513	628,007	140,351	901,368	1,244,015
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	–	–	–	–	99.96%

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2021

44 حدث لاحق

بعد تاريخ نهاية السنة، اتفق بنك السلام مع شركة إثمار القابضة ش.م.ب على استحواذ بنك السلام على وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك إثمار، وحصة ملكية شركة إثمار القابضة في كل من بنك البحرين والكويت ش.م.ب (بي بي كي) ومجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة) على التوالي. تم تنفيذ مذكرة تفاهم بين المنشأتين في أكتوبر 2021. تظل الصفقة خاضعة لموافقة مساهمي شركة إثمار القابضة، والتوقيع على الاتفاقيات النهائية.

45 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة،ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً. تم تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (32) بأثر رجعي، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

معلومات إضافية غير مدققة

في 31 ديسمبر 2021

تماشيا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم OG/417/2021 الصادر في 23 ديسمبر 2021، والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية، وسط الأثار المالية الحالية لتفشي جائحة كورونا (كوفيد–19)، قدم البنك معلومات إضافية عن تأثير هذه الجائحة على بياناتها المالية ونتائج عملياتها.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد–19) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات في جميع أنحاء العالم تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً كبيراً على بنك السلام وشركاته التابعة الرئيسية (يشار إليها مجتمعة "المجموعة") وشركاته الزميلة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد–19)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاع المصرفي في مملكة البحرين، وذلك لتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.
- تخفيفات رأسمالية من خلال إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة. بالإضافة لذلك، فقد أدت جائحة كورونا لانخفاض حجم المعاملات والرسوم ذات العلاقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلم البنك مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، وقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة، وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- احتفظت المجموعة باحتياطي نقدي أقل، نتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 3%.
- نتيجة لسيناريو السيولة المجهد في السوق، اضطر البنك لتكبد مصروفات تمويل أعلى للحصول على ودائع جديدة وصرف العملات الأجنبية.

بعد التأجيل الأول، أعلن مصرف البحرين المركزي عن أربع فترات تأجيل أخرى من سبتمبر 2020 إلى يونيو 2022 ، حيث تم تأجيل المدفوعات، وسُمح للبنك باحتساب الأرباح على المبالغ المؤجلة. وأدى ذلك إلى تأثير إضافي على سيولة البنك ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

معلومات إضافية غير مدققة (يتبع)

في 31 ديسمبر 2021

فيما يلي ملخص للآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

	صافي الأثر على المجموعة - المتراكم		
ألف دينار بحريني	بيان الدخل الموحد	المركز المالي الموحد	حقوق الملكية الموحد
خسارة التعديل	–	–	(24,768)
إطفاء خسارة التعديل	–	24,768	–
رسوم بطاقات ائتمان أقل	–	–	(282)
منح حكومية	–	–	2,143
معاملات إعادة الشراء الملزمة بمعدل صفري	–	121,613	–
متوسط الانخفاض في الاحتياطي النقدي	–	412,297	–
سيولة مجهدة	–	–	(371)
الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لـكوفيد – 19	(2,423)	(9,053)	–

تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر. كما في 31 ديسمبر 2021، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ثابتة عند 28.54% و322.93% و117.75% على التوالي.

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة إفتراضية للدخل، أو قياس تكلفة إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

لا ينبغي اعتبار المعلومات الواردة في هذا الإفصاح الإضافي كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد – 19) الذي لا يزال يتطور، فإن التقييم أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات، وتأخذ بالاعتبار فقط المجالات الجوهرية للأثر. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد – 19) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات للتدقيق من قبل المدقق الخارجي.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 الإفصاحات

المحتويات

1	مقدمة	143
2	الأداء والمركز المالي	143
3	هيكلة المجموعة ورأس المال	145
	3.1 هيكل المجموعة	145
	3.2 هيكل رأس المال	145
4	نسب ملاءة رأس المال	147
	4.1 ادارة رأس المال	147
5	نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ورسوم رأس المال	147
	5.1 مخاطر الائتمان	147
	5.2 مخاطر السوق	157
	5.3 مخاطر التشغيل	157
	5.4 مخاطر معدل العائد	158
	5.5 مخاطر مركز الأسهم	160
	5.6 المخاطر التجارية المتغيرة	161
	5.7 مخاطر السيولة	161
	5.8 مخاطر أخرى	161
6	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	161
7	إفصاحات أخرى	163
	7.1 مخاطر العملة	163
	7.2 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة	163
	7.3 التسهيلات المعاد هيكلتها	164
	7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقات حق الرجوع	164
	7.5 المخاطر القانونية والمطالبات	164
	7.6 نظام حماية الودائع	164
	7.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية	164
	7.8 التعرضات التي تتجاوز الحدود الرقابية	164
	7.9 عقوبات مصرف البحرين المركزي	164
	ملحق 1 – مكونات الإفصاح عن رأس المال	165
	ملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر	171
	ملحق 3 – نسبة تغطية السيولة	173
	ملحق 4 – نسبة الاستدانة	174

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2021

1 مقدمة

بدأ سريان متطلبات مصرف البحرين المركزي، التي تعمل كإطار مشترك لتنفيذ اتفاقية بازل 3 في مملكة البحرين، بتاريخ 1 يناير 2015.

تقوم اتفاقية بازل على ثلاثة دعائم:

الدعامة **1** وتصف أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي، وتحدد قواعد احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر (RWAs) لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، بالاضافة الى اشتقاق قاعدة رأس المال التنظيمي. ويتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال على أساس أنها نسبة رأس المال التنظيمي للبنك إلى مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

الدعامة **2** وتتعلق بعملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر للمؤسسات المالية وملاءة رأس المال الخاصة بها.

الدعامة **3** وتتعلق بانضباط السوق، ويتطلب من البنك نشر معلومات مفصلة نوعياً وكمياً عن سياساته لإدارة المخاطر وملاءة رأس المال وطرق المعالجات لاستكمال الدعامتين الأولين وعملية المراجعة الاشرافية.

إن الافصاحات الواردة في هذه الوثيقة هي إضافة إلى الافصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة والتي يتم إعدادها وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية اللإسلامية ووفقًا لقانون الشركات التجارية في البحرين وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية ولائحة قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي (المجلد 2) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

2 الأداء والمركز المالي

تأسس البنك في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين. ويمارس البنك نشاطاته وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية بما يتطابق مع المتطلبات التنظيمية للبنوك الإسلامية التي حددها مصرف البحرين المركزي. إن الأسهم العادية للبنك مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي، ويعمل بموجب ترخيص الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

في 30 مارس 2014، استحوذ البنك على حصة قدرها 100% في بي إم آي بنك ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة مساهمة مقفلة في مملكة البحرين، من خلال تبادل الأسهم. وفي شهر يناير 2015، اعتمدت هيئة الرقابة الشرعية تحول بي إم آي بنك الى بنك اسلامي اعتبارًا من 1 يناير 2015 وتصبح عملياته متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية اعتبارًا من 1 يناير 2015.

في 29 نوفمبر 2016، وافق مساهمو بي إم آي بنك على نقل عمليات بي إم آي بنك إلى البنك. وفي 17 أبريل 2017 تمت الموافقة على نقل الأعمال من قبل مصرف البحرين المركزي والتي تم نشرها لاحقًا في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 أبريل 2017. وقام البنك بنقل غالبية حقوق بي إم آي بنك وتحمل جميع التزاماته وفقًا لقيمها الدفترية.

خلال عام 2016، استحوذ البنك على حصة قدرها 70% في مصرف السلام سيشل المحدود ("ASBS")، (المعروف سابقًا باسم " BMIO ") وهو بنك خارجي في سيشيل. ويعمل مصرف السلام سيشل المحدود بموجب ترخيص مصرفي خارجي صادر عن مصرف سيشيل المركزي. وكان بنك BMIO يعمل بموجب ترخيص مصرفي خارجي صادر عن مصرف سيشيل المركزي. واعتبارا من 20 مايو 2016، تم منح ASBS ترخيص ممارسة الأعمال المصرفية والذي يسمح له بممارسة الأنشطة المصرفية الخارجية والداخلية. وتم الانتهاء من جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بتخصيص الأسهم فيما تم البدء بتحويل جميع عمليات ASBS لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ووفقًا للائحة قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي CA–B.1.4 ولغرض الإفصاح عن الموجودات الموزونة المخاطر وحساب ملاءة رأس المال، حصل البنك على موافقة من مصرف البحرين المركزي لتجميع التعرضات الموزونة المخاطر الخاصة ببنك ASBS، وبالتالي أصبحت التعرضات الموزونة المخاطر لـ ASBS لا تشكل جزءًا من جميع الإفصاحات الواردة في وثيقة الإفصاح المتعلقة بـ بازل 3.

يعمل البنك وشركته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال 9 فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشيل ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل أنشطة البنك إدارة حسابات الاستثمار التي تتقاسم الأرباح، وتقديم عقود التمويل الإسلامي، والتعامل في العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل، وإدارة العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وغيرها من الأنشطة المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية الإسلامية المنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي، ويشار إلى البنك مع الشركات التابعة له بإسم "المجموعة."

تم إعداد البيانات المالية الموحدة والإفصاحات التنظيمية لملاءة رأس المال للمجموعة على أساس ثابت حيثما ينطبق ذلك.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

2 الأداء والمركز المالي (يتبع)

الجدول 2.1: المؤشرات المالية الرئيسية (PD 1.3.9 a,b,c)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2021	ديسمبر2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
إجمالي دخل التشغيل	64,244	57,420	53,527	56,719	62,190	63,000
الربح الصافي	21,224	9,118	21,130	18,520	18,055	16,096
مجموع الموجودات	2,684,571	2,261,353	2,042,803	1,710,310	1,589,228	1,681,293
مجموع حقوق المساهمين	296,759	281,167	320,074	304,822	303,837	324,899
النسب الرئيسية	**ديسمبر 2021**	**ديسمبر2020**	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**
العائد على كل سهم (فلس)	9.1	4.3	9.7	8.7	8.5	7.6
العائد على متوسط الموجودات (%)	0.9	0.4	1.1	1.1	1.1	1.0
العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	7.4	3.0	6.8	6.1	5.7	5.0
التكلفة إلى صافي دخل التشغيل (%)	52.7	52.3	55.6	48.9	39.0	41.4
نسبة مدفوعات أرباح الأسهم (%)	79.8	126.4	83.9	81.0	83.0	66.5
نسبة حصيلة أرباح الأسهم (%)	4.0	6.8	8.0	7.0	6.1	4.2
هامش صافي الربح على متوسط الموجودات الإسلامية (%)	2.9	3.4	2.7	2.9	3.2	2.7

جدول 2.2 الملخص المالي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2021	ديسمبر2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	288,266	219,456	82,587	66,351	131,990
صكوك سيادية	613,403	393,108	345,305	354,215	363,569	358,269
إيداعات لدى المؤسسات المالية	133,860	37,965	114,803	163,305	141,225	182,452
صكوك الشركات	26,285	16,395	22,162	9,222	10,419	28,934
موجودات التمويلات	806,968	814,449	685,756	568,905	532,535	478,798
موجودات الإيجارات التمويلية	555,909	469,363	389,742	256,892	213,238	188,485
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,591	98,034	108,991	107,508	111,325	122,073
عقارات استثمارية	57,961	67,586	72,774	74,261	66,782	51,863
عقارات للتطوير	2,943	2,943	2,943	6,290	6,448	17,781
استثمار في شركات زميلة	14,533	12,036	10,640	15,972	16,835	10,561
موجودات أخرى	45,998	35,237	44,260	45,182	34,530	64,276
الشهرة	25,971	25,971	25,971	25,971	25,971	25,971
الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	-	-	-	-	19,840
إيداعات من المؤسسات المالية	126,891	116,883	211,459	144,125	154,765	132,032
إيداعات العملاء	-	-	-	705,924	602,784	723,439
الحسابات الجارية للعملاء	482,739	363,970	289,456	251,842	283,886	279,609
تمويل مرابحة لأجل	100,216	221,671	145,590	155,543	79,986	91,837
مطلوبات أخرى	53,789	52,282	41,481	48,293	45,089	49,260
مطلوبات متعلقة بأصول مصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	-	-	-	-	11,421
حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار	1,624,177	1,225,380	1,034,743	99,761	118,881	68,796
منها: عقود وكالة من مؤسسات مالية	299,607	264,784	210,887	-	-	-
منها: عقود وكالة ومضاربة من العملاء	1,324,570	960,596	823,856	-	-	-
رأس المال	**ديسمبر 2021**	**ديسمبر2020**	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**
ملاءة رأس المال (%)	28.5	26.5	21.2	20.6	21.4	21.6
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات (%)	11.1	12.4	15.7	17.8	19.1	19.3
إجمالي ودائع العملاء / حقوق الملكية (مرات)	6.1x	4.7x	3.5x	3.5x	3.3x	3.3x

2 الأداء والوضع المالي (يتبع)

جدول 2.2 الملخص المالي (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

السيولة والنسب الأخرى	ديسمبر 2021	ديسمبر2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
عقود التمويل الإسلامي / إجمالي الموجودات (%)	50.8	56.8	52.6	48.3	46.9	39.7
الاستثمارات / إجمالي الموجودات (%)	30.1	26.1	27.6	33.2	36.2	36.2
الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات (%)	32.7	18.3	22.7	23.2	26.9	29.2
الموجودات السائلة / ودائع حساب الاستثمار الجاري وغير المقيد (%)	41.7	26.0	35.0	112.8	106.2	141.1
ودائع العملاء / إجمالي الموجودات (%)	67.3	58.6	54.5	61.8	63.3	63.8
مستحقات من البنوك والمؤسسات المالية / إجمالي الموجودات (%)	5.0	1.7	5.6	9.5	8.9	10.9
الموجودات بين البنوك / المطلوبات بين البنوك (%)	105.5	32.5	54.3	113.3	91.3	138.2
عقود التمويل الإسلامي / ودائع العملاء (%)	75.4	96.9	96.6	78.1	74.2	62.3
عدد الموظفين	376	363	355	341	322	333

3 هيكلة المجموعة ورأس المال

3.1 هيكل المجموعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للسنة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة").

كانت الشركات التابعة والزميلة الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2021 ومعاملتها لأغراض ملاءة رأس المال على النحو التالي:

الشركات التابعة	تصنيف المنشأة حسب نموذج ملاءة رأس المال (CA)	المعاملة البنكية
مصرف السلام سيشل	شركة مصرفية تابعة	تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي في 28 يونيو 2016
كناز القدم للعقارات الاستثمارية ذ.م.م.	منشأة تجارية	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
كناز الهملة للعقارات الاستثمارية ذ.م.م.		
واحات المحرق للعقارات الاستثمارية ذ.م.م.		
ASB بايوديزل 1		
الشركات الزميلة		
مصرف السلام **الجزائر**	منشأة مالية	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
بنك الخليج الافريقي		
شركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م	منشأة تجارية	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
شركة ان. اس العقارية ذ.م.م.		
شركة دراري للاستثمار ذ.م.م.		
شركة برج الصفوة للعقارات الاستثمارية ذ.م.م.		

3.2 هيكل رأس المال

يتألف إجمالي رأس مال المجموعة وقدره 303,994 ألف دينار بحريني من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 ("CET1") و رأس المال الإضافي من الفئة 1 ("AT1") و رأس المال من الفئة 2 ("T2") الموضح بالتفصيل في الجدول التالي: (PD 1.3.11)

بلغ رأس المال الصادر والمدفوع للمجموعة 241,972 ألف دينار بحريني في 31 ديسمبر 2021، ويتكون من 2,419,723 ألف سهم بقيمة 0.100 دينار بحريني لكل سهم. (PD 1.3.11)

وتعتقد الإدارة بأن هيكل رأس المال الحالي يغطي الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

3 هيكلة المجموعة ورأس المال (يتبع)

3.2 هيكل رأس المال (يتبع)

جدول 3.1 تفاصيل قاعدة رأس مال البنك (PD 1.3.12, 13, 14, 15, 16)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	رأس المال الإضافي من الفئة 1	رأس المال من الفئة 2
الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل	241,972		
أسهم الخزينة	(12,473)		
احتياطيات قانونية	18,600		
علاوة إصدار السهم	209		
الأرباح المستبقاة	19,097		
صافي الدخل / الخسائر المتراكمة المرحلية الحالية	22,213		
الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية المتوفرة للبيع	9,532		
الأرباح والخسائر الناتجة من تحويل عملات الشركات التابعة الأجنبية إلى عملة الشركة الأم	(3,985)		
مجموعة حقوق الأقلية في الشركات المصرفية التابعة مع الإقرار برأس مال الأسهم العادية المستوى1	168		
إجمالي الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 قبل التسويات التنظيمية	**295,333**		
مطروحاً:			
الشهرة	(25,971)		
إجمالي الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 بعد التسويات التنظيمية أعلاه	**269,362**		
الأدوات الصادرة عن البنوك التابعة لأطراف ثالثة		36	48
احتياطي إعادة تقييم الموجودات – الممتلكات والمنشآت والمعدات		-	22,865
مخصصات خسائر التمويل العامة		-	11,683
الإجمالي المتاح من رأس المال الاضافي من الفئة 1 ورأس المال من الفئة 2		**36**	**34,596**
مجموع الفئة 1		**269,398**	
إجمالي رأس المال (PD 1.3.20 a)			**303,994**

جدول 3.2

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	التعرضات الموزونة للمخاطر		
	الائتمان	التشغيلية	السوق
التعرضات الموزونة للمخاطر (تمويل ذاتي)	724,046	102,426	27,314
التعرضات الموزونة للمخاطر (حساب الاستثمار غير المقيد)	203,389	-	-
تجميع التعرضات الموزونة للمخاطر	7,195	824	-
التعرضات الموزونة للمخاطر بعد التجميع	**934,629**	**103,250**	**27,314**
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر			**1,065,193**

	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	الفئة الأولى لرأس المال	مجموع رأس المال
النسبة المئوية لمجموع التعرضات الموزونة للمخاطر (نسبة ملاءة رأس المال) (PD 1.3.20 a)	**25.29%**	**25.29%**	**28.54%**
الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (قبل CCB)	**6.50%**	**8.00%**	**10.00%**
معدل الاحتفاظ برأس المال (CCB)	**2.50%**	**2.50%**	**2.50%**
الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (بعد CCB)	**9.00%**	**10.50%**	**12.50%**

*محسوبة وفقاً لنموذج ملاءة رأس المال – المجلد 2 الصادر عن مصرف البحرين المركزي. لم يتم اعتبار ASBS كشركة تابعة جوهرية حيث أن رأسمالها التنظيمي أقل من 5% من قاعدة رأس المال الموحدة للمجموعة.

4 نسب ملاءة رأس المال

لا توجد أي عوائق تحول دون تحويل الأموال أو إعادة تخصيص رأس المال التنظيمي، وللمجموعة رأس مال كاف لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة **(PD 1.3.6.c و PD 1.3.16)**

4.1 إدارة رأس المال

عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP)

تهدف إدارة رأس المال للمجموعة إلى الحفاظ على المستوى الأمثل لرأس المال لتمكينها من متابعة الاستراتيجيات التي تقدم قيمة المساهمين على المدى الطويل، مع الحفاظ دائمًا على الحد الأدنى لمتطلبات النسب المحددة من الجهات الرقابية ومخاطر الدعامة 2 من اتفاقية بازل 3.

تشمل المبادئ الأساسية لإدارة رأس المال:

- المحافظة على رأس مال كاف كمانع للخسائر غير المتوقعة لحماية أصحاب المصلحة كالمساهمين والمودعين.
- زيادة العائد على رأس المال وتحقيق عائد مستدام أعلى من تكلفة رأس المال.

تتم مراقبة ملاءة رأس مال المجموعة باستخدام القواعد والنسب التي وضعها مصرف البحرين المركزي. والهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من التزامها بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج. وقد امتثلت المجموعة بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال

تبنت المجموعة المنهج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومنهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض إعداد التقارير للجهات الرقابية. وفيما يلي متطلبات رأس المال الموزونة المخاطر لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للمجموعة.

5.1 مخاطر الائتمان

أ. تعريف فئات التعرض لكل محفظة نموذجية (PD 1.3.21 a)

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. وتصنف التعرضات وفقًا لمعيار المحفظة الاساسية لملاءة رأس المال المذكورة في إطار اتفاقية بازل 3 لمصرف البحرين المركزي والتي تغطي النهج الموحد لمخاطر الائتمان.

فيما يلي أوصاف فئات الطرف المقابل إلى جانب أوزان المخاطر المستخدمة في إشتقاق الموجودات الموزونة للمخاطر:

أ. مطالبات سيادية

تتعلق بالتعرضات للحكومات وبنوكها المركزية. يتم وزن المخاطر بالنسبة للبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0%، فيما يتم منح وزن للمطالبات على جميع الجهات السيادية الأخرى بنسبة 0% حيث يتم تصنيف هذه المطالبات وتمويلها بالعملة المحلية ذات الصلة بتلك السيادة. ويتم تصنيف المخاطر على المطالبات السيادية، بخلاف تلك المذكورة أعلاه، بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ب. مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)

تم تخصيص وزن 0% لمخاطر مؤسسات القطاع العام في البحرين، أما جهات القطاع العام السيادية الأخرى، التي خصصت لها الجهات الرقابية المحلية نسبة 0% كوزن للمخاطر بالعملة المحلية ذات الصلة، فأنه يتم تعيين وزن المخاطر بنسبة 0%، كما هو مخصص من قبل مصرف البحرين المركزي. تتم موازنة مؤسسات القطاع العام بخلاف تلك المذكورة أعلاه بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ج. مطالبات على البنوك

يتم وزن المخاطر على البنوك بناءً على التصنيفات المخصصة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية، ومع ذلك، قد يتم تحديد وزن للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المؤسسة محليًا بنسبة 20% عندما تكون هذه المطالبات على البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي قدره ثلاثة أشهر أو أقل، ويتم تصنيف المطالبات وتمويلها أما بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي.

وتحدد أوزان المخاطر التفضيلية التي تعد بفئة واحدة أفضل من مخاطر المطالبات القياسية الموزونة على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات أجل استحقاق أصلي مدته ثلاثة أشهر أو أقل، مقومة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. ويسمح بأوزان المخاطر التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل للبنوك المرخص لها في السلطات القضائية الأخرى فقط إذا سمحت الجهة الرقابية أيضا بأوزان المخاطر التفضيلية قصيرة الأجل على البنوك التابعة له.

ولن تحصل أية مطالبة على بنك غير مصنف على وزن مخاطرة أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بجهة التأسيس السيادية. ويتم تحديد وزن المخاطر على الاستثمارات الكبيرة في الديون الثانوية للبنوك والأوراق المالية والهيئات المالية بنسبة 250% والاستثمارات التي تتجاوز 15% من الأسهم العادية المستوى 1 للبنك، ثم سيتم خصم المبلغ الزائد من رأس مال البنك.

د. مطالبات على محفظة الشركات، بما في ذلك شركات التأمين

تعتبر المطالبات على محفظة الشركات بما في ذلك شركات التأمين بأنها موزونة المخاطر على أساس التصنيفات الائتمانية. ويتم تحديد أوزان مخاطر مطالبات الشركات غير المصنفة بنسبة 100%.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

هـ. مطالبات على محفظة التجزئة التنظيمية

تخصص لمطالبات التجزئة المشمولة في محفظة التجزئة التنظيمية مخاطر موزونة نسبتها 75% (باستثناء عقود التمويل الإسلامي التي فات موعد استحقاقها)، إذا كانت تفي بالمعايير المذكورة في قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي.

و. الرهون العقارية

تخضع المطالبات المضمونة برهن على الرهونات السكنية والعقارات التجارية لحد أدنى من المخاطر بنسبة 35% و 75% و 100% على التوالي.

ز. الذمم المدينة التي مضى موعد استحقاقها (PD 1.3.22 a)

الجزء غير المضمون من حسابات الذمم المدينة وذمم الإيجارات (بخلاف عقد تمويل الرهن العقاري السكني المؤهل) المتأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوما، فإنه يتم وزنها للمخاطر على النحو التالي (مخصومًا منها مخصصات محددة و شاملة مبالغ مشطوبة معينة):

(أ) وزن المخاطر بنسبة 150% عندما تقل المخصصات المحددة عن 20% من المبلغ المستحق من التسهيل.

(ب) وزن المخاطر بنسبة 100% عندما تكون المخصصات المحددة 20% أو أكثر من المبلغ المستحق من التسهيل.

ح. الإستثمار في الأوراق المالية والصكوك

يتم وزن الاستثمارات في الأسهم المدرجة بنسبة 100% و 150% اذا كانت غير مدرجة. الاستثمارات في الصكوك موزونة للمخاطر استناداً إلى التصنيفات الإئتمانية للطرف المقابل.

ط. العقارات المحتفظ بها

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (أي تلك المملوكة بصورة مباشرة او كشركات تابعة أو زميلة أو أي ترتيبات أخرى مثل العُهد او الصناديق او الصناديق الإستثمارية العقارية) يجب أن تكون موزونة المخاطر بنسبة 200%، في حين يتم وزن المخاطر في الاستثمارات في الشركات العقارية المدرجة والاستثمارات في الشركات العقارية غير المدرجة بنسبة 300% و 400% على التوالي. كما يتم وزن المخاطر بالنسبة للعقارات التي يشغلها البنك بنسبة 100%.

ي. الموجودات الأخرى

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100%.

الجدول 5.1: المخاطر الممولة وغير الممولة

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية

نوع المخاطر	اجمالي مخاطر الإئتمان	تقليل مخاطر الإئتمان	صافي مخاطر الإئتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى من رأس المال
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	117,694	–	117,694	34,030	4,254
صكوك سيادية	613,546	–	613,546	1,445	181
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	–	–	–
صكوك الشركات	23,148	–	23,148	19,914	2,489
تمويل مرابحة	29,191	1,447	27,744	27,771	3,471
تمويل مضاربة	21,923	2,912	19,011	18,646	2,331
مشاركة	29	–	29	29	4
بطاقات ائتمان	34	–	34	26	3
موجودات الإيجارات التمويلية	36,601	36,036	565	440	55
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	92,354	–	92,354	363,021	45,378
عقارات استثمارية	57,961	–	57,961	115,922	14,490
عقارات للتطوير	2,943	–	2,943	5,886	736
استثمار في شركات زميلة	14,533	–	14,533	36,332	4,542
موجودات أخرى	39,518	–	39,518	40,443	5,055
مجموع التعرضات الممولة	**1,049,475**	**40,395**	**1,009,079**	**663,905**	**82,988**
مطلوبات والتزامات محتملة	94,092	–	94,092	60,141	7,518
مجموع التعرضات غير الممولة	**94,092**	-	**94,092**	**60,141**	**7,518**
تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر لمصرف السلام سيشل المحدود	-	-	-	7,195	899
إجمالي التعرضات	**1,143,566**	**40,395**	**1,103,171**	**731,241**	**91,405**

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول 5.1: المخاطر الممولة وغير الممولة (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

نوع المخاطر	اجمالي مخاطر الإئتمان	تقليل مخاطر الإئتمان	صافي مخاطر الإئتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر*30%	الحد الأدنى من رأس المال
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	189,747	–	189,747	4,599	575
إيداعات لدى مؤسسات مالية	131,211	–	131,211	12,019	1,502
تمويل مرابحة	357,864	31,467	326,397	49,906	6,238
تمويل مضاربة	379,555	59,618	319,937	70,991	8,874
مشاركة	32,950	–	32,950	9,808	1,226
بطاقات ائتمان	3,552	–	3,552	917	115
موجودات الإيجارات التمويلية	520,078	132,311	387,768	55,148	6,894
مجموع التعرضات الممولة	**1,614,957**	**223,396**	**1,391,562**	**203,388**	**25,424**
مطلوبات والتزامات محتملة	–	–	–	–	–
مجموع التعرضات غير الممولة	–	–	–	–	–
إجمالي التعرضات	**1,614,957**	**223,396**	**1,391,562**	**203,388**	**25,424**

الملاحظة أ: وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام، فقد تم استخراج الإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الإئتمان بموجب النهج الموحد من المستندات المعدة بناءً على استمارة PIRI المقدمة من قبل البنك الى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل إلى إجمالي مخاطر الإئتمان بعد أخذ ما يلي في الإعتبار:

– ادخال التعرضات غير الممولة (بعد عامل تحويل الإئتمان ("CCF")) ، و

– طرح المبلغ الزائد على الحد الأقصى للتعرض الكبير المسموح به.

الملاحظة ج: بلغت التعرضات غير الممولة قبل عامل تحويل الائتمان ("CCF") كما في 31 ديسمبر 2021 مبلغا وقدره 188,613 ألف دينار بحريني.

تركز مخاطر زائدة (PD 1.3.26 a)

تنشأ التركزات عندما يكون عدد من الأطراف ضالعين في نشاطات تجارية مماثلة، أو نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية، أو لها ملامح قتصادية متشابهة مما تتسبب في كون قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية متأثرة بنفس الطريقة من جراء التغييرات في الأحوال الإقتصادية او السياسية أو غيرها. وتشير التركزات الى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي محدد.

ومن أجل تفادي تركزات كبيرة للمخاطر، فقد تم الحرص على أن تشمل سياسات واجراءات المجموعة توجيهات محددة للتركيز على الحدود المخصصة للبلد وللجهة والاحتفاظ بمحفظة متنوعة. ويتم التحكم في التركزات التي يتم التعرف عليها لمخاطر الإئتمان وإدارتها تبعاً لذلك.

فيما يلي إجمالي التعرضات الائتمانية لعقود التمويل الإسلامية والتي تمثل المخاطر على الذمم المدينة وذمم مدفوعات الإيجار المغطاة بضمانات مؤهلة. **(PD 1.3.25 b, c) (PD 1.3.17)**

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول 5.2: إجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.26 b)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

التعرضات الائتمانية الحالية حسب نوعية عقود التمويل الإسلامية	إجمالي القيمة العادلة الإيجابية (ناقصا مخصصات معينة)	منافع المقاصة	التعرضات الائتمانية الحالية الصافية	الضمانات المؤهلة المحتفظ بها (بعد التعديلات المناسبة)*			
				نقد	أسهم حكومية	ضمانات	عقارات	المجموع
تمويل مرابحة	387,055	–	387,055	13,108	29,815	–	–	42,923
تمويل مضاربة	401,478	–	401,478	72,093	–	–	–	72,093
موجودات الإيجارات التمويلية (إجارة منتهية بالتمليك)	556,679	–	556,679	5,841	–	–	349,327	355,168
مشاركة	32,978	–	32,978	–	–	–	–	–
بطاقات ائتمان	3,586	–	3,586	–	–	–	–	–
المجموع	**1,381,776**	**-**	**1,381,776**	**91,042**	**29,815**	**-**	**349,327**	**470,184**

* يعتبر أعلى وأكثر من الضمان الإضافي، بأنه مؤهل بموجب نموذج ملاءة رأس المال، يحتفظ البنك بضمانات إضافية في هيئة رهونات على عقارات سكنية، وضمانات الشركات، وموجودات ملموسة أخرى، والتي يمكن استخدامها للمطالبة بمبلغ الدين في حالة التعثر في السداد.

تركزات مخاطر الائتمان وحدودها العليا

إن المستوى الأول للحماية مقابل خطر ائتماني غير مناسب هو عبر حدود البلد، والقطاع، والحدود المعينة، الى جانب الحدود الإئتمانية للعميل وبنك العميل المحددة من مجلس الإدارة، ومن ثم يتم مراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان الخاصة بالعملاء من الأفراد أو البنوك من خلال تسلسل هرمي للصلاحيات المتدرجة المفوضة للمسئولين.

وتتم مراقبة التركزات ذات الأسماء المفردة بصورة فردية. وحسب أنظمة مصرف البحرين المركزي للضامنين المنفردين، فإنه يتطلب من البنوك التي تأسست في البحرين الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي لأي تعرضات مخطط لها لأي طرف منفرد أو مجموعة من الأطراف المتصلة ببعضها بما يتجاوز 15% من مجموع رأس المال.

كما في 31 ديسمبر 2021 كانت تعرضات المجموعة التي تتجاوز 15% من حدود الضامنين مقابل الأطراف المنفردة وباستثناء تعرضات مصرف البحرين المركزي والتعرضات المعفاة من قبل مصرف البحرين المركزي مبلغا وقدره (لا شيء) (PD 1.3.23 f).

الجدول 5.3 اجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.23 a)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية

نوع التعرض	إجمالي التعرض الإئتماني	متوسط إجمالي التعرض الإئتماني*
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	119,746	153,145
صكوك سيادية	613,403	516,252
صكوك الشركات	26,285	20,819
موجودات التمويلات	40,720	51,337
موجودات الإيجارات التمويلية	36,277	81,248
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,591	95,343
عقارات استثمارية	57,961	59,545
عقارات للتطوير	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	14,533	14,607
موجودات أخرى	45,998	45,812
الشهرة	25,971	25,971
إجمالي التعرضات الممولة	**1,075,428**	**1,067,020**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	188,613	148,610
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**188,613**	**148,610**
إجمالي التعرضات	**1,264,041**	**1,215,630**

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول 5.3 اجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.23 a) (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار

نوع التعرض	اجمالي التعرض الإئتماني	متوسط اجمالي التعرض الإئتماني *
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	189,403	150,981
إيداعات لدى مؤسسات مالية	133,860	136,890
موجودات التمويلات	766,248	754,908
موجودات الإيجارات التمويلية	519,632	452,782
إجمالي التعرضات الممولة	**1,609,143**	**1,495,561**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	–	–
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**-**	**-**
إجمالي التعرضات	**1,609,143**	**1,495,561**

* احتسبت المجموعة متوسط اجمالي تعرضات المخاطر الإئتمانية بالاعتماد على متوسط الأرصدة ربع السنوية.

التقليل من المخاطر، والضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييمات مخاطر الإئتمان للطرف المقابل. وتشتمل أنواع الضمانات في الأساس على النقد والرهن على العقارات وضمانات أعضاء مجلس الإدارة، والشركات، والأفراد من ذوي الثروات الكبيرة والبنوك. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت الضمانات المؤهلة للتقليل من المخاطر (بعد تطبيق التعديلات التنظيمية) مبلغا وقدره 470,184 ألف دينار بحريني.

تقوم الإدارة بمتابعة القيمة السوقية للضمان، وتطلب ضمانات اضافية بموجب الإتفاقية ذات العلاقة، ومن ثم تتابع القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء قيامها بمراجعة كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة وذلك فيما يتعلق بتسهيلات المرابحة والإجارة. كما يقوم البنك بالإستفادة من اتفاقيات المقاصة الرئيسية (Master Netting Agreements) مع الأطراف المقابلة حيثما يكون مناسباً. **(PD 1.3.25 a)**

وتشمل الأنواع الرئيسية للضامنين، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المصنفة والشركات والجهات السيادية المصنفة من قبل جهات التقييم الإئتماني الخارجية، إلى جانب الضمانات الشخصية لمجلس إدارة المقترض وأفراد آخرين من ذوي الثروات.

كما تطلب المجموعة ضمانات إضافية حيثما وحينما يتم تقييم الضمان الذي تم الحصول عليه في الأصل بسعر أقل من الحد الأدنى المطلوب حسب نسبة القرض مقابل القيمة (LTV) الخاصة بالضمان. كما أنه حينما لا يكون العميل في وضع يمكّنه من تقديم ضمان اضافي، تقوم المجموعة بمراجعة الوضع ويتم اتخاذ القرار المناسب بشأن التعرض للعميل المعني.

وتتأكد المجموعة من أنه عند البدء بالتسهيل، يتم الحصول على تقييم من طرف ثالث للضمانات الملموسة المقدمة، وإجراء مراجعة سنوية على التسهيل حيث يتم الحصول على التقييم المعدل للضمان من قبل المثمنون المعتمدون لدى البنك.

في حالة التعثر، تعمل المجموعة مع الطرف المقابل لمناقشة كيفية تسديد التسهيل المستحق. كحل أخير سوف تستخدم أصول الطرف المقابل لتسديد الإلتزام المستحق.

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات

يتم تخصيص التعرضات لكل منطقة جغرافية على حده حسب البلد الذي توجد فيه مخاطر التعرض الخاصة بالتسهيل. فيما يلي التوزيع الجغرافي للتعرضات حسب نوعية المخاطر (بما في ذلك عقود التمويل، واستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وعقارات استثمارية، وعقارات للتطوير، والاستثمار في الشركات الزميلة) والممولة أو غير الممولة:

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات (يتبع)

جدول 5.4 (PD 1.3.23 b)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية

نوع التعرض	دول مجلس التعاون الخليجي	الوطن العربي	أوروبا	آسيا والمحيط الهادئ	شمال أمريكا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	16,828	21	21,314	370	80,818	394	**119,746**
صكوك سيادية	608,620	–	–	4,783	–	–	**613,403**
صكوك الشركات	26,285	–	–	–	–	–	**26,285**
تمويل مرابحة	22,261	–	–	–	–	3,028	**25,289**
تمويل مضاربة	15,156	–	–	–	–	247	**15,403**
مشاركة	28	–	–	–	–	–	**28**
موجودات الإيجارات التمويلية	36,277	–	–	–	–	–	**36,277**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	88,951	–	2,641	–	–	–	**91,591**
عقارات استثمارية	57,961	–	–	–	–	–	**57,961**
عقارات للتطوير	–	–	2,943	–	–	–	**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	10,676	–	–	–	3,857	**14,533**
موجودات أخرى	32,869	6,496	7	5,300	180	1,146	**45,998**
الشهرة	25,971	–	–	–	–	–	**25,971**
إجمالي التعرضات الممولة	**931,207**	**17,193**	**26,905**	**10,453**	**80,998**	**8,672**	**1,075,428**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	178,700	9,129	45	739	–	–	**188,613**
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**178,700**	**9,129**	**45**	**739**	**-**	**-**	**188,613**
إجمالي التعرضات	**1,109,907**	**26,322**	**26,950**	**11,192**	**80,998**	**8,672**	**1,264,041**

جدول 5.5 (PD 1.3.23 b)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار

نوع التعرض	دول مجلس التعاون الخليجي	الوطن العربي	أوروبا	آسيا والمحيط الهادئ	شمال أمريكا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	187,680	–	–	–	–	1,724	**189,403**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	129,786	–	–	–	1,422	2,653	**133,860**
تمويل مرابحة	351,438	–	4,196	–	–	–	**355,634**
تمويل مضاربة	371,587	230	–	–	–	2,434	**374,252**
مشاركة	32,948	–	–	–	–	–	**32,948**
بطاقات الائتمان	3,414	–	–	–	–	–	**3,414**
موجودات الإيجارات التمويلية	516,812	–	–	–	–	2,819	**519,632**
إجمالي التعرضات الممولة	**1,593,665**	**230**	**4,196**	**-**	**1,422**	**9,630**	**1,609,143**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
إجمالي التعرضات	**1,593,665**	**230**	**4,196**	**-**	**1,422**	**9,630**	**1,609,143**

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات (يتبع)

جدول 5.6 التوزيع الجغرافي للتعرضات بما فيها الموجودات منخفضة القيمة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة (PD 1.3.23 i)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي عقود التمويل المستحقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)
دول مجلس التعاون الخليجي	41,774	(868)	30,100	(19,063)
أخرى	–	–	1	(1)
الإجمالي	**41,774**	**(868)**	**30,101**	**(19,064)**

5.1.2 التعرضات حسب القطاع

جدول 5.7 التعرض حسب نوعية المخاطر الإئتمانية (PD 1.3.23 c)

(بآلاف الدنانير البحرينية**)**

مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية

نوع التعرض	التجارة والصناعة	المصارف والمؤسسات المالية	العقارات	الافراد	الحكومة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	17,467	–	–	102,279	–	**119,746**
صكوك سيادية	36,532	256,147	–	–	320,724	–	**613,403**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	–	–	–	–	**-**
صكوك الشركات	–	26,285	–	–	–	–	**26,285**
تمويل مرابحة	1,185	22,554	–	1,494	–	56	**25,289**
تمويل مضاربة	9,006	1,289	169	1,259	–	3,680	**15,403**
مشاركة	–	–	–	28	–	–	**28**
بطاقات الائتمان	–	–	–	–	–	–	**-**
موجودات الإيجارات التمويلية	3,474	–	22,975	9,827	–	–	**36,277**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	88,213	–	–	3,378	**91,591**
عقارات استثمارية	–	–	57,961	–	–	–	**57,961**
عقارات للتطوير	–	–	2,943	–	–	–	**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	14,533	–	–	–	–	**14,533**
موجودات أخرى	7,473	15,980	–	937	–	21,609	**45,998**
الشهرة	–	25,971	–	–	–	–	**25,971**
إجمالي التعرضات الممولة	**57,670**	**380,226**	**172,261**	**13,545**	**423,003**	**28,723**	**1,075,428**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	102,159	14,018	42,395	6,752	17,603	5,687	**188,613**
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**102,159**	**14,018**	**42,395**	**6,752**	**17,603**	**5,687**	**188,613**
إجمالي التعرضات	**159,829**	**394,244**	**214,656**	**20,296**	**440,605**	**34,410**	**1,264,041**

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.2 التعرضات حسب القطاع (يتبع)

جدول 5.8 التعرض حسب نوع المخاطر الإئتمانية (PD 1.3.23 c)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار

نوع التعرض	التجارة والصناعة	المصارف والمؤسسات المالية	العقارات	الافراد	الحكومة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	189,403	–	–	–	–	**189,403**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	87,364	–	–	46,496	–	**133,860**
تمويل مرابحة	22,858	46,942	26,686	162,147	91,204	5,796	**355,634**
تمويل مضاربة	120,628	12,586	93,897	61,630	56,948	28,564	**374,252**
مشاركة	12,629	–	12,828	7,491	–	–	**32,948**
بطاقات الائتمان	–	–	–	3,414	–	–	**3,414**
موجودات الإيجارات التمويلية	82,531	2,820	44,865	381,553	2,401	5,462	**519,632**
إجمالي التعرضات الممولة	**238,646**	**339,115**	**178,276**	**616,235**	**197,049**	**39,822**	**1,609,143**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	–	–	–	–	–	–	-
إجمالي التعرضات الغير ممولة	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي التعرضات	**238,646**	**339,115**	**178,276**	**616,235**	**197,049**	**39,822**	**1,609,143**

جدول 5.9 التعرض حسب القطاع بما فيها الموجودات منخفضة القيمة وانخفاض القيمة ذي الصلة على النحو التالي: (PD 1.3.23 h)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي عقود التمويل المستحقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)
التجارة والصناعة	1,084	(37)	10,770	(7,100)
العقارات	19,465	(504)	6,717	(2,758)
الافراد	11,722	(322)	10,856	(8,528)
الحكومية	9,286	–	–	–
أخرى	217	(5)	1,758	(678)
المجموع	**41,774**	**(868)**	**30,101**	**(19,064)**

جدول 5.10 تحليل الأعمار (PD 1.3.24 b (i))

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي المبالغ المنخفضة القيمة والعقود المتأخرة عن السداد			الخسائر الائتمانية المتوقعة/ مخصصات محددة	صافي المبالغ المستحقة	القيمة السوقية للضمان
	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة وحتى 3 سنوات	أكثر من ثلاث سنوات			
التجارة والصناعة	2,276	5,956	3,622	(7,137)	4,717	8,571
العقارات	23,820	858	1,504	(3,262)	22,920	39,785
الافراد	14,511	1,301	6,766	(8,849)	13,728	25,767
الحكومية	9,286	–	–	–	9,286	–
أخرى	218	1,132	624	(683)	1,292	2,607
المجموع	**50,111**	**9,247**	**12,516**	**(19,931)**	**51,943**	**76,730**

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.3 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (PD 1.3.24 d)

جدول 5.11 يتضمن رصيد مخصص الخسائر الائتمانية في الجدول أدناه جميع الموجودات المالية والتعرضات خارج الميزانية العمومية بالإضافة إلى موجودات التمويلات:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	المرحلة الاولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهرا	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – غير منخفضة ائتمانياً	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – المنخفضة ائتمانياً	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في بداية السنة	**14,546**	**6,035**	**26,719**	**47,300**
– المحول إلى المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	2,420	(2,365)	(55)	–
– المحول الى المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة –غير منخفضة ائتمانياً	(449)	3,856	(3,407)	–
– المحول الى مرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة –منخفضة ائتمانياً	(87)	(696)	783	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(803)	660	10,866	10,723
الاستردادات / إعادة تسجيل المبالغ المشطوبة	–	(158)	(1,402)	(1,560)
مخصص خسائر الائتمان	**1,081**	**1,297**	**6,785**	**9,163**
تسوية فروقات صرف العملة الأجنبية والحركات الأخرى	–	–	(18)	**(18)**
المبالغ المشطوبة خلال السنة	–	–	(11,961)	**(11,961)**
صافي الرصيد في نهاية السنة	**15,627**	**7,332**	**21,525**	**44,484**

5.1.4 التعرض عن طريق التصنيف الائتماني الخارجي

تستخدم المجموعة المعلومات العامة المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية مثل ستاندرد أند بورز (مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعتمدة – ECAI). ويتم استخدام أقل التصنيفات بناءً على المعلومات المتاحة للجمهور كمدخلات في حساب التعرضات التقديرية. (PD 1.3.22 (c, d, e

جدول 5.12

(بآلاف الدنانير البحرينية)

نوع التعرض	إجمالي التعرض للائتمان*	التعرض المصنف	التعرض الغير مصنف
النقد	7,772	–	7,772
مطالبات على جهات سيادية	829,738	3,641	826,097
مطالبات على المصارف	316,237	272,273	43,964
مطالبات على محفظة الشركات	398,142	–	398,142
محفظة حسابات الأفراد للجهات الرقابية	112,401	–	112,401
الرهون	789,882	–	789,882
ذمم مدينة مستحقة لاكثر من 90 يوما	15,003	–	15,003
الاستثمارات في الأوراق المالية والصكوك	15,027	–	15,027
العقارات المحتفظ بها	152,957	–	152,957
الموجودات الأخرى والتمويل المتخصص	121,364	–	121,364
المجموع	**2,758,523**	**275,914**	**2,482,609**

* تم استخراج إجمالي التعرضات الائتمانية أعلاه من المستندات التي تم إعدادها بناءً على نموذج PIRI المقدم إلى مصرف البحرين المركزي.

تنص سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومتسقة عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف المخاطر الداخلي. وعلى هذا النحو، تستخدم المجموعة تصنيفات المخاطر الداخلية التي تدعمها مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، جنباً إلى جنب مع معلومات السوق التي تمت معالجتها، لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وجميع التصنيفات الداخلية مصممة وفقًا لمختلف الفئات ومشتقة وفقًا لسياسة المجموعة الائتمانية، ويتم تقييمها وتحديثها على أساس منتظم. (PD 1.3.22e)

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.2 التعرضات حسب القطاع (يتبع)

الملاحظة أ: وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام للإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان بموجب النهج الموحد، فقد تم استخراج المبالغ أعلاه من المستندات المعدة بناءً على نموذج PIRI المقدم من قبل البنك إلى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل الى إجمالي مخاطر الإئتمان بعد أخذ ما يلي في الإعتبار:

– ادخال المخاطر غير الممولة (بعد عامل تحويل الإئتمان ("CCF"))، و

– وزن المخاطر للمبلغ الزائد على الحد الأعلى المسموح به من التعرضات الكبيرة عند نسبة 800%.

5.1.5 تحليل فترات استحقاق التعرضات

الجدول أدناه يلخص المبالغ الإسمية الرئيسية والتعرض ذي الصلة، قبل تطبيق مخففات مخاطر الائتمان:

جدول 5.13

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	المبلغ الإسمي الرئيسي	التعرض للائتمان*
الالتزامات الطارئة نيابة عن العملاء	59,728	43,535
التزامات غير قابلة للإلغاء وغير المستخدمة	128,885	50,557
الإجمالي	**188,613**	**94,092**

* تعرض الائتمان هو بعد تطبيق عامل تحويل الإئتمان CCF

جدول 5.14 تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – ممولة (PD 1.3.24 a) (PD 1.3.23 g)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

نوع التعرض	حتى 3 شهور	3 أشهر الى سنة	الإجمالي خلال 12 شهرا	1-5 سنوات	5-10 سنوات	10-20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	–	**309,149**	–	–	–	–	-	**309,149**
صكوك سيادية	15,293	66,725	**82,018**	294,905	222,561	–	13,919	**531,385**	**613,403**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	129,189	4,671	**133,860**	–	–	–	–	-	**133,860**
صكوك الشركات	8,687	1,875	**10,562**	12,574	3,149	–	–	**15,723**	**26,285**
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	179,648	217,492	**397,140**	501,788	250,964	158,312	54,673	**965,737**	**1,362,877**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	-	–	91,591	–	–	**91,591**	**91,591**
عقارات استثمارية	–	–	-	–	57,961	–	–	**57,961**	**57,961**
عقارات للتطوير	–	–	-	–	2,943	–	–	**2,943**	**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	–	-	–	14,533	–	–	**14,533**	**14,533**
موجودات أخرى	10,145	135	**10,280**	535	35,175	2	6	**35,718**	**45,998**
الشهرة	–	–	-	–	25,971	–	–	**25,971**	**25,971**
المجموع	**652,111**	**290,898**	**943,009**	**809,802**	**704,849**	**158,314**	**68,597**	**1,741,562**	**2,684,571**

جدول 5.14 (أ) تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – غير ممولة

(بآلاف الدنانير البحرينية)

نوع التعرض	حتى 3 شهور	3 أشهر الى سنة	الإجمالي خلال 12 شهرا	1-5 سنوات	5-10 سنوات	10-20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	المجموع
الإلتزامات غير المستخدمة	27,082	39,939	**67,021**	2,423	43,746	13,529	2,166	**61,864**	**128,885**
الالتزامات الطارئة	8,349	18,965	**27,313**	10,690	7,601	14,123	–	**32,414**	**59,727**
المجموع	**35,431**	**58,904**	**94,334**	**13,113**	**51,347**	**27,652**	**2,166**	**94,278**	**188,613**

يستند تحليل الاستحقاقات التعاقدية المذكورة أعلاه إلى تصنيف بيان المركز المالي الموحد.

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.5 تحليل فترات استحقاق التعرضات (يتبع)

جدول 5.15 تحليل الاستحقاق التعاقدي حسب نوع التمويل الرئيسي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

نوع التعرض	حتى 3 شهور	3 أشهر الى سنة	الإجمالي خلال 12 شهرا	1-5 سنوات	5-10 سنوات	10-20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	المجموع
إيداعات من مؤسسات مالية	69,763	56,726	**126,489**	402	–	–	–	**402**	**126,891**
حسابات جارية للعملاء	482,739	–	**482,739**	–	–	–	–	**-**	**482,739**
تمويل مرابحة لأجل	55,240	27,518	**82,758**	2,211	15,247	–	–	**17,459**	**100,216**
مطالبات أخرى	24,976	–	**24,976**	–	28,813	–	–	**28,813**	**53,789**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	977,655	538,919	**1,516,574**	101,411	6,192	–	–	**107,603**	**1,624,177**
المجموع	**1,610,373**	**623,163**	**2,233,535**	**104,024**	**50,252**	**-**	**-**	**154,276**	**2,387,812**

5.2 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تقلبات أسعار السوق على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية والتي يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً للمخاطر التي قد يتم قبولها. وتتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. **(PD 1.3.27 a)**

جدول 5.16 فيما يلي مخصص رأس مال المجموعة فيما يتعلق بمخاطر السوق وفقاً للمنهجية الموحدة:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الموجودات الموزونة للمخاطر	متطلبات رأس المال	مخصص رأس المال لنهاية السنة المالية	متطلبات رأس المال - الحد الأدنى *	متطلبات رأس المال - الحد الأقصى*
مخاطر صرف العملات الأجنبية	27,314	3,414	2,185	2,051	2,233
إجمالي مخاطر السوق	**27,314**	**3,414**	**2,185**		**2,233**

* تُظهر المعلومات الواردة في هذه الأعمدة الحد الأدنى والحد الأقصى لتكاليف رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق على أساس ربع سنوي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

تشكل مراكز صرف العملات الأجنبية أحد المكونات الرئيسية في مخصص مخاطر السوق لرأس المال. وتحتفظ المجموعة بتعرضات محافظة لمخاطر السوق تركز على مخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن المراكز المصرفية للمجموعة. وقد تم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بغرض إدارة العمليات اليومية للمجموعة، والتي تشمل تمويل محفظة استثمارات المجموعة. وتحرص المجموعة على مراقبة وإدارة هذه المراكز المفتوحة بشكل يومي. **(PD 1.3.27 a)**

5.3 مخاطر التشغيل

تُعرّف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو ناجمة عن أحداث خارجية. وتعتبر مخاطر التشغيل متأصلة في جميع أنشطة الأعمال ولا يمكن القضاء عليها بالكامل؛ ومع ذلك يمكن الحفاظ على القيمة للمساهمين وتعزيزها عن طريق ادارتها وتخفيفها، وفي بعض الحالات عن طريق التأمين ضد مخاطر التشغيل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وضعت المجموعة إطار عمل لمخاطر التشغيل يشمل تحديد المخاطر، وقياسها، وإدارتها، ومراقبتها من خلال السيطرة على المخاطر والتخفيف من حدتها. ويتم استخدام مجموعة متنوعة من العمليات الأساسية في المجموعة والتي تشمل تقييم والتحكم في التقييمات الذاتية، إلى جانب مؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة الأحداث، ومراجعة المنتجات الجديدة وطرق اعتمادها، بالاضافة الى خطط الطوارئ للأعمال. **(PD 1.3.21 c)**

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.3 مخاطر التشغيل (يتبع)

وتفرض سياسة وإجراءات المجموعة أن تُنجز الوظائف التشغيلية للحجز وتسجيل ومراقبة المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل موظفين مستقلين عن الأفراد الذين يشرعون في المعاملات. ويتحمل كل قسم ايضا، بما فيها أقسام العمليات وتقنية المعلومات والموارد البشرية والشئون القانونية والامتثال والرقابة المالية المسئولية عن استخدام العمليات الإطارية المذكورة أعلاه، فضلاً عن برامج الرقابة لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن المبادئ التوجيهية المشمولة في سياسة المجموعة، وتطوير الإجراءات الداخلية التي تلتزم بهذه السياسات. ولضمان أن جميع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المجموعة تدار بالشكل المناسب، تشارك وحدات الدعم أيضًا في تحديد وقياس وإدارة والتحكم في المخاطر التشغيلية والتخفيف منها، حيثما يكون مناسبا. (PD 1.3.29) (PD 1.3.28)

ووفقًا للمبدأ الأساسي للملكية، فإن وحدات الأعمال ذات الصلة مسؤولة ومساءلة عن إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بأعمالها. ونتيجة لذلك، قامت وحدات الدعم والأعمال بتوثيق الإجراءات والضوابط المطبقة بما يتوافق مع أدلة التوجيهات الخاصة بكل دائرة. وتخضع جميع التعديلات التي تجرى على هذه السياسات لموافقة جميع وحدات الأعمال المعنية، ولاعتماد مجلس الإدارة بعد المراجعة الإدارية. وتتم مراجعة الإجراءات من قبل وحدة الأعمال أو الدعم المعنية ويتم اعتمادها على مستوى الإدارة. (PD 1.3.29) (PD 1.3.28)

وتحتفظ المجموعة ببرنامج لسياسة استمرارية الأعمال وبرنامج للتعافي من الكوارث، كما قامت بتوثيق الإجراءات المحدّثة التي تغطي جميع الأنشطة اللازمة لاستمرارية الأعمال في حالة وقوع حدث يعطل الأعمال. ويوفر قسم التدقيق الداخلي أيضًا تقييماً مستقلاً لفعالية البرنامج.

وفقًا للمؤشر الأساسي لمنهجية بازل 3، بلغ مجموع الحد الأدنى لمخصص رأس المال الإجمالي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل 12,906 ألف دينار بحريني. وقد تم احتساب هذا المخصص الرأسمالي عن طريق تصنيف أنشطة المجموعة حسب وحدات الأعمال المحددة (كما هو محدد في إطار بازل 3) وضرب متوسط الدخل الإجمالي لوحدات الأعمال للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بعامل تجريبي محدد مسبقًا، وإضافة تجميع التعرضات الموزونة للمخاطر التشغيلية لمصرف السلام سيشل المحدود. (PD 1.3.19)

جدول 5.17

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2021
متوسط الدخل الإجمالي	54,627
التعرضات الموزونة للمخاطر	102,426
الحد الأدنى لمخصص رأس المال	12,803

تستخدم المجموعة نظام تيمينوس تي 24 الأساسي الذي طورته غلوبوس، للحصول على البيانات اللازمة لتحليل الوقائع والبيانات المتعلقة بتقييم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. يستخدم البنك نظاماً خاصاً، هو نظام (Risk Nucleus) المطور من قبل بينج ماتريكس لإدارة مخاطر التشغيل بفعالية.

بلغ الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبلغا وقدره 291 ألف دينار بحريني. وقد تحقق هذا الدخل في المقام الأول من التمويلات والاستثمارات التقليدية، ورسوم الجزاءات من العملاء، والدخل على أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها لدى مصارف المراسلة، ولم توجد اي انتهاكات للشـــريعة خـــلال العام. (PD 1.3.30 a, b)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39)

تنشأ مخاطر معدل العائد من امكانية تأثير التغيرات في معدلات العائد على الربحية المستقبلية أو على القيم العادلة للأدوات المالية. والمجموعة معرضة لمخاطر معدل العائد نتيجة عدم التطابق في إعادة تسعير معدل العائد للموجودات والمطلوبات. بالاضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر مخاطر معدل العائد على المجموعة أيضاً من خلال معدل التغيرات التي تطرأ على السوق على المستوى الأوسع والتي تحدث بسبب التغيرات في الاقتصاد. وينعكس تأثير أسعار السوق ويمكن ملاحظته في تسعير المجموعة للعقود لأنها تحمل أسعاراً تنافسية تتبع حركة السوق. وعندما تكون المخاطر مرتفعة، يميل السوق إلى فرض معدل عائد أعلى للحفاظ على التوازن بين المخاطر والعائد. وبناءً على ذلك، يقوم السوق بخفض معدل العائد عندما يجد انخفاضاً في مخاطر السوق على المستوى الأوسع والتي تنعكس على قيام البنوك بتخفيض معدل تسعير العائد.

يتم تقليل هذه المخاطر إلى الحد الأدنى حيث أن موجودات ومطلوبات المجموعة الحساسة لمعدل العائد في غالبيتها قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الاستراتيجية الحذرة للمجموعة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات على تفادي تمويل تسهيلات الإقراض قصيرة الأجل من القروض طويلة الأجل. ولقد وضعت المجموعة حدودًا لمخاطر عائد الأرباح والتي يتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات التابعة للمجموعة.

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (يتبع)

تقدم الجداول أدناه تفاصيل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات في تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. (PD 1.3.27 c)

جدول 5.18

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الموجودات	الإجمالي	حتى شهر	1< حتى 3 أشهر	3< حتى 6 أشهر	6< حتى 12 أشهرا	1< حتى 2 سنوات	2< حتى 3 سنوات	أكثر من 3سنوات	غير حساس للربح
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	–	–	–	–	–	–	–	309,149
صكوك سيادية	613,403	6,049	9,244	20,736	45,989	17,114	89,198	425,072	–
إيداعات لدى المؤسسات المالية	133,860	129,189	–	4,671	–	–	–	–	–
صكوك الشركات	26,285	8,625	61	1,875	–	–	3,881	11,842	–
تمويل مرابحة	380,940	30,944	49,304	13,491	23,577	27,061	28,877	207,687	–
تمويل مضاربة	389,655	16,585	70,993	34,810	83,377	54,508	71,763	57,619	–
مشاركة	32,976	12	1,577	538	14,490	3,239	7,057	6,064	–
بطاقات الائتمان	3,397	3,397	–	–	–	–	–	–	–
موجودات الإيجارات التمويلية	555,909	2,721	4,116	12,279	34,930	32,212	32,901	436,750	–
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,591	–	–	–	–	–	–	–	91,591
عقارات استثمارية	57,961	–	–	–	–	–	–	–	57,961
عقارات للتطوير	2,943	–	–	–	–	–	–	–	2,943
استثمارات في شركات زميلة	14,533	–	–	–	–	–	–	–	14,533
موجودات أخرى	45,998	19	46	34	101	191	147	269	45,191
الشهرة	25,971	–	–	–	–	–	–	–	25,971
إجمالي الموجودات (أ)	**2,684,571**	**197,541**	**135,341**	**88,434**	**202,464**	**134,325**	**233,824**	**1,145,303**	**547,339**

المطلوبات	الإجمالي	حتى شهر	1< حتى 3 أشهر	3< حتى 6 أشهر	6< حتى 12 أشهرا	1< حتى 2 سنوات	2< حتى 3 سنوات	أكثر من 3سنوات	غير حساس للربح
إيداعات من مؤسسات مالية	126,891	37,624	32,139	27,170	29,556	402	–	–	–
حسابات جارية للعملاء	482,739	–	–	–	–	–	–	–	482,739
تمويل مرابحة لأجل	100,216	25,444	29,795	27,518	–	–	2,211	15,247	–
مطلوبات أخرى	53,789	–	–	–	–	–	–	–	53,789
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	1,624,177	688,469	283,888	298,270	240,649	66,977	11,796	28,829	5,300
إجمالي المطالبات	2,387,812	751,537	345,822	352,958	270,205	67,379	14,007	44,076	541,828
أموال المساهمين	296,759	–	–	–	–	–	–	–	296,759
إجمالي المطلوبات واموال المساهمين	**2,684,571**	**751,537**	**345,822**	**352,958**	**270,205**	**67,379**	**14,007**	**44,076**	**838,587**
مطالبات خارج الميزانية العمومية	188,613	15,188	15,188	30,375	30,375	30,375	–	–	67,112
إجمالي المطلوبات مع البنود خارج الميزانية العمومية (ب)	**2,873,184**	**766,725**	**361,010**	**383,333**	**300,580**	**97,754**	**14,007**	**44,076**	**905,698**
الفجوة (أ - ب)		(569,184)	(225,669)	(294,898)	(98,116)	36,571	219,817	1,101,226	
الفجوة التراكمية		**(569,184)**	**(794,852)**	**(1,089,751)**	**(1,187,867)**	**(1,151,297)**	**(931,480)**	**169,747**	

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (يتبع)

جدول 5.18 (أ)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مخاطر معدل الربح في الدفتر المصرفي معدل صدمات الربح 200 (نقطة أساسية)	
معدل الصدمات التصاعدي على صافي الربح	8,852
معدل الصدمات التنازلي على صافي الربح	(8,852)
التأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية	3.8%

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1.3.31) (PD 1.3.21 d)

تنشأ مخاطر مركز الأسهم من احتمال حدوث تغييرات في سعر الأسهم أو مؤشرات الأسهم والتأثير المقابل لها على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسهم في الوضع غير التجاري ومحفظة الاستثمار بشكل أساسي في أسواقها الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي.

تتم إدارة مخاطر مركز الأسهم في الدفتر المصرفي بشكل فعال من خلال المشاركة الفعالة من اللجنة التنفيذية ولجنة الاستثمار، والالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها، وإشراك المهنيين الأكفاء، وتوفير بيئة مناسبة للرقابة الداخلية وقسم التدقيق الداخلي المستقل.

إشراف اللجنة التنفيذية ولجنة الاستثمار

تبدأ مشاركة مجلس الإدارة بالموافقة على سياسة الاستثمار التي تحدد بشكل أساسي ما يلي: إجمالي معايير المحفظة، وقيود فئة الموجودات، وتفويضات الموافقة، وتحمل المخاطر، واعتبارات الاستحقاق، واستراتيجية التخارج، وقضايا الحوكمة.

قامت اللجنة التنفيذية بالتفويض بالصلاحيات ضمن الصلاحية الكلية لمجلس الإدارة، وتوفر التوجيه للإدارة التنفيذية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأعمال، وتتولى دور المجلس في معالجة المسائل التي تنشأ بين اجتماعات المجلس. وتتحمل اللجنة المسئولية عن الأمور ذات الصلة بالأعمال المتعلقة بمخاطر الائتمان، ومراجعة الاستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى المجلس. وتقوم لجنة الاستثمار بمراجعة واعتماد جميع المعاملات المتعلقة باستثمارات الشركات والعقارات، وكذلك مراقبة أدائها بشكل مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن الإشراف على أداء مديري الصناديق، والتوصية باستراتيجيات التخارج لزيادة العائد لمستثمريها.

الضوابط الداخلية

فيما يتعلق بالضوابط الداخلية، يخضع النشاط الاستثماري لنفس الضوابط والتوازنات الرقابية الصارمة المطبقة على النشاط المصرفي التجاري. ويتم ضمان ملاءمة الضوابط الداخلية من خلال توظيف موظفين مؤهلين مناسبين، التعريف والتواصل الجيد لأدوار الإدارات وموظفيها، والفصل بين مسؤوليات الإنشاء والتنفيذ، والمحافظة على استقلالية قسم الرقابة المالية، والمراجعة الداخلية الدورية للتأكد من توافر وتنفيذ طرق المعالجات والضوابط. ويتم توثيق جميع توصيات إدارة الإستراتيجية والتخطيط على شكل تقارير محافظ الاستثمار ومذكرات الاستثمار والتي تخضع للمراجعة المستقلة من قبل لجنة الإستثمار. وتقع مسئولية جميع عمليات النشر واستلام عائدات الاستحقاق على عاتق إدارة الإستراتيجية والتخطيط، التي يتوجب عليها ضمان الشفافية في التقييم من خلال تحديد الأسعار من المصادر المتاحة، واستخدام مبادئ التقييم المحافظة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل إدارة الإستراتيجية والتخطيط كإدارة مستقلة مسؤولة عن اجراء الدراسات اللازمة على الاستثمارات. وبهذه الطريقة، يمكن لإدارة الإستراتيجية والتخطيط أن تتخصص في الحصول على الصفقات وإجراء التحليلات الأولية. في حين ستركز إدارة الإستراتيجية والتخطيط على إعداد تحليل تفصيلي في بداية الاستثمار.

علاوة على ذلك، ستتولى دائرة الشئون الإدارية للاستثمار واجبات إدارة الاستثمار في مراقبة الشركة الاستثمارية المتمثلة في إعداد تقارير الأداء إلى جانب الوثائق الأخرى المطلوبة. وهذه الترتيبات تساعد على تبسيط العمليات حيث ستركز كل مجموعة على مجموعة محددة من الواجبات والوظائف التي تؤدي إلى توفير الوقت بالإضافة إلى ضمان وجود ضوابط مستقلة.

5 نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1.3.31) (PD 1.3.21 d) (يتبع)

جدول 5.19 مركز الاسهم في الدفتر المصرفي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي مخاطر الائتمان
الأسهم المسعرة	4,117
الأسهم غير مسعرة	87,474
الاستثمار في الشركات الزميلة – محتسبة بطريقة حقوق الملكية	14,533
صافي الأرباح /(الخسائر) المحققة خلال السنة	346
صافي الأرباح /(الخسائر) غيرالمحققة خلال السنة	(3,397)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

فئات الموجودات لمخاطر الائتمان	إجمالي مخاطر الائتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى لمخصص رأس المال
استثمارات الأسهم – غير المدرجة	170	255	32
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية >10%	14,533	36,332	4,542
الاستثمار في شركات عقارية مدرجة	4,117	12,350	1,544
الاستثمار في شركات عقارية غير مدرجة	87,173	348,692	43,586

تتكون إستراتيجية مراكز الأسهم للمجموعة من الاستثمارات التي من المتوقع أن تحقق مكاسب رأسمالية، أو لأسباب استراتيجية. لقد تمت صياغة الإستراتيجية بعد الأخذ في الاعتبار الرغبة في المخاطرة لدى مجلس الإدارة والسياسات المعتمدة للسيولة ومخاطر السوق وإدارة رأس المال. وتماشياً مع السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، فإن إستراتيجية الاستثمار تعتبر متحفظة من حيث أنها تتجنب الاستثمارات ذات العوائد عالية التذبذب.

5.6 المخاطر التجارية المتغيرة (PD 1.3.32 i) (PD 1.3.21 f) (PD 1.3.41 a)

تتعرض المجموعة لمخاطر تجارية متغيرة في حالة وجود معدلات أرباح على حقوق ملكية حسابات الإستثمار التي تكون أقل من أسعار السوق، مما يعرض المجموعة لخطر الدفع الى حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار من أموال المساهمين لتغطية مخاطر تقلبات الأرباح. لقد خفف بنك السلام من هذه المخاطر عبر المراقبة المنتظمة لفجوات السيولة وأسعار الودائع والتركيزات من حيث متطلبات التمويل من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة ومراقبة تحليل مراجعة الأقران، والذي يتضمن متوسط أسعار الودائع التي يدفعها أقرانها من أجل إعادة مواءمة أسعار الودائع مع السوق الحالية.

5.7 مخاطر السيولة (PD 1.3.36) (PD 1.3.37)

تراقب المجموعة بطريقة نشطة السيولة الخاصة بها من خلال تحليل فجوة السيولة عبر الأطر الزمنية المحددة من أجل الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات التي تقع ضمن نطاق الرغبة في المخاطرة لدى المجلس. ويتم الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات من خلال مراقبة مؤشرات سيولة المجموعة التي يمكن من خلالها تقييم سيولة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تخفف المجموعة من مخاطر السيولة لديها من خلال إنشاء مصادر تمويل متعددة لتقليل ارتباطها بنظير تمويل فردي. ويمكن استخدام خطوط التمويل المتعددة لتعويض أي نقص ناتج عن التزامات المجموعة و/ أو لتسوية أي نقص في كل من الحسابات الجارية وحقوق ملكية حسابات الاستثمار. وفي 31 ديسمبر 2021، كانت نسبة تغطية السيولة 322.93%.

5.8 مخاطر أخرى

لدى المجموعة استثمار في شركة مصرفية أجنبية تابعة، حيث تسجل المعاملات بالدولار الأمريكي، وحيث أن الدولار الأمـــريكي مرتبط بالدينار البحريني، فلا يوجد تأثير لتحويل العمـــلات الأجنبية على الاســـتثمار (PD 1.3.42). لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة مقومة بالدينار الجزائري، وقد تم إدراج أثر تحويل العملات الأجنبية ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية (FCTR) في حقوق الملكية.

6 حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. ويتم استثمار هذه الأموال المجمعة في موجودات مدرة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة على حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

6 حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار (يتبع)

يتم استثمار الأموال وإدارتها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. (PD 1.3.32 b)

وفقًا لشروط قبول حسابات الاستثمار غير المقيدة، يتم استثمار 100% من الأموال.

من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تحرص المجموعة على استثمار الأموال المختلطة بطريقة تتوافق مع حدود مصرف البحرين المركزي للتعرضات والمخاطر الكبيرة. ويتم تصنيف جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمارعلى أنها مضاربة، حيث يتم خصم الرسوم قبل تخصيص الأرباح، حيث لا يوجد حد لسحبها. ويجب العلم بأن رسوم حساب المضاربة تخضع للتنازل جزئيًا أو كليًا لكي تتطابق مع العوائد السوقية لحامل حساب الاستثمار. (PD 1.3.32 c, j, k)

تشمل الموجودات الموزونة للمخاطر للمجموعة مساهمة من حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار التي تخضع لوزن مخاطر قدره 30%.

يمكن لحقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار والزبائن الآخرين الاستعانة بمدراء العلاقات بالمجموعة للحصول على أية مشورة أو خدمات وساطة أو تظلمات أو شكاوى. (PD 1.3.32 f, g)

ليس هناك اختلاف بين مساهمة المضارب المتفق عليها والنسبة التعاقدية المتفق عليها. أرقام المقارنة للأرباح المحققة والمدفوعة ومعدل العائد لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020، 2019، 2018 و2017، 2016 هي على النحو التالي: (PD 1.3.33 e,l,m,n)

جدول 6.1

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
الربح المحقق لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (قبل التسوية)	68,425	60,186	50,271	492	230	216
الربح المدفوع لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (بعد التسوية)	35,977	29,335	28,425	246	119	119
الرصيد من:						
مخصص معادلة الأرباح PER	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق
معدل العائد الداخلي	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	لاينطبق	7	7
معيار معدل العائد السنوي	3%	3%	3%	3%	3%	3%
معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) – الربح المحقق	4.21%	4.91%	4.86%	0.53%	0.23%	0.18%
معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) – الربح المدفوع	2.22%	2.39%	2.75%	0.27%	0.12%	0.10%
مبلغ مخصص معادلة الأرباح PER	–	–	–	–	–	–
مبلغ مخصص معادلة الأرباح %	–	–	–	–	–	–
مبلغ معدل العائد الداخلي	–	–	–	–	7	7
معدل العائد الداخلي %	–	–	–	–	–	–
التسوية:						
الربح المحقق من المضاربة	68,425	60,186	50,271	492	230	216
رسوم المضارب	(32,448)	(30,851)	(21,846)	(246)	(111)	(97)
الربح المقيد لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**35,977**	**29,335**	**28,425**	**246**	**119**	**119**
حركات معدل العائد الداخلي	–	–	–	–	–	–
الربح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**35,977**	**29,335**	**28,425**	**246**	**119**	**119**
رسوم المضاربة كنسبة من اجمالي ارباح الاستثمار	47%	51%	43%	50%	48%	45%
رصيد حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	1,624,177	1,225,380	1,034,743	99,761	118,881	68,796
الموجودات الموزونة للمخاطر وفقًا لتقرير مخصص معادلة الأرباح	203,389	170,292	11,469	6,886	18,727	4,128

6 حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار (يتبع)

جدول 6.2

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
معدل العائد	2.22%	2.39%	2.75%	0.25%	0.10%	0.17%
العائد على متوسط موجودات حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	4.80%	5.45%	15.23%	0.49%	0.26%	0.32%
العائد على متوسط حقوق الملكية (إجمالي حقوق الملكية)	23.68%	20.89%	16.15%	0.16%	0.14%	0.07%

جدول 6.3 حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف المقابل والمنتجات الإسلامية (PD 1.3.33 h, i)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي التعرضات	ممولة من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً	نسبة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار إلى المجموع %
جهات سيادية	620,052	197,049	423,003	32%
المؤسسات المالية	719,341	339,115	380,226	47%
الشركات	715,398	456,744	258,654	64%
الأفراد	629,779	616,235	13,545	98%
الإجمالي	2,684,570	**1,609,143**	1,075,428	60%

جدول 6.4 التغييرات في نسبة توزيع الموجودات هي كما يلي: (PD 1.3.32 d)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي		إيداعات لدى مؤسسات مالية		موجودات التمويلات		موجودات الإيجارات التمويلية	
	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً
توزيع الموجودات كما في 31 ديسمبر 2021	189,403	119,746	133,860	–	766,248	40,720	519,632	36,277
توزيع الموجودات كما في 31 ديسمبر 2020	107,134	181,132	37,965	–	747,538	66,911	320,029	149,334
توزيع الموجودات كما في 31 ديسمبر 2019	117,829	101,627	76,660	38,143	656,985	28,771	183,269	206,473
توزيع الموجودات كما في 31 ديسمبر 2018	–	–	99,761	63,544	–	–	–	–
توزيع الموجودات كما في 31 ديسمبر 2017	–	–	118,881	22,344	–	–	–	–
توزيع الموجودات كما في 31 ديسمبر 2016	–	–	68,796	113,656	–	–	–	–

لا يوجد أي تعرضات خارج الميزانية العمومية ناشئة عن قرارات الاستثمار المنسوبة إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار.

7. افصاحات أخرى

7.1 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولهذا السبب وضع مجلس الإدارة قيودًا على المراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز يومياً من قبل إدارة مخاطر السوق وبصورة دورية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر، بالإضافة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود الموضوعة، علماً بأن جزءاً كبيراً من موجودات ومطلوبات المجموعة مقوم بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي أو بالريال السعودي. ونظرًا لأن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز في هذه العملات لا تعتبر بأنها تمثل مخاطر عملة كبيرة كما في 31 ديسمبر 2021.

7.2 المعاملات مع الاطراف من ذوي العلاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة للمجموعة المؤسسات الخاضعة للسيطرة ، أو السيطرة المشتركة، أو الخاضعة لتأثير جوهري من قبل هذه الأطراف. ويتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل الإدارة العليا للمجموعة. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 28 تحت عنوان معاملات الأطراف من ذوي العلاقة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وتتم المعاملات بين شركات المجموعة ومع الأطراف ذوي العلاقة على أسس تجارية بحتة خلال العام. (PD 1.3.23 d) (PD 1.3.10 e)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

7. افصاحات أخرى (يتبع)

7.3 التسهيلات المعاد هيكلتها

في 31 ديسمبر 2021، بلغ رصيد تسهيلات التمويل التي أعيد التفاوض عليها للأفراد والشركات 41,889 ألف دينار بحريني. وبشكل عام، يتم إعادة التفاوض على التسهيلات لتحسين الكفاءة الائتمانية فيما يتعلق باستردادها. ويمكن أن يتضمن ذلك تغيير أي من معدل الربح أو المدة أو حزمة الضمان. لم يكن لعمليات إعادة الهيكلة السابقة لأي من التسهيلات للعملاء من الأفراد والشركات أي أثر جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية. (PD 1.3.23 j)

7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقيات حق الرجوع

لم تبرم المجموعة أي اتفاقية تخص حق الرجوع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. (PD 1.3.23 k)

7.5 المخاطر القانونية والمطالبات

بلغت الدعاوى القانونية المقامة ضد المجموعة في 31 ديسمبر2021 مبلغا وقدره 3,203 ألف دينار بحريني (2020: 2,379 ألف دينار بحريني). وبناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن إجمالي الالتزامات التقديرية الناشئة عن هذه الحالات لا يعتبر جوهرياً على المركز المالي الموحد للمجموعة، حيث قامت المجموعة أيضاً برفع دعاوى مضادة ضد هذه الأطراف. (PD 1.3.30 c)

7.6 نظام حماية الودائع

إن بعض ودائع العملاء في المجموعة مغطاة من خلال نظام حماية الودائع التي أنشأها مصرف البحرين المركزي. كما أن ودائع العملاء المحتفظ بها لدى البنك في مملكة البحرين هي محمية بموجب نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقًا للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويغطي هذا النظام "الأشخاص الطبيعيين" (الأفراد) المستحقين بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني على النحو المنصوص عليه في متطلبات مصرف البحرين المركزي. وتقوم المجموعة بدفع مساهمة دورية وفقاً لما يفرضه مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام. (PD 4.4.2)

7.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية

ليس لدى البنك أي تعرض لأطراف ذات استدانة عالية أو ذات مخاطر عالية أخرى وفقاً للتعريف الوارد في لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي. (PD 1.3.23 e) (PD–1.3.24)

7.8 التعرضات التي تتجاوز الحدود الرقابية

حدد مصرف البحرين المركزي حدًا فرديا للتعرض يبلغ 15% من إجمالي قاعدة رأس المال للبنك فيما يتعلق بالتعرضات للأفراد وحدود التعرض المشتركة بنسبة 25% من إجمالي قاعدة رأس المال للأطراف المقابلة وثيقة الصلة. ويجب أن يكون المبلغ الفائض لأي تعرض والذي يكون أعلى من الحدود المذكورة اعلاه، موزوناً للمخاطر بنسبة 800%، ما لم يكن من التعرضات المعفاة وفقًا لمتطلبات قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي.

ولم يكن لدى البنك في 31 ديسمبر 2021 وباستثناء تعرضات مصرف البحرين المركزي والتعرضات المعفاة من قبل مصرف البحرين المركزي أي تعرضات تتجاوز حد المدين المنفرد وهو 15% من القاعدة الرأسمالية للبنك. (PD 1.3.23 f)

7.9 عقوبات مصرف البحرين المركزي (PD 1.3.44)

خلال العام 2021، تم دفع مبلغ (لا شيء) دينار بحريني كعقوبة جزائية لعدم الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

مكونات الإفصاح عن رأس المال

الملحق PD-2: متطلبات المطابقة

الخطوة 1: الإفصاح عن الميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

لا توجد فروق بين التوحيد التنظيمي والمحاسبي، حيث يستخدم كل منهما نهج التوحيد الكامل ضمن سياسات محاسبية متسقة دون استبعاد أي مؤسسات. ولغرض احتساب ملاء رأس المال، حصل البنك على موافقة مصرف البحرين المركزي لجمع التعرضات الموزونة للمخاطر لمصرف السلام سيشل، بدلا من منهجية التوحيد بنداً ببند. ووفقًا لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، تم جمع تسهيلات واستثمارات التمويل من خلال مخصص انخفاض القيمة الجماعية، كما هو موضح أدناه:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	**2,684,571**
المخصص الجماعي لانخفاض القيمة	22,959
ناقصا: مخصص متعلق بالمطالبات المحتملة والالتزامات	(343)
الميزانية العمومية كما في الإقرار التنظيمي	**2,707,187**

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	بيانات PIRI الموحدة	مرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	**309,149**	**309,230**	
منها التمويل الذاتي		119,827	
منها التي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة		189,403	
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة	**133,860**	**133,866**	
منها التي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	133,866	
موجودات التمويلات	**806,968**	**1,385,183**	
موجودات الإيجارات التمويلية	**555,909**	–	
منها التمويل الذاتي	–	84,275	
منها التي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	1,300,908	
استثمارات متوفرة للبيع	**639,688**	**639,845**	
منها صكوك سيادية	613,403		
منها صكوك الشركات	26,285		
الاستثمارات في العقارات	**60,904**	**60,904**	
منها عقارات استثمارية	57,961	–	
منها عقارات للتطوير	2,943	–	
استثمارات في شركات زميلة	**14,533**	**14,533**	
الممتلكات والآلات والمعدات	**3,609**	**3,609**	
موجودات أخرى	**159,951**	**160,016**	
استثمارات محتفظ لها لغرض غير المتاجرة	91,591	–	
ذمم مدينة أخرى ومصروفات مدفوعة مقدماً	42,389	–	
الشهرة	25,971	–	G
إجمالي الموجودات	**2,684,571**	**2,707,187**	
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء	**482,739**	**482,739**	
إيداعات من مؤسسات مالية	**126,891**	**126,891**	
مطلوبات التمويل (مثل مرابحة السلع العكسية، إلخ.)	**100,216**	**100,216**	
منها تمويل مرابحة لأجل	100,216	–	
المستحقات، والإيرادات المؤجلة، والمطلوبات الأخرى، والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة	**53,789**	**53,446**	
حسابات استثمارات غير مقيدة	**1,624,177**	**1,624,177**	
إجمالي المطلوبات	**2,387,812**	**2,387,469**	

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

الملحق PD-2: متطلبات المطابقة (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	بيانات PIRI الموحدة	مرجع
حقوق الملكية			
إجمالي أسهم رأس المال	**229,499**	**229,499**	**A**
رأس المال	241,972	241,972	
أسهم الخزينة	(12,473)	(12,473)	
الاحتياطيات والأرباح المستبقاة	**66,752**	**66,752**	
علاوة إصدار الأسهم	209	209	**C-1**
الإحتياطي القانوني	18,600	18,600	**C-2**
الأرباح المستبقاة (باستثناء أرباح للسنة)	(1,836)	(1,836)	
منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	(5,671)	(5,671)	**B-1**
منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	1,692	1,692	
دعم من الحكومة	2,143	2,143	
خسارة التعديل	(24,768)	(24,768)	
إطفاء خسارة التعديل	24,768	24,768	**B-2**
صافي أرباح السنة	**21,367**	**21,367**	
منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	22,213	22,213	**B-3**
منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	(846)	(846)	
تعديل تحويل العملات الأجنبية	(3,985)	(3,985)	**C-3**
التغييرات في القيمة العادلة – المبلغ المؤهل لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	9,532	9,532	**C-4**
احتياطي القيمة العادلة للعقارات – المبلغ المؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)	22,865	22,865	**D**
حصة غير مسيطرة في رأس مال الشركات التابعة	**508**	**508**	
منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	–	168	**E-1**
منها مبلغ مؤهل لرأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)	–	36	**E-2**
منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)	–	48	**E-3**
منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال التنظيمي	–	255	
الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلتان 1 و 2)	–	**22,959**	
منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)	–	11,683	**F**
منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال التنظيمي	–	11,276	
مجموع حقوق الملكية	**296,759**	**319,718**	
مجموع المطلوبات + حقوق الملكية	**2,684,571**	**2,707,187**	

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
1	أسهم رأس المال العادية المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	229,499	A
2	الأرباح المستبقاة	41,310	B1+B2+B3
3	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	24,356	C1+C2+C3+C4
4	لا ينطبق		
5	أسهم رأس المال العادية الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به لرأس المال من الفئة 1 للمجموعة)	168	E1
6	**الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	295,333	
	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1: التعديلات التنظيمية		
7	تسويات التقييم التحوطية	–	
8	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	25,971	G
9	الموجودات غير الملموسة الأخرى عدا حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
10	الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
11	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	–	
12	عجز المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة	–	
13	ربح التورق عند البيع (كما هو مبين في الفقرة 562 من إطار عمل بازل 2)	–	
14	لا ينطبق		
15	صافي موجودات صندوق المنافع التقاعدية المحددة	–	
16	الاستثمارات في الأسهم الخاصة	–	
17	الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	–	
18	الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة ، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من أسهم رأس مال الصادر (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	–	
19	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10 %)	–	
20	حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10 %)	–	
21	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%، بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
22	مبلغ يتجاوز الحد الأدنى البالغ 15%	–	
23	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	–	
24	منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	–	
25	منها: الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	–	
26	التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي	–	
27	التعديلات التنظيمية المطبقة على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الخصومات	–	
28	**إجمالي التعديلات التنظيمية على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1**	25,971	
29	**الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1(CET1)**	**269,362**	

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة (يتبع)

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2 (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
	رأس المال الإضافي من الفئة 1: الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	-	
31	منها: المصنفة كحقوق ملكية وفقًا للمعايير المحاسبية المعمول بها	-	
32	منها: المصنفة كمطلوبات وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها	-	
33	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من رأس المال الإضافي من الفئة 1	-	
34	أدوات إضافية من رأس المال فئة 1 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1غير مدرجة في الصف 5) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي من الفئة 1 لرأس المال للمجموعة)	36	E–2
35	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	-	
36	**رأس المال الإضافي من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**36**	
	رأس المال الإضافي من المستوى 1: التعديلات التنظيمية		
37	الاستثمارات في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1 الخاصة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	-	
38	مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1	-	
39	الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من 10 % من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الادنى10 %)	-	
40	استثمارات جوهرية في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
41	التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي		
42	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الإضافي من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الخصومات	-	
43	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي من الفئة 1**	-	
44	**رأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)**	**36**	
45	**رأس المال من الفئة 1 (رأس المال الإضافي من الفئة 1 = الأسهم العادية لرأس المال من الفئة +1رأس المال الإضافي من الفئة 1)**	**269,398**	
	رأس المال من الفئة **2:** الأدوات والمخصصات		
46	أدوات من الفئة 2 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	22,865	D
47	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من الفئة 2	-	
48	أدوات رأس المال من الفئة 2 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 ورأس المال الإضافي من الفئة 1 غير المدرجة في الصفوف 5 أو 34) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال من الفئة 2 المجموعة)	48	E–3
49	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	-	
50	المخصصات	11,683	F
51	**رأس المال من الفئة 2 قبل التعديلات التنظيمية**	**34,596**	
	رأس المال من الفئة 2: التعديلات التنظيمية		
52	الاستثمارات في أدوات رأس المال من الفئة 2 الخاصة	-	
53	الحيازات المتبادلة في أدوات رأس المال من الفئة 2	-	
54	استثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الادنى 10%)	-	
55	استثمارات جوهرية في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
56	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة		
57	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال من الفئة 2**	-	

مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة (يتبع)

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2 (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
58	**رأس المال من الفئة 2 (T2)**	**34,596**	
59	**إجمالي رأس المال = رأس المال من الفئة 1 + رأس المال من الفئة 2**	**303,994**	
60	**اجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر**	**1,065,193**	
	نسب ومخففات رأس المال		
61	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	**25.29%**	
62	رأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	**25.29%**	
63	إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	**28.54%**	
64	متطلبات التخفيف الخاصة بالمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى للأسهم العادية لرأس المال فئة 1 زائداً متطلبات التخفيف الدورية المضادة زائداً متطلبات D-SIB معبراً عنه كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	**9.00%**	
65	منها: متطلبات التخفيف لحماية رأس المال	**2.50%**	
66	منها: متطلبات التخفيف الدورية المضادة للتقلبات الخاصة بالبنك	**0.00%**	
67	منها: متطلبات تخفيف D-SIB	**0.00%**	
68	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1المتوفرة لاستيفاء المخففات (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	**25.29%**	
	الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (إذا كان مختلفًا عن بازل 3)		
69	الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 لمصرف البحرين المركزي	**9.00%**	
70	الحد الأدنى لنسبة الفئة 1 لرس المال لمصرف البحرين المركزي	**10.50%**	
71	الحد الأدنى لإجمالي نسبة رأس المال لمصرف البحرين المركزي	**12.50%**	
	المبالغ دون الحد الادنى للاستقطاع (قبل وزن المخاطر)		
72	استثمارات غير جوهرية في رأس مال الشركات المالية الأخرى	-	
73	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للشركات المالية	-	
74	حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-	
75	الأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-	
	حدود قابلة للتطبيق على إدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2		
76	المخصصات المؤهلة للإدراج في رأس المال من الفئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للنهج الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	22,959	
77	الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2 في إطار النهج الموحد	11,683	
78	لا ينطبق		
79	لا ينطبق		
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين 1 يناير 2019 و 1 يناير 2023)		
80	الحد الاقصى الحالي على أدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي	–	
81	المبلغ المستثنى من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)	–	
82	الحد الأقصى على أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي	–	
83	المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاستردادات والاستحقاقات)	–	
84	الحد الأقصى على أدوات رأس المال من الفئة 2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	–	
85	المبلغ المستبعد من رأس المال من الفئة 2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاستردادات واستحقاقات)	–	

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات (يتبع)

31 ديسمبر 2021

مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-3: مميزات رأس المال التنظيمي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1	المُصدر	بنك السلام ش.م.ب.
2	معرّف حصري (مثل معرّف كيوسيب أو ايسين أو بلومبيرغ للاستثمار الخاص)	SALAM
3	القوانين الحكومية للأداة	جميع القوانين واللوائح المعمول بها في مملكة البحرين
	المعالجة التنظيمية	
4	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي الانتقالية	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1
5	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي بعد المرحلة الانتقالية	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1
6	مؤهل في مفرد/مجموعة/مفرد ومجموعة	مجموعة
7	نوع الأداة (أنواع يحددها كل من السلطات المختصة)	الأسهم العادية لرأس المال
8	المبلغ المحتسب في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، في تاريخ آخر تقرير)	241.972 مليون دينار بحريني
9	القيمة الاسمية للأداة المالية	0.100 دينار بحريني
10	التصنيف المحاسبي	حقوق ملكية المساهمين
11	التاريخ الأصلي للإصدار	13 ابريل 2006
12	دائم أو مؤرخ	دائم
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا تاريخ لاستحقاق الدين
14	دعوة جهة الإصدار تخضع لموافقة إشرافية مسبقة	لا
15	تاريخ الدعوة اختياري وتواريخ دعوات محتملة ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق
16	مواعيد الدعوات اللاحقة، إن وجدت	لا ينطبق
	قسائم / أرباح الأسهم	
17	أرباح أسهم ثابتة / عائمة / قسيمة	توزيعات أرباح الأسهم كما يقرر المساهمون
18	معدل القسيمة وأي مؤشر ذات صلة	لا ينطبق
19	وجود سدّاد أرباح الأسهم	لا ينطبق
20	تقديرية بالكامل، تقديرية جزئيا أو إلزامية	تقديرية بالكامل
21	وجود تصعيد أو حافز آخر للاسترداد	لا
22	تراكمي أو غير تراكمي	غير تراكمي
23	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
24	إذا كان قابلاً للتحويل، محفزات التحويل	لا ينطبق
25	إذا كان قابلا للتحويل، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق
26	إذا كان قابلا للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق
27	إذا كان قابلا للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	لا ينطبق
28	إذا كان قابلا للتحويل، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إليها	لا ينطبق
29	إذا كان قابلاً للتحويل، حدد جهة إصدار الأداة التي يتم تحويلها إليها	لا ينطبق
30	ميزة الشطب	لا
31	في حالة الشطب، محفزات الشطب	لا ينطبق
32	في حالة الشطب، كامل أو جزئي	لا ينطبق
33	في حالة الشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق
34	في حالة الشطب المؤقت، يرجى وصف آلية الشطب	لا ينطبق
35	الموضع في التسلسل الهرمي المتبع في التسييل (حدد نوع الأداة من الاعلى مباشرة إلى الأداة)	لا ينطبق
36	ميزات انتقالية غير متوافقة	لا
37	إذا كانت الإجابة بنعم، حدد الميزات غير المتوافقة	لا ينطبق

إفصاحات نسبة صافي التمويل المستقر - الموحدة

31 ديسمبر 2021

خلفية

تم إلزام بنك السلام لمعايير نسبة صافي التمويل المستقر الخاصة بنظام بازل 3 ابتداء من ديسمبر 2019، تبعاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم EDBS/KH/54/2018 المؤرخ 16 أغسطس 2018. يتطلب من بنك السلام الحفاظ على نسبة صافي التمويل المستقر بما يساوي 100% على الأقل، على أساس مستمر. خفّض مصرف البحرين المركزي هذه النسبة إلى 80% لغاية 30 يونيو 2022 كجزء من الإجراءات الميسرة أعقاب جائحة الكورونا. مع ذلك، لا يزال بنك السلام يسعى للحفاظ على الشرط الأصلي البالغ 100%.

إن هدف نسبة صافي التمويل المستقر هو تحسين مرونة البنوك من خلال تعزيز الاستقرار طويل الأجل للتمويل. إن نسبة صافي التمويل المستقر مصممة للحد من المخاطر المنبعثة من عدم التطابق المفرط في الاستحقاقات على المدى المتوسط إلى طويل الأجل. وبشكل خاص، فإن نسبة صافي التمويل المستقر تتطلب من بنك السلام تمويل موجودات غير سائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

نسبة صافي التمويل المستقر تتطلب من البنوك الحفاظ على محفظة تمويل مستقرة بالنسبة لتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن تعميم مصرف البحرين المركزي ينص ويحدد عامل التمويل المستقر المطلوب القابل للتطبيق لكل فئة من الأصول، وعامل التمويل المستقر المتاح لكل نوع من مصادر التمويل.

يسعى بنك السلام لضمان أن تظل نسبة صافي التمويل المستقر فوق متطلبات الحد الأدنى التنظيمية المطلوبة. يتحقق هذا من خلال:

1) مراقبة نسبة صافي التمويل المستقر عن كثب، مقابل محفز إنذار مبكر ومحفز إداري معدان داخلياً.

2) إدارة وتطوير الاستراتيجيات لبناء قاعدة تمويل متنوعة، مع إمكانية الوصول لمصادر تمويل عبر قنوات التمويل بالمفرد وبالجملة.

التحليل والعوامل الرئيسية:

إن استراتيجية بنك السلام هي الاحتفاظ بمصادر تمويل مستقرة ومتنوعة بشكل جيد، والتركيز على جمع الودائع المستقرة ذات المعدلات العائمة بحرية والودائع طويلة الأجل من قاعدة العملاء الرئيسية في البحرين وعبر الأسواق الرئيسية الأخرى في دول مجلس التعاون، حيث تم إنشاء علاقات مصرفية قوية بنجاح. العامل الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو تمويل أنشطة العمل الرئيسية للبنك من خلال أوسع قاعدة للإيداع، وبالتالي المحافظة على مزيج تمويل متوافق للموجودات طويلة الأجل، وبالتالي نسبة صحية لصافي التمويل المستقر.

تقوم لجنة الأصول والمطلوبات بمراجعة مؤشرات السيولة المختلفة بشكل دوري، بما في ذلك نسبة صافي التمويل المستقر، وتضع خطط عمل مناسبة للحفاظ على وضع سيولة كافية ومستدامة وصحية. إن عملية مراجعة لجنة الأصول والمطلوبات تأخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية العالمية، بالإضافة لعوامل الاقتصاد المحلي، وبالتالي يتم وضع إدارة فعالة للسيولة قيد التنفيذ، تقوم بقيادتها إدارة الخزينة والمخاطر، والتعاون مع وحدات العمل الرئيسية الأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2021، استقرت القيمة الموزونة للتمويل المستقر المتاح عند 1.555 بليون دينار بحريني، بينما استقر مجموع القيمة الموزونة للتمويل المستقر المطلوب عند 1.321 بليون دينار بحريني. استقرت نسبة صافي التمويل المستقر الناتجة عند 117.75%، وذلك أعلى بكثير من العتبة الحالية التي حددها مصرف البحرين المركزي والبالغة 80%. القيمة الموزونة للتمويل المستقر المتاح مدفوعة بشكل أساسي بقاعدة رأس مال قوية، وقاعدة كبيرة من الودائع المصرفية للأفراد والودائع المصرفية الخاصة، وودائع من العملاء من الشركات غير المالية.

بعد تطبيق العوامل ذات الصلة، استقرت مساهمة قاعدة رأس المال، وودائع الأفراد، وودائع الشركات غير المالية عند 20%، و42%، و22% على التوالي. لا يعتمد المصرف على مصادر تمويل السوق المالي (على سبيل المثال سوق أدوات الدين)، وتستخدم أنشطة التمويل بين البنوك بشكل رئيسي لفجوات التمويل قصيرة الأجل.

إن التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق العوامل ذات الصلة مدفوع بالتمويلات المقدمة للعملاء من الشركات غير المالية، والعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وبعض الاستثمارات غير المدرجة.

الموجودات السائلة عالية الجودة لبنك السلام، تتطلب الحد الأدنى من التمويل نتيجة لطبيعتها السيادية والسيولة العالية، والتي تشكل بعد تطبيق العوامل ذات الصلة ما يعادل 2% من محفظة التمويل المستقر المطلوب. التمويلات والاستثمارات المنتجة تمثل ما يساوي 76% و13% من التمويل المستقر المطلوب.

هناك تركيز كبير في بنك السلام على تنمية والحفاظ على استقرار الودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل، المودعة من قبل العملاء من الشركات الخاصة والأفراد، والتي ستستمر في تشكيل جزء جوهري من التمويل.

تقرير نسبة صافي التمويل المستقر - الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الرقم	البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
		بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
	التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:					
2	رأس المال التنظيمي	272,744	–	–	34,596	**307,340**
3	أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	-
4	ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
5	ودائع مستقرة	–	85,820	3,048	6,445	**90,869**
6	ودائع أقل استقراراً	–	501,988	113,787	80,423	**634,621**
7	تمويلات بالجملة:					
8	ودائع تشغيلية	–	–	–	–	-
9	تمويلات أخرى بالجملة	–	1,322,106	149,710	56,041	**522,229**
10	مطلوبات أخرى:					
11	نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية		–	–	–	
12	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–	67,695	–	–	-
13	مجموع التمويل المستقر المتاح					**1,555,059**
	التمويل المستقر المتاح:					
14	مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة					**29,612**
15	ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	–	–	–	–	-
16	تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:					
17	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	-
18	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	–	366,087	6,367	5,878	**63,974**
19	تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	–	227,810	153,681	756,908	**812,050**
20	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال	–	–	–	110,335	**71,718**
21	رهونات سكنية منتجة، منها:	–	–	–	188,086	**122,256**
22	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	188,086	**122,256**
23	أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	12,743	–	3,151	**9,050**
24	موجودات أخرى:					
25	سلع متداولة مادياً، بما في ذلك الذهب	–				-
26	موجودات مدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي		–	–	–	-
27	موجودات تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية		–	–	–	-
28	موجودات عقود تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية قبل طرح هامش التغيير المدرج		–	–	–	-
29	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	241,383	5,809	–	30,018	**274,306**
30	بنود خارج الميزانية العمومية		188,333	–	–	**9,417**
31	**مجموع التمويل المستقر المطلوب**		–	–	–	**1,320,665**
32	**نسبة صافي التمويل المستقر (%)**					**117.75%**

تقرير نسبة تغطية السيولة - الموحدة

31 ديسمبر 2021

أصدر مصرف البحرين المركزي لوائحه بخصوص إدارة مخاطر السيولة في أغسطس 2018. تنص اللوائح على أن البنوك مطالبة بالحفاظ على نسبة تغطية السيولة بما لا يقل عن 100% على أساس يومي. الهدف من نسبة تغطية السيولة هو أن البنوك يجب أن تدير أصولها ومطلوباتها لخلق مرونة قوية على المدى القصير وسيولة كافية تكفي لتمويل التدفقات النقدية لثلاثين يوماً. نظراً لتأثير جائحة الكورونا على البنوك، خفض مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة إلى 80% لغاية 30 يونيو 2022.

فيما يلي متوسط نسبة تغطية السيولة اليومي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

		الربع الرابع 2021		الربع الثالث 2021	
		مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)
	موجودات سائلة عالية الجودة				
1	مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة		**579,523**		**491,304**
	التدفقات النقدية للخارج				
2	**ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة منها:**				
3	ودائع مستقرة	69,349	2,080	67,560	2,027
4	ودائع أقل استقراراً	263,886	26,389	224,384	22,438
5	**تمويلات بالجملة غير مضمونة، منها:**				
6	ودائع تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) وودائع في شبكات من بنوك تعاونية	–	–	–	–
7	ودائع غير تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)	804,527	455,771	773,032	430,590
8	صكوك غير مضمونة	–	–	–	–
9	**تمويلات بالجملة مضمونة**		-		–
10	**متطلبات إضافية، منها:**				
11	تدفقات نقدية للخارج لتعرضات أدوات التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الضمانات الأخرى	–	–	–	–
12	تدفقات نقدية للخارج تتعلق بخسارة تمويل على منتجات التمويل	–	–	–	–
13	تسهيلات ائتمانية وتسهيلات سيولة أخرى	35,220	10,458	36,401	10,803
14	**التزامات تمويل تعاقدية أخرى**	–	-	–	–
15	**التزامات تمويل محتملة أخرى**	131,022	8,403	109,395	6,775
16	مجموع التدفقات النقدية للخارج		**503,101**		**472,633**
	التدفقات النقدية للداخل				
17	إقراضات مضمونة (على سبيل المثال اتفاقيات إعادة الشراء العكسية)	–	–	–	–
18	تدفقات للداخل من تعرضات منتجة بالكامل	55,987	32,626	62,038	34,743
19	تدفقات نقدية أخرى للداخل	300,246	295,340	304,380	299,676
20	مجموع التدفقات النقدية للداخل	356,233	**327,966**	366,418	**334,419**

		مجموع القيمة المعدلة	مجموع القيمة المعدلة
21	**مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة**	**579,523**	**491,304**
22	**مجموع صافي التدفقات النقدية للخارج**	**180,147**	**144,266**
23	**نسبة تغطية السيولة (%)**	**343.93%**	**352.46%**

* تمثل المتوسط البسيط لنسبة تغطية السيولة اليومية.

نسبة الاستدانة - الموحدة

31 ديسمبر 2021

أصدر مصرف البحرين المركزي في يونيو 2018 إرشادات حول نسبة الدين كجزء من التحديثات على نموذج ملاءة راس المال. تقيس النسبة مدى جودة تغطية رأس المال من الفئة 1 للبنوك لإجمالي تعرضها (التعرضات الممولة ذاتياً والتعرضات المعدلة الممولة من قبل حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) سواء في الميزانية العمومية أو خارجها. ولقد حدد مصرف البحرين المركزي الحد الأدنى لنسبة الدين الموحد عند 3%.

فيما يلي نسبة الدين المالي الموحدة للبنك كما في 31 ديسمبر 2021:

الرقم	الوصف	(بآلاف الدنانير البحرينية)
1	مجموع الموجودات الممولة ذاتياً	1,058,677
2	مجموع الموجودات الممولة بحسابات الاستثمار غير المقيدة	1,625,036
3	بنود خارج الميزانية العمومية – مع عوامل التحويل الائتماني ذات الصلة	95,229
4	**تعرض نسبة الدين إلى رأس المال ((1)+(2)*30%+(3))**	**1,641,417**
5	تسويات تنظيمية	25,971
6	**مجموع التعرضات لحساب نسبة الدين إلى رأس المال ((4)-(5))**	**1,615,446**
7	**رأس المال من الفئة 1**	**246,773**
	نسبة الدين إلى رأس المال ((7)/(6))	**15.28%**
	الحد الأدنى لنسبة الدين إلى رأس المال حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي	3%

بنك السلام - ش.م.ب.

ص. ب. 18282، المنامة، مملكة البحرين

علاقات المستثمرين

هاتف: 3399 1713 973+

فاكس: 1073 1713 973+

البريد الالكتروني: investors@alsalambahrain.com

www.alsalambank.com